

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة عمار ثليجي - الأغواط
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم المالية والمحاسبة
تخصص: محاسبة وجباية معمة



مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبة

أهمية رقمنة الإدارة الجبائية في تطوير التحصيل الضريبي
دراسة ميدانية بالإدارة الجبائية بالأغواط (2018-2022)

المشرف

الأستاذ الدكتور: أحمد بساس

إعداد الطالبتان:

➤ شيماء العايب

➤ ربيعة عباسي

لجنة المناقشة:

رئيسا

أستاذ محاضر أ

د. محمد دوة

مشرفا ومقررا

أستاذ

أ.د. أحمد بساس

ممتحنا

أستاذ محاضر أ

د. سميرة مشراوي

محضر رقم: 04/م.ج.م/2023 بتاريخ: 2023/06/25

السنة الجامعية: 2022/2023

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة عمار ثليجي - الأغواط
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم المالية والمحاسبة
تخصص: محاسبة وجباية معمة



مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبة

أهمية رقمنة الإدارة الجبائية في تطوير التحصيل الضريبي
دراسة ميدانية بالإدارة الجبائية بالأغواط (2018-2022)

إعداد الطالبتان:
➤ شيماء العايب
➤ ربعة عباسي

المشرف
الأستاذ الدكتور: أحمد بساس

لجنة المناقشة:

د. محمد دوة	أستاذ محاضر أ	رئيسا
أ.د. أحمد بساس	أستاذ	مشرفا ومقررا
د. سميرة مشراوي	أستاذ محاضر أ	ممتحنا

محضر رقم: 04/م.ج.م/2023 بتاريخ: 2023/06/25

السنة الجامعية: 2022/2023

الإهداء

لك الحمد ربي على فظلك وكثير عطائك الذي أهدني بالقوة والإرادة لإتمام هذا العمل.

إنه لا يسعني في هذه اللحظات أن أهدي ثمرة عملي إلى التي لا أملك أغلى منها، إلى من سهرت على راحتي، إلى التي فرحت لفرحي وبكت لبكاني، إلى من سهرت الليالي لتريحني، إلى فضاء المحبة وبحر العنان قرة عيني "أمي الغالية" حفظها الله وأطال في عمرها.

إلى الذي عمل وكف في سبيلي وعلمني معنى الكفاح وأوصلني إلى ما أنا عليه

إلى من أحمل اسمه بكل افتخار، إلى من علمني العطاء بدون انتظار، إلى الذي اعتبره قدوة لي في الحياة، إلى الذي أفخر أنني ابنته "أبي العزيز" حفظه الله وأطال في عمره

إلى اللتان لم يبخلا عليا بشيء، إلى اللتان زرعنا في نفسي بذرة الأمل والإرادة والمحبة، "جدتي العطرة بن لغويني" و "جدتي أم هاني محروق الرأس".

إلى كل من شاركوني حلم الزمان، وجمعنا بيت واحد جدرانها التعاون والوفاء وسقفه المحبة المعلقة في فضاءات الأمل أخواتي "فتيحة"، "أم هاني أمال"، "رابعة العدوية".

إلى كل من علمني حرفاً طيلة فترة دراستي من التعليم الابتدائي إلى التعليم الجامعي أساتذتي الكرام.

إلى كل أهلي ولأقاربي كبيرهم وصغيرهم.

إلى صديقتي وشريكتي في المذاكرة "ربيعة عباسي".

إلى كل أصدقائي قسم العلوم المالية والمحاسبة تخصص محاسبة وجباية أشكرهم جميعاً

كما أشكر طاقم الإداري وزملائي في ليسانس بمعهد التكنولوجيا جامعة قاصدي مرباح ورقلة

شيماء العايب

الإهداء

الحمد لله وكفى والصلاة على الحبيب المصطفى وعلى أهله وسلم، الحمد لله الذي وفقنا لتثمين هذه الخطوة في مسيرتنا الدراسية بمذكرتنا هذه ثمرة الجد والنجاح بفضلته تعالى مهداة إلى الوالدين حفظهم الله وأدمهم نورا لدربي

لحل العائلة الكريمة التي ساندتني ولا تزال من إخوة وأخوات إلى كل من شاركوني حلم الزمان، وجمعنا بيت واحد جدرانها التعاون والوفاء وسقفه المحبة المعلقة في فضاءات الأمل

أخواتي

"زهية" "نجلاء سعدية"

وأخوتي

نبيل جموعي *محمد زكي* مراد* محمد رضا*

لي جميع رفيقات المشوارى اللتان قاسمونى لحظاته ونهاهم الله ووفقهم جميعا.

العايب شيماء، نجاري ابتسام، بوقليلة فاطمة الزهرة، بن بركاء جيهان، طالبه سهام، منصوري أميرة.

وإلى كل قسم علوم المالية والمحاسبة وجميع دفعة 2023م

جامعة عمار ثلجي-بالأغواط -

إلى كل من كان لهم أثر على حياتي وبالأخص إلياس منصوري على مساندته ورفع من معنوياتي، وإلى كل من أحيمهم قلبي ونسيهم قلبي.

ربيعه عباسي

الشكر والتقدير

ربنا لك الحمد كما ينبغي لجلال وجهك وعظيم سلطانك على توفيقك إيانا لإنجازنا لهذا العمل المتواضع
إنه من العرفان بالجميل أن نتوجه في بداية هذه الدراسة بجزيل الشكر والتقدير إلى أستاذنا الكريم

"الأستاذ الدكتور: أحمد بساس"

على إشرافه المميز وتوجيهاته المفيدة وملاحظاته القيمة

كما نخص بالذكر عمال ومسؤولين وإدارات المديرية الولائية للضرائب لولاية الأغواط الذين قدموا لنا
يد العون ونخص بالذكر كل من "أمنية بوايح" و "محمد القادر مجلد" اللذان ساعدونا للوصول إلى هنا من
معلومات قيمة والاهتمام جزاهما الله خير الجزاء

وأخير أتقدم بعبارات الشكر والعرفان إلى مدير كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير وإلى كل
الطاقم الإداري وجميع الأساتذة وإلى كل من ساعدنا من قريب ومن بعيد وزملاء الدراسة.

الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى تقديم إطار نظري للمفاهيم المتعلقة بالرقمنة والتحصيل الضريبي وبكل ما يتعلق بهما، مستهدفين من خلال الدراسة التحليلية لحواصل الضرائب والرسوم في ظل رقمنة الإدارة الجبائية على مستوى نيابة مديرية التحصيل بالأغواط معرفة مدى استخدام التحول الرقمي على إجراءات التحصيل الطوعي والجبري، لنخلص على أن رقمنة أعمال قباضة الضرائب بالأغواط عرفت تطور مقبول إذا ما قورنت بباقي المصالح الجبائية الأخرى، إلا أنها غير كافية وخاصة أن التسديد الإلكتروني لم يدخل حيز الخدمة بعد ، ونظام معلوماتي غير مستعمل في جميع أعمال ومهام القباضة، مما يتطلب إدخال الرقمنة لكل من مصالح قباضة الضرائب بدون استثناء مع تفعيل التسديد الإلكتروني.

الكلمات المفتاحية: رقمنة، تحصيل جبائي، إدارة جبائية، تحصيل طوعي، تحصيل جبري.

Abstract:

This study aimed to provide a theoretical framework for the concepts related to digitization and tax collection and everything related to them, aiming through the analytical study of the proceeds of taxes and fees in light of the digitization of the tax administration at the level of the Deputy Directorate of Collection in Laghouat, knowing the extent of using digital transformation on voluntary and compulsory collection procedures, to conclude that The digitization of the business of tax collection in Laghouat has been an acceptable development when compared to the rest of the other tax departments, but it is not sufficient, especially since the electronic payment has not yet entered into service, and an information system is not used in all the work and tasks of the collection, which requires the introduction of digitization for each of the collection departments Taxes without exception with the activation of electronic payment.

Key words: Digitization, tax collection, tax administration, voluntary collection, forced collection

قائمة المحتويات

الصفحة	فهرس المحتويات
I	الاهداء
II	شكر وتقدير
III	ملخص
IV	قائمة المحتويات
V	قائمة الجداول
VI	قائمة الأشكال
VII	قائمة الاختصارات والرموز
VIII	قائمة الملاحق
أ-هـ	المقدمة
06	الفصل الأول: آفاق التحصيل الجبائي في ظل رقمنة الإدارة الجبائية
07	تمهيد
08	المبحث الأول: مفاهيم عامة حول الرقمنة بالإدارة الجبائية
10-08	المطلب الأول: ماهية الرقمنة بالإدارة الجزائر
12-11	المطلب الثاني: أهمية ومتطلبات تطبيق الرقمنة بالإدارة الجبائية
15-13	المطلب الثالث: تحديات تطبيق الرقمنة بالإدارة الجبائية في الجزائر
23-16	المطلب الرابع: عرض لأهم إجراءات الإدارة الجبائية لتحفيز الرقمنة بها
24	المبحث الثاني: مفاهيم أساسية حول التحصيل الضريبي
26-24	المطلب الأول: ماهية التحصيل الضريبي
28-26	المطلب الثاني: طرق وضمانات التحصيل الضريبي
30-29	المطلب الثالث: معوقات التحصيل الضريبي
34-30	المطلب الرابع: عرض لأهم إجراءات الإدارة الجبائية لتحفيز التحصيل الضريبي
35	المبحث الثالث: أثر التحول الرقمي في زيادة فعالية إجراءات التحصيل الضريبي
36-35	المطلب الأول: انعكاسات التحول الرقمي على أداء الإدارة الجبائية في الجزائر
38-36	المطلب الثاني: ضرورة استخدام الرقمنة للرفع من مستوى التحصيل الجبائي
40-39	المطلب الثالث: مزايا ومكاسب تطبيق الرقمنة في تطوير التحصيل الضريبي
41	خلاصة الفصل الأول

42	الفصل الثاني: دراسة تحليلية لأهم التحصيلات الجبائية في ظل التحول الرقمي للإدارة الجبائية بالأغواط
43	تمهيد
44	المبحث الأول: عرض لأهم مصالح التحصيل بالإدارة المركزية للضرائب
49-44	المطلب الأول: التعريف بمصالح الإدارة المركزية المكلفة بإجراءات التحصيل الجبائي
55-50	المطلب الثاني: التعريف بمصالح المديرية الولائية للضرائب المكلفة بإجراءات التحصيل الجبائي
58-56	المطلب الثالث: التعريف بمصالح مركز الضرائب المكلفة بتطبيق إجراءات التحصيل الجبائي
59	المبحث الثاني: عرض لأهم تدابير إرساء الرقمنة بالإدارة الجبائية
61-59	المطلب الأول: مفاهيم عامة حول نظام التصريح الجبائي الإلكتروني " جبايتيك "
63-61	المطلب الثاني: مراحل تجسيد نظام التصريح الجبائي الإلكتروني " جبايتيك "
64-63	المطلب الثالث: البوابة الجديدة "مساهمتيك"
65	المبحث الثالث: واقع الرقمنة بقباضات الضرائب بالأغواط
67-65	المطلب الأول: عرض مستوى الرقمنة بقباضة مركز الضرائب بالأغواط
71-67	المطلب الثاني: عرض وتحليل لأهم حصائل قباضات الضرائب بالأغواط (2018-2022)
74-72	المطلب الثالث: وضعية التحصيل الجبائي في ظل رقمنة الإدارة الجبائية بالأغواط
75	خلاصة الفصل الثاني
78-76	خاتمة
83-79	قائمة المراجع
90-84	الملاحق

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
(01-02)	الإيرادات الجبائية للضريبة على أرباح الشركات (IBS)	67
(02-02)	الإيرادات الجبائية للضريبة على الدخل الإجمالي (IRG)	68
(03-02)	الإيرادات الجبائية للرسم على النشاط المهني (TAP)	69
(04-02)	الإيرادات الجبائية للرسم على القيمة المضافة (TVA)	70
(05-02)	الإيرادات الجبائية للضريبة الجزافية (IFU)	71

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
(01-01)	ضرورة استخدام الرقمنة للرفع من مستوى التحصيل الضريبي	38
(01-02)	التنظيم الهيكلي الجديد للإدارة المركزية	48
(02-02)	التنظيم الهيكلي الجديد للقسم التسيير والتحصيل الجبائية وعصرنة المنظومات المهنية	49
(03-02)	مخطط الهيكلي التنظيمي للمديرية الضرائب بالأغواط	55
(04-02)	الهيكل التنظيمي لمركز الضرائب بالأغواط	58
(05-02)	رزمة تطبيق نظام المعلومات "جبائتك"	62

قائمة الاختصارات والرموز

الرمز	اللغة الأصلية	اللغة العربية
SAP	Systems, Applications and Products in data processing	نظام تخطيط موارد المؤسسة
BP	Business Partner	شريك الأعمال
IBS	Impôt sur les bénéfices des sociétés	ضريبة على أرباح الشركات
IRG	Impôt sur le revenu global	ضريبة على الدخل الإجمالي
TAP	Taxe sur l'activité professionnelle	الرسم على النشاط المهني
TVA	Taxe sur la valeur ajoutée	الرسم على القيمة المضافة
IFU	Impôt forfaitaire unique	الضريبة الجزائية الوحيدة

قائمة الملحق

رقم الملحق	عنوان الملحق	الصفحة
(01-02)	الاحصائيات مختلف الضرائب والرسوم لسنتين (2018-2019)	84-85
(02-02)	الاحصائيات مختلف الضرائب والرسوم لسنتين (2019-2020)	86-87
(03-02)	الاحصائيات مختلف الضرائب والرسوم لسنتين (2020-2021)	87-89
(04-02)	الاحصائيات مختلف الضرائب والرسوم لسنتين (2021-2022)	89-90

المقدمة

تعد عمليات الحصر والربط والتحصيل الضريبي من المشاكل الشائعة في إطار ترقية النظم الضريبية، فالاعتماد على الطرق التقليدية في تنفيذ هذه المراحل (الحصر والربط والتحصيل) تتسم بالتكلفة العالية وعدم الكفاءة، إذ أن حصر المكلفين بالضريبة من خلال الزيارات الميدانية يتسم بالكثير من القصور ويفتح بابا للفساد والمجاملات في حين أن الاعتماد على التقنيات الرقمية مثل، الرقم الضريبي المستند إلى الرقم القومي للمواطن في إتمام تعاملاته يمكن من الوصول بصورة دقيقة للذين يقومون بتعاملات تدخل ضمن التعاملات التي تخضع للضريبة، من خلال كيانات غير مسجلة وغير مرخصة لها بالعمل، وبالتالي تسهم التقنيات الرقمية من توسيع قاعدة المشمولين بالضريبة، ويحد من تعاملات الاقتصاد غير الرسمي وغير المنظم. لهذا يشكل موضوع رقمنة المالية العامة من المواضيع الهامة التي تشغل بال المهتمين في هذا المجال من مختصين وحكومات على حد سواء على ضوء التطورات الهامة التي يعرفها الاقتصاد الرقمي في الفترة الأخيرة، وذلك لما لموضوع رقمنة المالية العامة من تأثيرات محورية على مستوى السياسات العمومية التي تتبناها الحكومات في سياق برامجها التنموية وخططها القومية الهادفة للتحويل الرقمي والإصلاح المالي، ويكمن الهدف الرئيسي من رقمنة المجالات المتعلقة بالمالية العامة في إيجاد آليات لزيادة فعالية السياسات العمومية ضمن مجالات جمع الموارد المالية المتعددة وصرفها في إطار الدولة، لهذا الغرض تسعى الهيئات الجزائرية المسؤولة مباشرة بالتشريع والتسيير إلى تحسين العلاقة بين الإدارة العمومية والمواطن من خلال مواكبة ومسايرة التغيرات والتطورات الحديثة في عصرنة عمل مختلف الإدارات التابعة لها، وذلك باستخدام مجموعة من المناهج الإدارية التي لها أثر مميز في أداء أعمالها كالإدارة الالكترونية و الحوكمة... إلخ، فقطاع الضرائب في الجزائر هو الآخر يسعى إلى إدارة أعماله بشكل كفء وفعال من خلال محاولة زيادة الوعي الضريبي، فضلا عن إرضاء المتعاملين (المكلفين) بإتمام عملية التحصيل والدفع الضريبي بعدالة ويقين، علما أن الاعتماد على الرقمنة في عمليات التحصيل كالدفع بالبطاقات الإلكترونية يوفر نسبة كبيرة من التكلفة، كما يوفر قدر كبير من الموارد في التوقيت المناسب، حتى لو تم منح مستخدمي الوسائل التقنية تخفيضا في قيمة المستحقات الضريبية عليهم فلن يصل إلى حجم التكلفة التي تتحملها الدولة لتحصيل مستحقاتها الضريبية هذا من جهة ومن جهة أخرى فإن وجود بيانات ومعلومات بصورة رقمية، يمكن من التحليل والدراسة لتوضيح مدى توافق التطورات في قيمة الإيرادات غير الضريبية المحصلة مع تطورات حجم النشاط الاقتصادي.

ولأن التحصيل الجبائي يعتبر العنصر الأساسي في إنجاح أو فشل عملية استرداد الدولة لمستحقاتها من قِبل الأفراد المعنية بها حرص المشرع الجبائي الجزائري على ضبط عملية التحصيل من خلال سن جملة من القواعد و القوانين التي تتكفل الإدارة الضريبية على تنفيذها بحسب الإمكانيات المادية والبشرية المتوفرة عليها، مع الإشارة إلى أن فعالية هذه القواعد و القوانين تُقيم بما تُحققه من أكبر حصيلة ضريبية ممكنة وبأقل تكلفة، حيث أن تحصيل الضرائب و الرسوم يتطلب تنفيذ وسائل وآليات



قانونية بموجبها تتم عملية التحصيل التي هي من اختصاص قابضي الضرائب الذين لهم صفة القوة العمومية للقيام بكل الإجراءات و المتابعات التي تتم بها عملية التحصيل للضرائب المختلفة . وعلى اعتبار أن رقمنة الإدارة الجبائية تنطرق للعديد من الجوانب من بينها التحول الرقمي على صعيد إدارة الوعاء والتحصيل الضريبي، خاصة من خلال تبني نظم التحصيل والدفع الإلكتروني، فقد ساعدت رقمنة الضرائب في العديد من الدول على زيادة مستويات التحصيل الضريبي، وتوسيع القاعدة الضريبية من خلال التحول نحو النظم الإلكترونية للإقرار والامتثال الضريبي والتحصيل والفوترة الإلكترونية.

وفي هذا السياق ومن أجل التعرف على أهمية رقمنة الإدارة الجبائية في تطوير التحصيل الضريبي اخترنا دراسة ميدانية في المديرية الفرعية للتحصيل، التي تعتبر المحرك الرئيسي في استرداد الحقوق الضريبية من المكلفين وهذا انطلاقا من تطبيقها لمجموعة من الطرق والإجراءات المكفولة قانونا.

أولا- إشكالية الدراسة

اعتمادا لما سبق ذكره يمكن التوصل إلى طرح الإشكالية الرئيسية التالية:

كيف يُمكن للتحول الرقمي من زيادة وتطوير نسب التحصيل الضريبي بالإدارة الجبائية في الجزائر؟
ومن خلال الإشكالية الرئيسية وضمن سياق الإجابة عنها يمكن طرح التساؤلات الفرعية التالية:

- ما المقصود بالرقمنة؟ وهل يمكن بالفعل ضمان نجاح الرقمنة بالإدارة الجبائية في الجزائر؟
- ما المقصود بالتحصيل الجبائي؟ وفيما تتمثل إجراءاته؟
- ما هي معوقات تنفيذ إجراءات التحصيل الودية والجبرية في ظل التحول الرقمي للإدارة الجبائية؟
- هل هناك أثر للتحول الرقمي في زيادة التحصيل الجبائي؟
- إلى أي مستوى وصل إليه التحول الرقمي بالإدارة الجبائية بالأغواط؟

ثانيا-الفرضيات

ولمعالجة موضوع الدراسة اعتمادنا الفرضيتين التاليتين:

نجحت بالفعل رقمنة الإدارة الجبائية في زيادة فعالية إجراءات التحصيل الجبائي مما مكن من:

1. هناك العديد من المزايا والمكاسب تجنيها مصالح التحصيل الضريبي عند تحولها الرقمي؛
2. تأخر التحول الرقمي بمصالح قباضات الضرائب بالأغواط أدى إلى محدودية إجراءات التحصيل الجبائي بها؛

ثالثا-أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة رقمنة التحصيل الضريبي تلعب دورا مهما على صعيد توسيع القاعدة الضريبية، ومحاربة التهرب الضريبي، وزيادة كفاءة الأداء الضريبي من خلال التحول الرقمي لكل من الامتثال والتحصيل لمختلف المستحقات الضريبية، مما مكن الحكومات من جمع معلومات دقيقة وفورية لكل شرائح المجتمع الضريبي بما يوفر صورة كاملة عن الاستحقاقات الضريبية وتوقعات دقيقة لمستوى الإيرادات الضريبية، بل والتحصيل الآن لهذه المستحقات.

رابعا-أهداف الدراسة

نسعى من خلال هذه الدراسة إلى تحقيق الآتي:

- الإجابة على الإشكالية الرئيسية والإشكالات الفرعية وكذا اختبار الفرضيات؛
- التعرف على أهمية الرقمنة بالإدارة الجبائية؛
- التعرف على إجراءات التحصيل الطوعي والجبري للمستحقات الضريبية في ظل التحول الرقمي للإدارة الجبائية في الجزائر؛
- التعرف على آثار التباطؤ في التحول الرقمي للمصالح المختصة بالتحصيل الجبائي؛
- التعرف على مزايا ومكاسب تطبيق الرقمنة من أجل تطوير التحصيل الضريبي؛

خامسا-دوافع اختيار الموضوع

تعود دوافع اختيار الموضوع إلى الآتي:

- شعور الطالبتين بأهمية الموضوع على اعتبار أنه من أهم انشغالات المشرع الجبائي الجزائري الذي تطلب منه التكيف المستمر لتشريعاته مع تحديات التحول الرقمي لكافة القطاعات ذات الاهتمام المشترك؛
- وجود الموضوع ضمن دائرة اهتمامنا واقترابه من طبيعة الاختصاص الذي ننتسب إليه؛
- الميل إلى البحث والدراسة في كل ما يتعلق بالضرائب والتحول الرقمي؛
- معرفة آليات تنفيذ إجراءات التحصيل الجبائي خاصة الجبرية منها في ظل التحول الرقمي لقطاع الضرائب؛

سادسا-الحدود المكانية

بما أن موضوع الدراسة يمس أهمية رقمنة في تطوير التحصيل الضريبي فارتأينا أن تكون حدود الدراسة هي المديرية الفرعية للضرائب

سابعا-الحدود الزمانية

تتمثل الحدود الزمانية لهذه الدراسة في عرض كل ما يتعلق بمتغيرات الموضوع خلال الفترة الممتدة من سنة 2018 إلى 2022.

ثامنا-المنهج والأدوات المستخدمة

للإجابة على إشكالية الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي، المنهج الإحصائي، المنهج التحليلي، حيث استخدمنا المنهج الوصفي عند تطرقنا لأهمية الرقمنة والتحصيل الضريبي، كما استخدمنا المنهج الإحصائي والمنهج التحليلي عند دراستنا الميدانية

تاسعا-صعوبات الدراسة

من المعلوم أن لكل دراسة أو بحث صعوبات وعقبات تختلف باختلاف الموضوع وبيئة وزمن الدراسة، وعليه بات بإمكاننا سردها على النحو التالي:

أ- صعوبات المتعلقة بالجانب النظري:

- التكرار الكبير الملاحظ على المراجع وخاصة العربية منها كونها تحمل تقريبا نفس المعلومات؛
- قلة الكتب التي تتناول موضوع أهمية الرقمنة في تطوير التحصيل الضريبي نظرا لحدثة الموضوع؛

ب- صعوبات المتعلقة بالجانب التطبيقي:

- التأخر في التحول الرقمي بالإدارة الجبائية لولاية الأغواط، حيث بدأ العمل به إلا في مارس 2023؛

- خصوصية الموضوع مما صعب من إمكانية الوصول إلى بعض المعلومات المتعلقة بإحصائيات التحصيل الجبائي وإجراءاته في ظل التحول الرقمي للإدارة الجبائية بالأغواط، وهذا لما يتطلبه السر المهني؛

- قلة المراجع والدراسات الخاصة برقمنة قطاع الضرائب؛

عاشرا-الدراسات السابقة

يلقى موضوع أهمية رقمنة الإدارة الجبائية في تطوير التحصيل الضريبي اهتماما كبيرا من الباحثين كونه معاصر وذا أهمية بالغة ونظرا لهذا سنعرض بعض الدراسات السابقة التي تم الاطلاع عليها:

1. إلياس لوزري ومحمد بوقريبة، "رقمنة الإدارة الجبائية ودورها في التحصيل الضريبي"، مذكرة ماستر جامعة محمد الصديق بن يحيى بجيجل، هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على رقمنة الإدارة الجبائية ودورها في التحصيل الضريبي حيث تم توصل إلى النتائج المتمثلة في أن رقمنة الإدارة الجبائية تمكن من الاستغناء بشكل كبير على مختلف التعاملات الورقية والاعتماد على نظام معلومات جبائي يقوم بأداء مختلف للوظائف والأعمال الجبائية بشكل آني، كما أن استعمال نظام معلومات

جبائي بمركز الضرائب بجيجل يؤدي إلى ضبط عدد أكبر من المكلفين بالضريبة، وبالتالي توفير مصادر ضريبية جديدة.

2. مروى زحاف، "دور رقمنة المالية العامة في زيادة التحصيل الضريبي"، مذكرة ماستر، جامعة العربي بن مهيدي بأم البواقي، تناولت هذه الدراسة هدف رئيسي وهو استعراض كيفية مساهمة رقمنة المالية العامة في زيادة التحصيل الضريبي، ومن خلال دراستهم تم توصل إلى أن الضرائب تعتبر أحد أهم المصادر لتمويل الإيرادات العامة للدولة والتي تعتمد عليها في تحقيق أهدافها السياسية والمالية، كما أن أهم النظم التي تبنتها رقمنة المالية العامة على صعيد الإيرادات العامة هي نظم الدفع والتحصيل الإلكتروني للضرائب.

3. قبايلي نور اليقين سمية وبن صخري قمر، "دور الرقابة الجبائية في تحسين التحصيل الضريبي"، مذكرة ماستر، جامعة محمد خيضر بسكرة، حيث توصلت الدراسة على أن للرقابة الجبائية دور في تحسن التحصيل الضريبي وذلك عند التحكم فيها بشكل سليم وفعال، إن التنسيق التام بين الإدارة الجبائية ومختلف الإدارات والمؤسسات الأخرى يلعب دورا فعالا في تبادل المعلومات من حيث حجمها واستغلالها، كما أنه لا تستطيع الإدارة الجبائية تحسين وزيادة التحصيل الضريبي دون مواجهة مجموعة من العراقيل والصعوبات.

4. خباية نور الإسلام وكريو نور الإسلام، " طرق التحصيل الجبائي في الجزائر"، مذكرة ماستر، جامعة محمد البشير الإبراهيمي برج بوعرييج، حيث ركزت هذه الدراسة فقط على إبراز وفهم دور تحصيل الديون الضريبية وأثرها على الحصيلة الجبائية.

فبالرغم من المعلومات الهامة التي تناولتها الدراسات السابقة، غير أن دراستنا ركزت على إبراز أهمية رقمنة الإدارة الجبائية في تطوير التحصيل الضريبي من خلال تقديم إطار نظري لكل المفاهيم المتعلقة بمتغيرات الدراسة خلال الفترة 2019/2023.

أحد عشر-خطة الدراسة

قصد الإجابة على الإشكالية المطروحة واختبار الفرضيتين الموضوعيتين، قمنا بتقسيم الدراسة إلى فصلين بالإضافة إلى مقدمة وخاتمة، حيث تطرقنا في الفصل الأول إلى آفاق التحصيل الجبائي في ظل رقمنة الإدارة الجبائية في الجزائر والذي من خلاله تعرضنا في المبحث الأول إلى مفاهيم عامة حول الرقمنة بالإدارة الجبائية في الجزائر، وفي المبحث الثاني تطرقنا للمفاهيم الأساسية حول التحصيل الضريبي، أما المبحث الثالث فتناولنا فيه أثر التحول الرقمي في زيادة فعالية إجراءات التحصيل الضريبي

أما الفصل الثاني فتضمن الدراسة الميدانية على مستوى نيابة المديرية للتحصيل الجبائي بالأغواط.



الفصل الأول:

آفاق التحصيل الجبائي في ظل رقمنة الإدارة الجبائية

تمهيد

لقد كان لاستحداث الرقمنة أثر كبير على مختلف الإدارات من حيث وظائفها وتنظيمها، حيث أثبتت الدراسات الحديثة أن التحول الرقمي عمل على تغيير مناحي الحياة وقدم تغييرات كبيرة وهامة على الصعيد الإداري، كما غيرت الرقمنة من آليات عمل وأداء الإدارات العمومية من بينها الإدارة الجبائية، وذلك تحت اسم رقمنة الإدارة الجبائية، حيث ساعدت هذه الأخيرة في تعزيز المصداقية و الثقة بين طرفين العلاقة الجبائية، وزادت من مقدار التحصيل الضريبي من خلال تسهيل عملية مراقبة وجمع الضريبة والعمل على محاربة كل أشكال الغش والتهرب الضريبي. ولإحاطة بمختلف جوانب موضوعنا سنتطرق في هذا الفصل إلى المباحث التالية:

- المبحث الأول: مفاهيم عامة حول الرقمنة بالإدارة الجبائية في الجزائر
- المبحث الثاني: مفاهيم أساسية حول التحصيل الضريبي
- المبحث الثالث: أثر التحول الرقمي في زيادة فعالية إجراءات التحصيل الضريبي

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول الرقمنة بالإدارة الجبائية في الجزائر

تعد الرقمنة بصفة عامة من أهم الثروات التقنية المنجزة في العصر الحديث، حيث أدت التطورات في مجال التكنولوجيا وابتكار تقنيات التكنولوجيا جد متطورة إلى التفكير الجدي من قبل مختلف الدول والحكومات إلى الاستفادة من هذه التقنية باستخدام الحاسوب وشبكات الانترنت في تقديم الخدمات للمواطنين بطريقة رقمية، وذلك في تسريع الأعمال.

المطلب الأول: ماهية الرقمنة بالإدارة الجبائية في الجزائر

منذ منتصف القرن العشرين، بدأت الرقمنة تدخل في بعض القطاعات، ثم ازدادت بقوة مع انتشار شبكات الانترنت في التسعينيات، وتعرزت بانطلاق البيانات الضخمة منذ 2013 فباتت لغة الحاسب شيئا فشيئا تسيطر على العالم وتتغلغل في عدة المجالات من حياتنا اليومية.

وأخذت الرقمنة بتغيير الطريقة التي نعيش فيها من كل جوانبها الاقتصادية والاجتماعية، حتى أصبح من غير الممكن أن تجد شخصا ليست له علاقة بالرقمنة وتكنولوجيا المعلومات، وأصبح يطلق على الذين لا يلمون بكيفية التعامل مع تقنيات المعلومات الرقمية.¹

الفرع الأول: نشأة الرقمنة

يرجع مفهوم الرقمنة إلى تطورات تاريخية عديدة في مرافق ومؤسسات المعلومات، لتسيير بعض الأنشطة المكتبية بعد إدخال الحاسب الآلي فيها، في كل من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا، منذ منتصف الخمسينيات حسب هرتر من خلال النتائج المحققة لاختفاء السجلات البطاقية الورقية لتحل محلها السجلات الإلكترونية²، والتي تسمح للمكتبات المشاركة في شبكات السجلات وتبادلها في مجال الفهرسة التعاونية، وكذلك في الإعارة بين المكتبات حسب مشروع المكتبة الكونية مفاده توحيد الفهارس ونصوصها في كل مكتبات العالم من طرف القوى العظمى الغربية او ما تعرف بمجموعة السبع في جويلية 1994. ومن هنا كانت الانطلاقة لجعل كل المصادر قابلة للبحث فيها عبر شبكة الانترنت باعتبارها فضاء للمعلومات والمعرفة في المكتبات، ليمتد بعدها الى اجتماعات عديدة بين القوى

العظمى لرقمنه المكتبات بتكثيف الربط الرقمي بين مختلف المكتبات بنية توسيع المعرفة الى اوسع الحدود.

¹فائزة بن حمو، الرقمنة وتسريع عجلة تحول الجزائر إلى دولة رقمية خلال أزمة كورونا، مجلة التنمية البشرية والتعليم للأبحاث التخصصية، المجلد 7، العدد 4، أكتوبر 2021، المعهد الماليزي للعلوم والتنمية، ماليزيا، 2021، ص03.

²صباح شارف ومروى كشرو، دور الرقمنة في عصرنة الإدارة الجزائرية قطاع العدالة نموذجا، مذكرة ماستر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة العربي التبسي تبسة، 2020، ص06.

الفرع الثاني: مفهوم الرقمنة بالإدارة الجبائية

قبل التطرق الى مفهوم الرقمنة بالإدارة الجبائية نتطرق أولا إلى مفهوم الرقمنة، حيث يمكن تعريف الرقمنة على أنها عملية يتم من خلالها تحويل البيانات إلى شكل رقمي، حيث تتطلب هذه العملية عمل فكري وتقني لمعالجة هذه البيانات والتمكن من تخزينها وتبويبها¹. كما أنها عملية انتقال المؤسسات من العمل التقليدي إلى نموذج آخر يعتمد على التقنيات الرقمية في الابتكار للمنتجات والخدمات².

في حين تُعرف رقمنة الإدارة الجبائية على أنها استخدام لتكنولوجيا المعلومات والاتصال للقيام بمهامها ومسؤولياتها، بهدف تحسين خدماتها وتبسيط الإجراءات على المكلفين بالضريبة، ومنه توفير الوقت والجهد في إنجاز الأعمال بهدف زيادة التحصيل الجبائي والإنقاص من حالات التهرب الضريبي. كما تُعرف على أنها الإطار الذي يتم من خلاله تنسيق ومزج الموارد المادية والمالية والبشرية لتحويل البيانات والمعطيات الجبائية، والتي تحول من مدخلات نظام المعلومات الجبائي إلى مخرجات، وهي المعلومات الجبائية لتحقيق الأهداف المسطرة من الإدارة الجبائية³. من خلال ما سبق ذكره يمكن استخلاص العديد من الخصائص لرقمنة الإدارة الجبائية نذكر منها على الخصوص الآتي⁴:

- **السرعة والوضوح:** إنها الأسلوب الأكثر كفاءة وفعالية لتسيير العمل الافتراضي، والقدرة على تحقيق أعلى درجات السرعة في الأداء، والتي يتجسد بتوفير أي شيء وفي أي مكان وبأي طريقة داخل الإدارة الجبائية؛
- **المرونة:** تتجلى أقصى غايات هذه المرونة عندما يتم بناء أنظمة إنجاز العمل على أساس شبكي يعتمد على الاتصالات الالكترونية وقدرات الحواسيب، مما يسمح بالوصول إلى درجة عالية من التنسيق والتفاهم وتبادل المعلومات داخل الإدارة الجبائية؛
- **مكان العمل افتراضي:** يتمكن العاملون من الدخول والخروج من وإلى داخل الإدارة الجبائية. بدون قيود، إذ يتم التواصل والتكامل بين الأفراد عن طريق الشبكات الالكترونية المترابطة بين

¹ مروة زحاف، دور رقمنة المالية العامة في زيادة التحصيل الضريبي، تجارب دولية رائدة بالإشارة إلى حالة الجزائر، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي بأم البواقي، 2020، ص 27.

² قوادري محمد، رقمنة النظام الضريبي ودوره في دعم الرقابة الجبائية في الجزائر، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، جامعة الجلفة، العدد 2، 2022، ص 237.

³ إلياس لوزري ومحمد بوقريية، رقمنة الإدارة الجبائية ودورها في التحصيل الضريبي دراسة حالة موظفي مركز الضرائب بجيجل، مذكرة ماستر جامعة جيجل، 2022، ص 8.

⁴ بوزكري جيلالي، دور الإدارة الالكترونية في تحسين جودة الخدمات الجبائية دراسة ميدانية بمركز الضرائب تيسمسيلت، مجلة جديد الاقتصاد، جامعة تيسمسيلت، العدد 1، 2021، ص: 456-457.

أقسام الإدارة المتقاربة أو المتباعدة، أو حتى خارج الحدود البلاد ليقدم الأفراد خبراتهم عن طريق ارتباطهم بمكاتب خاصة بالأسلوب ذاته؛

- **عدم التقيد بالزمان والمكان:** أي أنها لا تلتزم بأوقات العمل الرسمية، بحيث يمكن للمسؤول أو الموظف أن يحل أي مشكلة، ويتخذ أي قرار خارج أوقات العمل لمواجهة المستجدات الطارئة، وبالتالي أصبح العالم بإمكانه أن يعمل في الزمن الحقيقي 24 ساعة في اليوم؛
- **أمن المعلومات:** أي قدرتها على حجب المعلومات والبيانات المهمة من خلال برامج حماية، وعدم إتاحتها إلا لذوي الصلاحية الذين يسمح لهم الوصول إلى تلك المعلومات؛
- **الرقابة المباشرة:** أي أنها تسمح للإدارة الجبائية بمتابعة مواقع العمل المختلفة عن بعد، وذلك من خلال الشاشات والكاميرات الرقمية المنتشرة داخلها وهذا بعيدا عن أسلوب المتابعة بالملفات والتقارير التي كان يرفعها الأفراد في ظل الإدارة التقليدية؛
- **الشفافية:** الشفافية داخل الإدارة الجبائية هي محصلة لوجود الرقابة الإلكترونية المباشرة، والتي تضمن المحاسبة الدورية على كل ما يقدم من خدمات أو ما تم إنجازه من الأعمال. وعليه تسعى الرقمنة لتحقيق جملة من الأهداف، يمكن تلخيصها في النقاط التالية:¹
 - تقديم الخدمات للمستفيدين بصورة مرضية خلال 24 ساعة وطيلة أيام الأسبوع؛
 - تحقيق السرعة المطلوبة لإنجاز العمل وبتكلفة مالية مناسبة؛
 - إيجاد مجتمع قادر على التعامل مع متغيرات العصر التكنولوجي؛
 - تعميق مفهوم الشفافية والبعد عن المحسوبية؛
 - الحفاظ على أمن وسرية المعلومات وتقليل مخاطر فقدانها.

¹ شيلي إلهام، دور الإدارة الإلكترونية في تطوير الأداء التنظيمي دراسة ميدانية لبعض مؤسسات تسيير الموانئ البحرية الجزائرية، أطروحة دكتوراه، جامعة سطيف، 2020، ص16.

المطلب الثاني: أهمية ومتطلبات تطبيق الرقمنة بالإدارة الجبائية

- تظهر الأهمية البالغة التي تكسبها الإدارة الجبائية من عملية الرقمنة في الآتي:¹
- تبسيط الإجراءات داخل الإدارة الجبائية، وهذا ينعكس إيجابيا على مستوى الخدمات المقدمة للمكلفين؛
 - تسهيل إجراءات الاتصال بين الإدارة الجبائية ومختلف المؤسسات؛
 - الدقة والموضوعية في انجاز العمليات المختلفة داخل إدارة الضرائب؛
 - تقليل استخدام الورق بشكل ملحوظ وهذا ما يؤثر إيجابيا على عمل الإدارة الجبائية، وريح أماكن التخزين والارشفة؛
 - التواصل بشكل مستمر مع المجتمع الضريبي؛
 - اختصار الوقت في التنفيذ وتخفيض التكاليف الناتجة عن أعمال الإدارة التقليدية.
- ويمكن عرض أهمية الرقمنة بالإدارة الجبائية من منظور التصريحات الجبائية الإلكترونية على النحو التالي:²

أولا-مزايا التصريحات الجبائية الإلكترونية بالنسبة للإدارة الجبائية

- يمكن تلخيص مزايا التصريحات الجبائية بالنسبة للإدارة الجبائية فيما يلي:
- تقليص تكاليف الطلبات المتعلقة بالمطبوعات الجبائية؛
 - تقديم معطيات ملخصة موثوقة للدراسات الاستشرافية والتحليلية واتخاذ القرارات؛
 - التشغيل الآلي من استقبال المكلف بالضريبة واستفساراته إلى تسديد الضريبة؛
 - التشغيل الآلي لعمليات المحاسبة والحساب الفعلي للمبلغ الرئيسي للتصريح والتعريف بالمكلفين بالضريبة؛
 - رقمنة التبليغات الموجهة للمكلفين بالضريبة مع إعطاء للمحققين إمكانية القيام بعملية مقارنة بين المعلومات الواردة بعد إنشاء العرائض؛
 - الحصول على جداول في الوقت المناسب والتي من شأنها أن تسمح بتقييم أداء المصالح ومتابعة مستوى التحصيل حسب صنف الضرائب وقطاع النشاط لوزارة المالية؛
 - التخلص من المطبوعات الورقية للتصريحات الجبائية يعني القضاء على البيروقراطية.

¹ شعباني لطفي وآخرون، دور الإدارة الإلكترونية في تعزيز عمل النظام الجبائي الجزائري، المؤتمر الدولي العلمي حول الإدارة الإلكترونية بين الواقع والتمنية، عمان، الأردن، 6 و 8 نوفمبر 2017، ص 4.

² فلة محتال وأحمد بساس، أثر تطبيق نظام التصريح الإلكتروني في الرقابة الجبائية الشكلية (دراسة حالة المراكز الضريبية بالأغواط)، مجلة دراسات العدد الاقتصادي، المجلد 11، العدد 2، 2020، جامعة الأغواط، ص 61.

ثانيا-مزايا التصريحات الجبائية الإلكترونية بالنسبة للمكلف بالضريبة

تعتبر بوابة التصريح الإلكتروني حلا يسمح للمكلفين بالضريبة بما يلي:

- إجراء العمليات من المقر مع المديرية العامة للضرائب وتجنب التنقلات من أجل تقديم التصريحات الجبائية؛
- اللوج إلى الإدارة الجبائية 24/24 سا خلال كامل أيام الأسبوع؛
- تزويد المكلف بالضريبة بالمعلومات حول رزنامته الجبائية المحينة مع التزاماته الجبائية؛
- اللوج إلى استماراته التصريحية المودعة والاطلاع عليها؛
- الاطلاع على دينه الجبائي الكلي.

وبما أن الإدارة الرقمية:¹ تعد تحولا شاملا في المفاهيم والنظريات والأساليب والإجراءات التي تقوم عليها الإدارة التقليدية، فهي عملية صعبة ومعقدة ونظام متكامل ومن ثم لابد من توفير مجموعة من المتطلبات لتطبيق الرقمنة نذكر منها على الخصوص الآتي:²

➤ **المتطلبات الإدارية:** وتتمثل في وضع الخطط وتحديد الوسائل التي يجب مواكبتها للتحويل الرقمي؛

➤ **المتطلبات البشرية:** يمثل الانسان العنصر الأساسي في الإدارة فبدونه لن تتمكن من تحقيق ما تسعى إليه حتى وإن امتلكت أحدث الوسائل الرقمية لذا يجب أن يتم دعم العنصر البشري بالشكل المطلوب وعلى مستوى عالي من الكفاءة لمواكبة التكنولوجيا الرقمية؛

➤ **المتطلبات التقنية:** تمثل الإدارة الرقمية نمطا حديثا ويحتاج إلى توفير البنية التحتية المناسبة إذ ترتبط الإدارة الرقمية بجميع أشكال التكنولوجيا من وسائل وشبكات الانترنت؛

➤ **شبكات الاتصال:** توفير شبكات الاتصال.

¹ بقرش رزينة ولهلالي آسية، انعكاسات التحول الرقمي في زيادة الإيرادات الضريبية دراسة لآراء عينة من موظفي مصلحة الضرائب بالمسيلة، مذكرة ماستر، جامعة المسيلة، 2022، ص 39.

² طوايية جليلة، دور الرقمنة في إدارة الموارد البشرية، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة مستغانم، 2022، ص 19.

المطلب الثالث: تحديات تطبيق الرقمنة بالإدارة الجبائية في الجزائر

تعترض تطبيق الرقمنة بالإدارة الجبائية في الجزائر العديد من التحديات خاصة في مدى تطبيق نظام التصريح الجبائي الإلكتروني " جبايتيك " الذي يُمثل مواكبة للتطورات العالمية وعلى الرغم من العمليات التي تم تجسيدها على أرض الواقع إلا أن درجة الإنجاز لم تصل إلى الدرجة المطلوبة وذلك بالنظر إلى المدة التي استغرقها تجسيد هذا النظام الذي لم ينتهي بعد وبالتالي هو في حد ذاته تحدي حقيقي أمام كل دولة قررت التحول وانتهاج الإلكترونيات في مختلف قطاعاتها وخاصة الدول النامية لما في هذا التحدي من صعوبات وعراقيل، فكل دولة راغبة في كسب هذا الرهان لا بد لها من تفعيل كل الآليات

وتذليل جميع الصعوبات بانتهاج استراتيجية تتعامل مع الواقع بحذر شديد، وعلى العموم تكمن التحديات التي تواجه تجسيد نظام التصريح الجبائي الإلكتروني " جبايتيك ": على الخصوص في الآتي:

- ضمان التنسيق بين مختلف الفاعلين نظرا لصعوبة تجسيد هذا النظام فهو يتطلب توحيد الجهود وتعاونها ووضع استراتيجية دقيقة وواضحة المعالم كضمان الكفاءة العالية والخبرة بالإضافة إلى الاستفادة من تجارب الدول السبّاقة في التحول الإلكتروني؛
- وضع موازنات تقديرية لتمويل نظام التصريح الجبائي الإلكتروني " جبايتيك ": حتى يتم انجازه بأكمل وجه؛
- ضمان التخطيط الجيد الذي هو عبارة عن رسم التنبؤ بالمستقبل مع تطوير محتواه بوضع خطة عمل مفصلة بأدوات متطورة تساعد على قيادة الوزارة والأجهزة الحكومية والأفراد والمسؤولين عن تطبيق المشروع؛¹
- ضمان جاهزية قطاع البريد للمشاركة مع الإدارة الجبائية في نجاح نظام التصريح الجبائي الإلكتروني " جبايتيك ": من خلال الاستعداد للتغطية الجغرافية الشاملة وتلبية طلبات العملاء على الهاتف الذي يعد أهم القنوات للتواصل عبر الإنترنت، بالإضافة إلى جودة الخدمة وسرعة الإنترنت؛²
- ضمان أطر تشريعية شفافة ومتكاملة³ لتجسيد نظام التصريح الجبائي الإلكتروني " جبايتيك ". بالإضافة إلى التحديات التالية:

¹ إلياس شاهد وآخرون، تقييم تجربة تطبيق الحكومة الإلكترونية في الجزائر، المجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية والمالية، العدد 03، 2016، ص 121-135.

² عبد الحكيم حططاش، دور تطبيق الحكومة الإلكترونية في الجزائر في تحسين إدارة العلاقة مع المواطن، أطروحة دكتوراه، 2018، ص 276.

³ كلثم محمد الكبسي، متطلبات تطبيق الإدارة الإلكترونية في مركز نظم المعلومات التابع للحكومة الإلكترونية في دولة قطر، رسالة ماجستير، 2008، ص 47.

أولاً-تحديات عند تتبع مراحل الرقمنة

يمكن استخلاصها في العناصر التالية:¹

- **التخطيط الميداني:** أن البيانات التي يتم جمعها في هذه المرحلة تعتبر خطوة ذات أهمية كبيرة لأنها تساعد على اتخاذ القرارات المصيرية المؤثرة على مرتكزات المشروع ويجب دراسة الصعوبات والإمكانيات وكل المجالات التي لها علاقة بالمشروع لضمان نجاح هذه العملية الرقمية، وكما أنه لا بد من تأسيس خلية لتصفية مختلف المعلومات بالإضافة إلى تعيين الإطار الإداري والتنظيمي للمشروع مع تسطير الخطة وتحديد نمط استراتيجية الرقمنة. ويعتبر التخطيط الميداني من أهم خطوات الرقمنة لأنه يدرس مشروع الرقمنة وصعوباتها وإمكانيات الموجودة وتنظيمها بشكل دقيق وذلك من أجل نجاح عملية الرقمنة؛
- **اختيار مواد الرقمنة:** أن الرقمنة عملية معقدة تتطلب الكثير من الجهد وتستغرق مدة زمنية طويلة وتحتاج لموارد مالية بالإضافة إلى الخبرة والكفاءة العالية، لهذا فإن المؤسسة مطالبة بتوضيح ما تملكه من موارد بشرية وطبيعة هيكلتها ومدى أهميتها والأهداف التي تسعى لتحقيقها، وترتبط عملية نجاح الاختيار بوضوح ودقة الأهداف التي تريد المؤسسة تحقيقها. ويقصد بها معرفة المواد المالية والبشرية والزمنية الموجودة في المؤسسة وذلك من أجل تحقيق أهدافها في ظل استعمال مشروع الرقمنة؛
- **البدء في عملية الرقمنة:** إن القائم بهذه العملية يكون وفق أوجه متعددة من أبرزها الاستعانة بالموردين نظرا لنقص الخبرة وارتفاع أسعار الأجهزة الرقمية، كما قد تقتصر المؤسسة على إمكانياتها أو الاعتماد المشترك بينها وبين المورد فيتم الاتفاق على خطة عمل تحدد فيه كل النشاطات والأعمال حيث أن للرقمنة عدة تقنيات كالمسح الضوئي. فعند البدء في عملية الرقمنة يجب النظر إلى أسعار الأجهزة الالكترونية ومعرفة قدرة المؤسسة على توفيرها ومعرفة خبرة مستعملي هذه الأجهزة داخل هذه المؤسسة؛
- **الترميز واختيار خطة المیتادا:** الهدف منه هو جعل المعلومات أو الوثائق في بيئتها الالكترونية مهيكلة بحيث تكون هذه الوثائق عبارة عن مجموعة من الرموز يتحدث بها الحاسوب ويفهمها مع غيره من الحواسيب، أما خطة المیتادا فتستعمل لوصف المصادر الالكترونية، وهي معلومات متصلة بالصورة، النص، الصوت والفيديو أو الرسومات الرقمية في شكل كلمات مفتاحية أو نص حر كما إن المیتادا بيانات تهدف إلى وصف المعلومات لغرض تسهيل استرجاعها، والتعرف على مصدرها بشكل جيد؛

¹ بلفروم لهاللي وسلماني طارق، الرقمنة وتسهيل آليات الاتصال الداخلي في المؤسسات التربوية دراسة ميدانية بثنائية الشهيد تيطوم يحي، مذكرة ماستر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2022، ص: 17-18.

- **إتاحة الوثائق المرقمة:** بعد الانتهاء من المراحل الفنية والتقنية السابقة الذكر، تقوم المؤسسة ببث هذه الوثائق والبيانات، وعادة ما تعرض على موقعها الرسمي، إما متاحة أو مشفرة يمكن الوصول إليها من طرف المعنيين عن طريق اسم المستخدم أو رقمه مع الرقم السري الخاص به؛¹
- **استراتيجية الحفظ الرقمي:** يكون ذلك على المعطيات والمنصات التي تم إنشاؤها أو تحويلها، وتعتبر هذه المرحلة هامة لكونها تمثل نتيجة المجهودات المبذولة والتكاليف المستخدمة في المراحل السابقة، كما تتميز بالامتداد الزمني، فلا بد من مراعاة الأجهزة المستعملة للحفظ وإمكانية تقادمها.

ثانيا-تحديات على مستوى معوقات تطبيق الرقمنة

يمكن استخلاص العديد من التحديات التي تظهر عند تذليل معوقات تطبيق الرقمنة نذكر منه على الخصوص الآتي:²

✓ معوقات مالية وتكنولوجية تتمثل في:

- ارتفاع تكاليف تجهيز البنى التحتية للإدارة الالكترونية وهو ما يحد من تقدم مشاريع التحول؛
- قلة الموارد المالية لتقديم دورات تدريبية للموظفين.

✓ معوقات بشرية تتمثل في:

- نقص معرفة الموظفين بالتكنولوجيا المعلومات الحديثة نظرا لقلّة الدورات التكوينية؛
- مقاومة بعض الموظفين لتطبيق الإدارة الالكترونية والتي تعيق مصالحهم الخاصة؛
- الفوارق الاجتماعية الكبيرة والتي حالت دون امتلاك فئة كبيرة من أفراد المجتمع لوسائل تكنولوجية تسمح لهم بالاستفادة من الخدمات الالكترونية للإدارات.

✓ معوقات إدارية وتتمثل في:

- نقص الوعي التكنولوجي بين المسيرين؛
- عدم توفير حوافز ودعم للمسيرين لخلق ثقافة الابداع.

¹طوايية جليلية، مرجع سبق ذكره، ص21.

²رمزي حموش وسامية بوضياف، فعالية عناصر الإدارة الجبائية الالكترونية ودورها في تحسين الخدمات الجبائية، مجلة آفاق علوم الإدارة والاقتصاد، جامعة البلدية، العدد1، 2021، ص: 207-208.

المطلب الرابع: عرض لأهم إجراءات الإدارة الجبائية لتحفيز الرقمنة بها

أعطت الحكومة الجزائرية خلال دراسة مشروع قانون المالية 2023 تعليمات تقضي بضرورة رقمنة شاملة لكل القطاعات وبالأخص القطاع الضريبي والممتلكات الخاصة بالأفراد قصد إحياء الثروة وتقادي ضرائب تستهدف صغار الموظفين والعمال فقط ، واعتبرت أن هذه القرارات تدخل في إطار حماية المواطنين، مع الإشارة على أن رقمنة قطاع الضرائب يعد من أبرز المشاريع المتخذة والتي لها انعكاس جد إيجابي في القضاء على البيروقراطية اذ يعتبر التحول نحو الرقمنة في تقديم الخدمة العمومية خيارا استراتيجيا أمام الحكومة في ظل التطور التكنولوجي الهائل الذي ينعكس إيجابا على نوعية الخدمة وسرعتها وهذه الخدمة تهدف إلى تطوير آليات أكثر كفاءة لجمع الإيرادات العامة و إنفاقها وتستطيع من خلال ذلك أن توفر مداخيل مالية كبيرة بما يحقق أهداف السياسة المالية وقد أشارت التجارب الدولية الناجحة على أن رقمنة التحصيل الضريبي تلعب دورا مهما في زيادة كفاءة الأداء الضريبي من خلال رقمنة التصريحات و التحصيل مما يمكن من جمع معلومات دقيقة وفورية وبما يزيد من صحة توقعات التحصيل، والتحصيل الفوري لبعضها إلكترونيا، كما تعتبر الرقمنة الحل النموذجي لتحصيل الضرائب لأنها ترسي قواعد الشفافية بما سيسمح بالقضاء على التهرب الجبائي فلو كان هناك اقتطاع من المنبع مثل الاقتطاع على ضريبة الدخل لثم الأمر بكل سهولة لكن القطاع الاقتصادي يعرف إشكالا كبيرا في تهرب المتعاملين من دفع الضرائب فغياب إحصاء للوعاء الضريبي الصحيح لوجود عدم الرغبة في دفع الضرائب بسبب البيروقراطية لهذا لابد من اعتماد الرقمنة لتسهيل العملية والقضاء على المشكل بصفة نهائية بغية تحقيق انسيابية في الإجراءات الإدارية وحتى يصبح ممكنا في المستقبل أن يقوم الشخص بالدفع دون التوجه إلى مصلحة الضرائب بصفة مباشرة حيث يتم التحصيل الجبائي من حسابه البنكي وذلك بالتعاون مع وزارة البريد أو البنك المركزي من خلال تعاملات إلكترونية شفافة وبعيدة عن أي تلاعبات إدارية.¹

مع الإشارة إلى أنه كانت هناك العديد من التدابير المتخذة لإرساء رقمنة الإدارة الجبائية من خلال ما يُسمى بالنظام المعلوماتي "جبايتيك"، فمنذ إطلاق مشروع العصرية الرقمية للحكومة "الجزائر الإلكترونية 2013 لم تدخر الجزائر أي جهد في سبيل الرقمنة المنشودة ، حيث سعت إلى تطوير قطاع التكنولوجيات الجديدة وتبنيها في جميع القطاعات الحكومية بهدف تعزيز الثقة لدى المواطنين من خلال الشفافية والتبادل الحر للمعطيات، ولم تكن الإدارة الجبائية بمنأى من هذه المتطلبات الجديدة لأنها تشكل الإدارة الرائدة في وضع مخطط العصرية، وبذلك تم توجيه التفكير نحو إدراج نظام معلوماتي عصري قادر على الاستجابة للتحديات التي تواجه هذه الإدارة باعتبارها ممول رئيسي

¹ سمية جبدل، ضريبة الثروة ورقمنة القطاع الضريبي لحماية حقوق المواطنين المالية.

لإيرادات ميزانية الدولة ولهذا الغرض¹ تم سن العديد من التدابير من أجل إرساء النظام المعلوماتي "جبائتيك" نذكر منها على الخصوص الآتي:

أولا-رقمنة الإدارة الجبائية

تطلبت رقمنة الإدارة الجبائية المرور بالعديد من الخطوات لتطبيقه من أهمها:

1- تجسيد مشروع الرقمنة : كمرحلة أولى تم تسخير مكتب مساعدة في إدارة المشاريع من أجل دعم المديرية العامة للضرائب لإطلاق هذا المشروع من خلال إعداد دفتر شروط يستجيب للاحتياجات الخاصة والمتطلبات التقنية ذات الصلة بالأنشطة المتخصصة للمديرية العامة للضرائب والنتائج المنتظرة من جهة وتحضير مشروع الاتفاقية من جهة أخرى، في النهاية أسفرت جميع الخطوات الإدارية والتقنية إلى تكليف شركة إسبانية للإدماج² INDRA SISTEMAS قصد اقتناء ووضع نظام معلوماتي جبائي مع الإشارة إلى أن هذا النظام تضمن 23 حصة تبدأ بمرحلة التأطير وتنتهي في مرحلة الصيانة والضمان، وعليه فإن النظام المعلوماتي المقترح من طرف هذا المتعامل يرتكز على حل معلوماتي من نوع SAP-ERP حيث يتشكل من عدة وحدات مدمجة تستجيب في غالب الحالات لمتطلبات مهام الإدارة الجبائية مع برمجة العناصر الآتية:

- ضبط وتحديد الحل المعلوماتي؛
- التكفل بالتطورات المعلوماتية الخاصة باحتياجات مهام الإدارة الجبائية؛
- من أجل هذا تم تنظيم المشروع في سبع ورشات هي على النحو التالي:
- ورشة الاندماج الوظيفي والتي تتشكل من سبع مجموعات: مجموعة استقبال المكلف بالضريبة، مجموعة تسيير الملف الجبائي، مجموعة الوعاء والتصفية، مجموعة التحصيل والقبض الضريبة، مجموعة الرقابة الجبائية، مجموعة المنازعات ومجموعة الاستشراف؛
- ورشة ترحيل واسترجاع المعطيات؛
- ورشة الواجهات؛
- ورشة الهندسة والهندسة التقنية؛
- ورشة الإيرادات والتوزيع؛
- ورشة التكوين؛
- ورشة خلية التخطيط والتسيير الوثائقي.³

¹ نشرة المديرية العامة للضرائب، إطلاق النظام المعلوماتي الجديد للمديرية العامة للضرائب، 2017/85، ص 06.

² نشرة المديرية العامة للضرائب، إطلاق النظام المعلوماتي الجديد للمديرية العامة للضرائب، المرجع السابق، نفس الصفحة.

³ <https://www.mfdgi.gov.dz/index.php/ar/com-smartslider3/modernisation-voir-plus-ar/229-2014-05-20-08-45-32>

2- جوانب المشروع: يتكون مشروع النظام المعلوماتي من شقين:

أ- **الجوانب التقنية:** تكفلت الفرق التقنية للشركة الإسبانية INDRA والفرق التابعة للمديرية العامة

للضرائب بالعديد من الجوانب التقنية للنظام المعلوماتي الجبائي نذكر منها على الخصوص الآتي:

- وضع وتنصيب نظام تسيير قواعد بيانات البيئة وخلق الآلات الافتراضية وصيانتها؛
- وضع وتنصيب أداة النسخ الاحتياطي: «VMware» لـ «Vdata Ptotector»؛
- إنجاز النسخ الاحتياطي والاستعادة؛
- نشر تطبيق الحماية من الفيروسات كاسبارسكي «Security v10 Kaspersky Endpoint»؛
- وضع نظام تسيير مراقبة المجال ونظام تسيير ميكروسوفت «Microsoft Update Wsus»؛
- تنصيب نظام التسيير الجبائي لاختباره مع قاعدة البيانات؛
- إعداد الجزء التقني من دفتر الشروط المتعلق بتحديث قاعدة بيانات التطوير لإنقاذ قاعدة البيانات المتواجدة التي لم تعد تستجيب للضبط؛

- التدقيق في تنصيبات الشبكات وعتاد الإعلام الآلي لمركز الضرائب.¹

ب- **الجوانب العملية:** تمحورت الإجراءات الحديثة في المجال العملي حول الأخذ بعين الاعتبار لجميع

الوظائف والضرائب الضرورية لانطلاق وسير مراكز الضرائب، حيث تم معالجة جميع الوظائف

والضرائب المصادق عليها من طرف المديرية العامة للضرائب والتي تضمنت على الخصوص

الآتي:

- مخطط المحاسبة؛
- توزيع الرسم على النشاط المهني لكل بلدية في مرحلة التعديل؛
- التحصيل بمختلف الكيفيات (صك، دفع حساب، نقدا....)؛
- تحديد المؤشرات الرئيسية للأداء الوظيفي (وضع لوحة المراقبة) طبقا لاستراتيجية المديرية العامة للضرائب؛
- الأخذ بعين الاعتبار في التطبيق للرسم على القيمة المضافة جميع العناصر المتعلقة بهذا الرسم بما في ذلك اختلاف المعدلات، الأسس... إلخ؛
- سيناريوهات النشر والاختبارات مع جميع الفرق المكلفة بالنظام المعلوماتي الجبائي.²

3- **أهداف النظام المعلوماتي ERP-SAP:** سعت المديرية العامة للضرائب تحقيق العديد من

الأهداف نلخصها في الآتي:

- إدراج التكنولوجيا الجديدة للإعلام والاتصال وتطبيق منظومة معلوماتية ناجعة؛
- التكفل بالعمليات المرتبطة فيما بينها والمتعلقة بالرقابة الجبائية والاجتهاد في معالجة القضايا النزاعية وتقديم الجداول الإحصائية الموجزة؛

¹ نشرة المديرية العامة للضرائب، النظام المعلوماتي ركيزة أساسية لعصرنة المديرية العامة للضرائب، 2015/81، ص 07.

² نشرة المديرية العامة للضرائب، النظام المعلوماتي ركيزة أساسية لعصرنة المديرية العامة للضرائب، المرجع السابق، نفس الصفحة.

- إعداد مؤشرات التسيير والنجاعة بصفة عاجلة وآلية؛
- المعالجة المعلوماتية لكل المعطيات المترتبة بفرض الضريبة على المكلفين بها وتحصيل مختلف أنواع الضرائب والرسوم؛
- التحكم الأفضل في فئة المكلفين بالضريبة فيما يخص الأنشطة والأموال التي تتوفر عليها المكلفون؛¹
- أتمتة الإجراءات والمهام المتكررة والتي تكون شاقة ومتعبة في المعالجة اليدوية؛
- القضاء التدريجي على الحامل الورقي بالإضافة إلى حفظ وأرشفة الملفات الجبائية؛
- توفير المعلومات في الوقت الحقيقي لمتخذي القرار؛
- إعداد برنامج التحقيقات في المحاسبة على أساس معايير موضوعية.²

4- توجهات النظام المعلوماتي الجبائي: عملت المديرية العامة للضرائب من خلال النظام المعلوماتي الجبائي التكفل بالآتي:

أ- فيما يخص إدارة المحتوى: بحيث يتجه نظام المعلومات إلى معلومات إلكترونية مهيكلية في تنوعها بدءا من إنشائها إلى غاية توثيقها، بالإضافة إلى وصول أفضل للبيانات والمعلومات، كما يتجه نظام المعلومات إلى تسيير دورة حياة المعلومات التي قاربت إلى نهايتها مع حماية الملكية اللامادية لتجنب التسربات المحتملة؛

ب- فيما يخص تأمين المحتوى: فيتجه نظام المعلومات إلى حماية الملكية والمعطيات من خلال اعتماد أساليب مصادق عليها لبناء الثقة المتبادلة وكذا سرية المعلومات الشخصية، بالإضافة إلى تسيير المعارف وتوضيح المسؤوليات، وكذا تسيير المخاطر من خلال تعزيز المعلومات.³

5- النتائج المنتظرة من النظام المعلوماتي الجبائي: تتعدد النتائج المنتظرة من استخدام النظام المعلوماتي الجبائي نذكر منها على الخصوص الآتي:

- التخفيف من حجم المهام المنفذة من طرف الأعوان من خلال التأدية الكاملة لكل الإجراءات المتعلقة بدراسة فرض الضرائب والتحصيل والرقابة والمنازعات؛
- نزع الصفة المادية عن كل العمليات الجبائية ابتداء من استقبال المكلف بالضريبة وتأسيس الوعاء والتحصيل وكذا تسيير الملف الجبائي؛
- ولوج كل الأعوان إلى المنظومة المعلوماتية من خلال تأهيل إجراءات المراقبة؛
- التبادل السريع للمعلومات المتعلقة بالبيانات على مستوى كافة المصالح الداخلية والخارجية؛

¹ <https://www.mfdgi.gov.dz/index.php/ar/com-smartslider3/modernisation-voir-plus> ar/229-2014-05-20-08-45-32

² تومي يمية وبن عمارة منصور، الإدارة الجبائية الإلكترونية ركيزة أساسية لتفعيل الرقابة الجبائية، رماح للبحوث والدراسات، العدد 37 نوفمبر 2019، ص 233-254.

³ رسالة المديرية العامة للضرائب، نحو إدارة إلكترونية، ملتقى حول النظام المعلوماتي، 2014، ص 03.

- تقديم الجداول البيانية في أسرع وقت ممكن بما يسمح بتقييم نجاعة المصالح المعنية ومتابعة مستوى التحصيل حسب نوع الضرائب وتبعاً لكل قطاع؛
- تقديم معطيات موجزة ذات مصداقية لإنجاز دراسات استشرافية مع التحليل واتخاذ القرار اللازم؛
- التحكم الأفضل في الموارد الجبائية؛
- محاربة الاقتصاد الموازي وغير القانوني؛
- التخفيض في الكلفة الناتجة عن طلب المطبوعات؛
- تسهيل عملية ولوج المكلفين بالضريبة إلى حسابهم الجبائي؛
- إدراج إجراءات التصريح والدفع عن بعد.¹

6-إنشاء مواقع ويب: يعتبر الإعلام الآلي الوسيلة الأولى والضرورية لرقمنة الإدارة ولهذا الغرض فإن عصرنة الإدارة الجبائية أولت أهمية كبيرة لبرمجة المعلومات الجبائية، حيث تم في هذا الصدد إنشاء مصالح مستقلة للإعلام الآلي بالهيكل التنظيمي لمراكز الضرائب مهمتها ربط المصالح الضريبية المركزية والمحلية بنظام إعلام آلي (RESEAU) من أجل وصول المعلومة في الوقت المناسب، بالإضافة إلى توسيع استعمال الإعلام الآلي وذلك بإنشاء موقع إلكتروني للمديرية العامة للضرائب يمكن المكلف بالضريبة من الاطلاع على مختلف القوانين والتشريعات الجبائية السارية المفعول وذلك من خلال فضاء إلكتروني جديد بحيث يتوفر على:

- المعدلات الجديدة للضرائب والرسوم؛
- حقوق وواجبات المكلفين عن طريق دليل المكلف بالضريبة؛
- رسائل المديرية العامة للضرائب والتي تعتبر بمثابة مناشير للقوانين الجبائية الجديدة؛
- يسمح للمكلفين بتحميل مختلف الوثائق الخاصة بالتصريحات الجبائية السنوية والشهرية دون أن يتحمل عناء التنقل إلى مختلف مصالح الإدارة الجبائية للحصول على هذه الوثائق؛²
- فتح فضاء تفاعلي يمكن مستخدمي الإنترنت من تلقي إجابات على انشغالاتهم الجبائية؛
- خدمة الاشتراك في رسالة المديرية العامة للضرائب حيث أنه بمجرد اشتراك مستخدمي الإنترنت فإنهم سيتلقون عبر بريدهم الإلكتروني الأعداد الجديدة لهذه الرسالة الإعلامية؛
- كما يمكن الدخول إلى المجلة الإلكترونية للمديرية العامة للضرائب جديد أخبار الضرائب المنشورة عبر الإنترنت والتي تعالج مختلف مستجدات الجبائية.³

¹ <https://www.mfdgi.gov.dz/index.php/ar/com-smartslider3/modernisation-voir-plus-ar/229-2014-05-20-08-45-32>

² بدوالي محمد وبوشنب موسى، رقمنة الإدارة كأسلوب لتحسين الخدمة العمومية في الجزائر، ص 253-279.

³ تومي يمية وبن عمارة منصور، الإدارة الجبائية الإلكترونية ركيزة أساسية لتفعيل الرقابة الجبائية، مرجع سبق ذكره، ص 241.

ثانيا-رقمنة المكلف بالضريبة

قامت الإدارة الجبائية باستحداث مجموعة من التقنيات لرقمنة المكلف بالضريبة ومن أهمها نذكر:

1-البطاقة المغناطيسية للتعريف الجبائية: حتى تكتمل حلقة الرقمنة في قطاع الضرائب لا بد من رقمنة المكلف الذي يعتبر جزءا هاما في هذه الحلقة لذلك وجب رقمنة جميع المكلفين من أجل إخضاعهم لمختلف الضرائب والرسوم مع إحصائهم لتجنب التهرب الضريبي وتوسيع الوعاء الضريبي.

مع الإشارة أن التعريف الجبائية في الجزائر تعتبر بمثابة بطاقة الهوية للمكلف بالضريبة ، حيث تم تأسيسها بموجب المادة 41 من قانون المالية لسنة 2006 لتحل محل التعريف الإحصائية التي كانت تهدف لإحصاء عدد المكلفين، في حين أن رقم التعريف الجبائية جاءت لتحقيق العديد من الأهداف كالأهداف الاقتصادية، الأهداف المالية...إلخ، مع العلم أن رقم التعريف الجبائية NIF يحتوي على خمسة عشر رقما بالنسبة للأفراد أي للأشخاص الطبيعيين وعشرون رقما بالنسبة للأشخاص المعنويين أو بالنسبة للهيئات والمؤسسات ذات الطابع الإداري، حيث كان الغرض من إنشاء هذا الرقم الذي يتضمن على بطاقة مغناطيسية في أول الأمر كأحد آليات مكافحة للتهرب الضريبي باعتباره إجراء إلكترونيًا يُسهل متابعة التجار وإنشاء شبكة تنسيقية بين إدارة الضرائب، مصالح الجمارك ومصالح السجل التجاري.¹

أ-النموذج العملي لآلية التقييم الجبائي: في إطار تبسيط الإجراءات الإدارية ومتابعة التسهيلات الممنوحة للمتعاملين الاقتصاديين وضعت المديرية العامة للضرائب تحت تصرف هذه الفئة آلية التقييم الجبائي عن بعد وذلك ابتداء من تاريخ 08 ماي 2016، حيث تمنح هذه الآلية المكلفين بالضرائب المحصنين مسبقا على مستوى المصالح المسيرة إمكانية طلب منحهم رقم التعريف الجبائي عن بعد وفقا للإجراءات التالية:

-من جانب المكلف:

- يلج المكلف إلى موقع المديرية العامة للضرائب؛
- يملأ المكلف استمارة طلب التقييم الجبائي عن بعد ومع نهاية كتابة البيانات وتثبيتها يظهر له إشعار بالوصول حاملا رقم طلبه مع إمكانية طباعتها؛
- يتابع المكلف المسار الإجرائي لطلب التقييم الجبائي على نفس الموقع حيث يبلغ برفض طلبه أو يبلغ له رقم تعريفه الجبائي الممنوح له ويدعى لطبع شهادة التقييم والإشعار بالوصول؛
- يتقدم المكلف إلى المصالح المختصة إقليميا مرفقا بالوثيقتين (شهادة التقييم الجبائي والإشعار بالوصول) في نسختين لإمضاءهما من طرف رئيس المصلحة بعد التحقق من صحة المعلومات.

¹ بودالي محمد وبوشنب موسى، رقمنة الإدارة كاستلوب لتحسين الخدمة العمومية في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص 268.

-من جانب الإدارة الجبائية:

- يتحقق رئيس المصلحة من مطابقة المعلومات التي تحتويها استمارة الإشعار بالوصول وشهادة التقييم مقارنة مع ملفه الجبائي ومن ثم يقوم بالإمضاء عليها؛
- يحتفظ رئيس المصلحة بنسخة من استمارة الإشعار بالوصول وشهادة التقييم مع ملف المكلف؛
- تتولى المديرية العامة للضرائب وعلى مستوى مكتب الإعلام والوثائق الجبائية إشهار رقم التعريف الجبائي على الموقع الإلكتروني للمديرية؛¹
- مع الإشارة إلى أن بطاقة التعريف الجبائي تعتبر أداة تسيير فعالة تشكل المحور الأساسي للدليل الوطني الجبائي وسجلات الضرائب لمجموع المكلفين المكونين للمجتمع الجبائي، حيث تسمح هذه البطاقة بما يلي:

- ضمان تحديد تعريفية موحدة ونهائية للمكلفين؛
- تتبع حركة رؤوس الأموال من وإلى الجزائر؛
- تحديد أصول الملكية للأشخاص الطبيعيين والمعنويين؛
- التعرف في الوقت المناسب على أي تغير يطرأ على الوضعية القانونية للمكلفين؛
- تعتبر التعريفية الجبائية أداة لتبادل المعلومات بين مختلف المتعاملين والأعوان الاقتصاديين؛
- تسمح بمحاربة عمليات الغش في التصريح الجبائي لأنها تستعمل كعنصر تحديد من قبل الهيئات والمؤسسات الإدارية والمصرفية وكذا مؤسسات التأمين.²

2-البطاقة الإلكترونية للغشاشين: تعتبر البطاقة الوطنية للغشاشين ملفا الكترونيا يحتوي على قاعدة معلومات للمكلفين بالضريبة الذين يثبت أنهم قاموا بانتهاكات خطيرة للقوانين والتشريعات الضريبية، حيث أنه وفي إطار مكافحة الإدارة الضريبية للغش والتهرب الضريبي، وكذا الطرق التدليسية التي يتم استعمالها من طرف المكلفين بالضريبة الذين يفقدون للحس الضريبي، حيث تم إنشاء ملف وطني للمدلسين تشترك فيه كل من الإدارة الضريبية إدارة الجمارك وإدارة التجارة، حيث أنشئ بموجب المادة (13) من قانون المالية التكميلي لسنة 2006، والتي نصت على أنه³ "يؤسس لدى المديرية العامة للضرائب بطاقة وطنية لمرتكبي أعمال الغش ومرتكبي المخالفات الخطيرة للتشريعات والتنظيمات الجبائية والتجارية والجمركية".

و يتم من خلال هذا الملف جمع أكبر قدر ممكن من المعلومات الخاصة بهاته الفئة سواء الممتنعين عن أداء واجباتهم الجبائية أو المدانين بالتهرب الضريبي ، وتم إعداد هذا الملف بواسطة الإعلام الآلي، حيث يسمح بتحديد الأشخاص الذين ارتكبوا مخالفات جبائية أو جمركية من أجل حصر

¹ سعيدي حنان وبلقيرة عبلة، برامج عصنة الإدارة الجبائية في الجزائر بين الواقع والمأمول، مرجع سبق ذكره، ص 65

² بودالي محمد وبوشنب موسى، رقمنة الإدارة كأسلوب لتحسين الخدمة العمومية في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص 269.

³ الجريدة الرسمية العدد 47 في 19 جويلية 2006، قانون المالية التكميلي لسنة 2006، المادة 13، ص 5.

الممارسات التدليسية وتنظيم عمليات المراقبة الجبائية حسب كل حالة، و الهدف من إنشاء هذا الملف هو دفع المدلسين إلى تغيير سلوكياتهم و إتمام¹ التزاماتهم الجبائية وبأخذ بعين الاعتبار لأهمية هذا الملف ومجال استعماله فالمكلفون الذين يسجلون في هذا الملف هم على الخصوص:²

-المكلفون الذين أودع في حقهم شكاوى بممارسة غش ضريبي؛

-المكلفون الذين لا يتعلقون بقطاع عمومي، والمدينين بالضريبة ذوي المساهمة الجبائية الكبيرة والذين يكونون محل إجراءات ردعية والذين يتجاوز دينهم الجبائي عشرة ملايين (10.000.000) دج، وكذلك المكلفين الذين يحتمل ارتكابهم للغش ويتجاوز دينهم الجبائي لسنة واحدة خمسة ملايين (5.000.000) دج؛

-المكلفون غير المقيمين بالجزائر والذين صرحوا بعناوين غير صحيحة أو غير كاملة أو وهمية من أجل التملص من التزاماتهم الجبائية.

وتجدر الإشارة إلى أنه يترتب على التسجيل في البطاقة الوطنية لمرتكبي أعمال الغش ومرتكبي المخالفات الخطيرة للتشريعات والتنظيمات الجبائية والجمركية والتجارية، وكذا عدم القيام بالإيداع القانوني لحسابات الشركة إجراءات ردعية عديدة نصت عليها المادة(29) من القانون التكميلي 2009. وقد صرح³ المدير العام للضرائب يوم 04 أوت 2013 على أن العدد الفعلي للمسجلين في هاته البطاقية هو 99.111 غشاش ما بين أشخاص طبيعيين أو معنويين ، و من بين هؤلاء الغشاشين 65.327 غشاش أي ما نسبته 65% هم مؤسسات لم تودع بعد بصفة قانونية حساباتها الاجتماعية خلال السنوات من 2008 إلى 2011 ، كما صرح وزير التجارة⁴ السيد مصطفى بن بادة يوم الاثنين 29 جويلية 2013 في الندوة الصحفية التي خصصت لعرض حصيلة نشاط المراقبة الاقتصادية وقمع عمليات الغش أنه تم خلال السداسي الأول لسنة 2013 تسجيل 7.010 متعامل وفي سنة 2012 بلغ العدد الإجمالي للمسجلين في البطاقية الوطنية للغشاشين 10.895 واعتبر أن هاته البطاقية تمثل وسيلة فعالة لقمع مرتكبي المخالفات الخطيرة ، كما أضاف إلى أن الإدارة أو الهيئة التي سجلت شخصا معنويا أو طبيعيا في البطاقية ملزمة بالقيام بإجراء السحب الفوري بعد تسوية وضعيته تجاه مختلف المصالح المعنية بما فيها الإدارة الضريبية.

¹ DGI, La Lettre de la DGI n°12, Numéro spécial 2003, Algérie, P12.

² إلياس كتشاوي، ظاهرة الغش والتهرب الضريبي وانعكاساتها على الاقتصاد الوطني، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، 2009، ص 188.

³ [www.algerie1.com/actualité/Les-impots-et-Les-douanes-déclarent La guerre aux importateurs fraudeurs. page consulté Le17/06/2023.](http://www.algerie1.com/actualité/Les-impots-et-Les-douanes-déclarent-La-guerre-aux-importateurs-fraudeurs.page-consulté-Le17/06/2023)

⁴ أحمد أوعمر وبن بادة: أزيد من 7000 تاجر في البطاقية الوطنية للغشاشين، جريدة الخبر اليومي، 30 جويلية 2013 العدد 7148، الجزائر، 2013.

المبحث الثاني: مفاهيم أساسية حول التحصيل الضريبي

لالتزام بدين الضريبة يقع على كل من تحققت له الواقعة المنشئة لدين الضريبة، وإن على التشريع الضريبي، أن يراعي وهو بصدد تحصيل دين الضريبة أكثر الطرق ملائمة لطبيعة مصدر الدخل وتحقيق قاعدة الاقتصاد في الجباية، ويقع الاختلاف بين نظامي التحصيل المباشر والتحصيل غير المباشر للضريبة، في أن المكلف بنظام التحصيل المباشر يلتزم بدفع الضريبة مباشرة إلى الجهة الضريبية المختصة، أما في نظام التحصيل غير المباشر للضريبة فإنه يمكن فرضه على كل من المدين (دافع الإيراد) والمكلف المتحقق له الإيراد.¹

المطلب الأول: ماهية التحصيل الضريبي

تلعب الضرائب دوراً مهماً في الاقتصاد، فهي إحدى الأدوات الأساسية للسياسة المالية للدول و التي تستخدمها في توجيه الاقتصاد و التحكم به، و كذا بالنظر لما تتمتع به من قدرة على التأثير في الواقع الاقتصادي و الاجتماعي، و ترتبط أهميتها بطبيعة دور الدولة في الاقتصاد، لذا تطور مفهومها و مكانتها مع تطور دور و وظائف الدولة و أهدافها و توجهاتها التي حددتها فلسفة السياسات و النظم الاقتصادية المتعاقبة، لذلك فإن فعالية النظام الضريبي تقيم من خلال فعالية المنظومة التشريعية و كفاءة الإدارة الضريبية، و يكون النظام الضريبي فعالاً عندما يحقق أكبر حصيله ضريبية ممكنة بأقل تكلفة، والمعلوم أن تكوين الضريبة يمر بمراحل، ابتداء من تأسيس المادة الضريبية أو الوعاء الضريبي ومروراً بتصنيف الضريبة والمقصود بها حسابها باستخدام معدلات ونسب مدروسة ومعلومة مسبقاً، أي المبلغ الذي سوف يدفعه المكلف بالضريبة إلى إدارة الضرائب، وفي الأخير تأتي مرحلة التحصيل ونقصد بها الطريقة التي يتم بها دفع الضريبة لدى قابض الضرائب المتخصص إقليمياً.

الفرع الأول: مفهوم التحصيل الضريبي

بالرغم من تعدد المفاهيم التي تناولت موضوع التحصيل الضريبي إلا أن جميعها تكاد تعطي المعنى نفسه مع وجود بعض الاختلافات التي تنجم عن اختلاف وجهات النظر حول تحديد درجة التحصيل الضريبي، كما أنه ونظراً لأهمية مدا خيل الضرائب تقوم الدولة بحث المكلفين بالضريبة على ضرورة أداء واجباتهم اتجاه الخزينة العمومية، من خلال هذا يُمكننا التطرق الي التعريفات التالية:

➤ عرف على أنه مجموعة من العمليات والإجراءات التي تستعمل في نقل الدين الضريبي من المكلف بالضريبة إلى الخزينة العمومية وفقاً لمجموعة من القواعد القانونية والضريبية المطبقة في هذا الإطار؛²

¹ حسام فايز أحمد عبد الغفور، مرجع سبق ذكره، ص 40

² خباية نور الإسلام وكريو نور الإسلام، طرق التحصيل الجبائي في الجزائر، مذكرة ماستر، جامعة محمد البشير الإبراهيمي، برج بوعريش، 2021، ص 29.

➤ ويعرف أيضا على أنه مجموعة القواعد القانونية والفنية التي تمكن من الاستقطاع الضريبي في المرحلة المتتالية من التشريع إلى الربط والتحصيل؛¹

➤ ويعرف أيضا على أنه مجموعة من الإجراءات الإدارية والتقنية التي يتم بواسطتها تحويل قيمة الضريبة من المكلف إلى الخزينة العمومية.²

الفرع الثاني: مبادئ ومراحل التحصيل الضريبي

أولاً-مبادئ التحصيل الضريبي

هناك عدة مبادئ تتحكم في التحصيل الضريبي لا يجب إهمالها نذكر منها على الخصوص الآتي:

1.قاعدة اليقين: وتقضي هذه القاعدة أن تكون للضريبة التي يلتزم بدفعها المكلف أحكام تشريعية واضحة، وذلك بأن يكون معدلها ووعائها وميعاد دفعها وطريقة تحصيلها محددة بوضوح حتى يعلم بها المكلف؛

2.قاعدة الملائمة في التحصيل: تعني أن يراعي المشروع عند فرض الضرائب ملائمة ميعاد تحصيلها مع ميعاد تحقيق الدخل، لقوله تعالى "وأوتوا حقه يوم حصاده"³؛

3.قاعدة الاقتصاد في التحصيل: ويقصد بها الاقتصاد في النفقات الجبائية، مما يتطلب اختيار الضرائب المثلى التي يكون وعائها وتحصيله بأقل نفقة ممكنة.⁴

ثانياً-مراحل تحصيل الضريبي

تعتبر هذه المراحل عن مجموعة من الإجراءات التي يتم بموجبها انتقال الضريبة من ذمة الممول إلى صالح الإدارة الضريبية أو الخزينة العمومية. ويتم التحصيل الضريبي وفق عدة أشكال نذكر منها الآتي:

- **دفع الضريبة من قبل الممول:** تتضمن هذه المرحلة دفع الضريبة من قبل الممول سواء بطريقة منتظمة، حيث يتلقى بموجبها إشعار بالإخضاع الضريبي متضمنا مبلغ الضريبة وأجال الدفع، أو بطريقة عفوية، أين ينتقل الممول إلى الإدارة الضريبية قصد الوفاء بمستحقات الخزينة العمومية، انطلاقا من معرفته بالآجال القانونية للتصريح والدفع، كما هو الشأن بالنسبة للضريبة على أرباح الشركات، الضريبة على الدخل الإجمالي، الرسوم على رقم الأعمال وغيرها؛

¹ حداد زكرياء، الرقابة الجبائية ومساهمتها في التحصيل الجبائي، دراسة حالة بمديرية الضرائب لولاية سكيكدة، مذكرة ماستر، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2017، ص58.

² قبائلي نور اليقين سمية وبن صخري قمبر، دور الرقابة الجبائية في تحسين التحصيل الضريبي، دراسة حالة للمديرية الفرعية للرقابة الجبائية بولاية بسكرة، مذكرة ماستر، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2022، ص21.

³ خباية نور الإسلام وكريو نور الإسلام، نفس المرجع السابق، ص20.

⁴ حداد زكرياء، نفس المرجع السابق، ص53.

- **دفع الضريبة من قبل الغير:** حيث يتم بموجب هذه الطريقة دفع الضريبة من قبل غير المكلف بها، كما هو الحال في تقنية الاقتطاع من المنبع (المصدر) على الأجور وبعض أصناف الدخول سواء كان ذلك في صورة طابع تحريري أو في صورة قرص ضريبي؛ وتعتبر تقنية الاقتطاع من المنبع أسلوباً يسهل على الإدارة الضريبية العمل، ويقلل من إمكانية التهرب الضريبي، كما تنشأ عنه حالة من التحذير اتجاه الضريبة لدى الممولين، كونهم يعتادون على السلوك والتصرف على أساس أن دخولهم هي تلك الدخول المخصوم منها مبلغ الضريبة.

الفرع الثالث: أهداف التحصيل الضريبي

تعتبر الضرائب من أهم الموارد المالية للدولة حيث تزود الخزينة العمومية بمختلف إيراداتها وهذه الأخير تقوم بدورها بتغطية مختلف النفقات العامة وتسعى لتحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي ومن هنا يمكننا استخلاص أهم الأهداف التي تسعى الدولة لتحقيقها من وراء عملية التحصيل الضريبي:

- ✓ ضمان التمويل المتواصل لخزينة الدولة؛
- ✓ ضمان تحقيق التوازن بين الإيرادات العامة لدولة ونفقاتها؛
- ✓ منع التهرب من دفعها عن طريق مختلف العقوبات التي تقرها الدولة.¹

المطلب الثاني: طرق و ضمانات التحصيل الضريبي

بعدما يتم تحديد دين الضريبة المستحقة على الممول بصفة نهائية تأتي المرحلة الأخيرة وهي مرحلة التحصيل، وهي مرحلة مهمة لأنه يترتب عليها جمع الحصيلة التي تم تقديرها من قبل وإلا تصبح جميع الخطوات السابقة من تحديد الوعاء وربط الضريبة لا قيمة لها طالما أن التحصيل لم يتم² ويكون التحصيل الضريبي إما بالتراضي والتواد، أو بالجبر التحصيل الجبري.

الفرع الأول: طرق التحصيل الضريبي

بعد تحديد إدارة الضرائب مبلغ الضريبة الواجب دفعه من قبل المكلف يتم تحصيله بطرق متعددة منها:

أولاً- أسلوب الدفع المباشرة من قبل المكلفين أنفسهم

هي أن يلتزم المكلف بأن يدفع المستحقات الضريبية إلى الإدارة الجبائية من تلقاء نفسه دون مطالبة الإدارة له بأدائها، حيث يقوم المكلف بتوريد الضريبة المستحقة في الأوقات المحددة للإدارة الضريبية، وقد يتم ذلك على قسط واحد أو على عدة أقساط يحددها القانون الضريبي كما يمكن له أن يدفعها نقداً أو بشيكات مصرفية أو بحوالة بريدية إلى خزينة الدولة أو المحصل.³

¹ إغيت مسكينة وحמידوش ثينة، إشكالية التحصيل الضريبي، بين امتيازات إدارة الضرائب و ضمانات المكلف بالضريبة، مذكرة نيل شهادة الماستر، تخصص القانون العام للإعمال، منشورة، جامعة عبد الرحمان ميرة، بجاية، دفعة 2014/2015، ص 15.

² المرسي السيد حجازي، مبادئ الاقتصاد العام، الدار الجامعية، بيروت، لبنان، 2000، ص: 78.

³ محمد عباس محرزي، اقتصاديات المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2003، ص 259.

ثانيا-طريقة الأقساط المقدمة

قد لا تنتظر مصلحة الضرائب إلى نهاية السنة حتى يقوم المكلف بتوريد الضريبة إلى الخزينة العمومية، وإنما تلزمه بدفع أقساط مقدما تتناسب مع دخله المتوقع ومقدار الضريبة التي يتوقع أن يدفعها سنويا، وفي نهاية السنة تتم التسوية (المقاصة)، إذا كانت المدفوعات الضريبية أقل من دين الضريبة، قام هذا الأخير بتسديد ما تبقى عليه من ضريبة. وإن كان إجمالي ما دفعة من أقساط يفوق مقدار الضريبة الواجب دفعها. قامت مصلحة الضرائب بسداد مستحقاته أو قيدت له ذلك كأقساط مقدمة للسنة التالية.

وتمتاز¹ هذه الطريقة في كونها تُخفف من وقع الضريبة على المكلف ويجعل أدائها سهلا وميسورا بعكس الحال لو انتظر المكلف نهاية السنة فيتراكم عليه مقدار الضريبة المستحقة، وقد يتعذر عليه دفعه في ذلك الوقت فيلجأ إلى كافة الوسائل للتحايل أو التهرب، كما يضمن للخزينة العامة إيرادات مستمرة على مدار السنة، بما يتناسب مع احتياجات الدولة للأموال بعكس الحال لو تُركت كافة الإيرادات الضريبية في نهاية السنة المالية.

ثالثا-أسلوب التحصيل بالدمغة:

تحدث كثيرا بالنسبة للضرائب على التداول، بحيث يأخذ تحصيل الضريبة صورة شراء طوابع أو أوراق مدموغة أو التزام تقييد أو تسجيل بعض الأعمال في السجلات، وتدفع الضريبة بهذه المناسبة وتطبق طريقة الدمغة بصورة واسعة الانتشار في مجال جباية الرسوم.

رابعا-أسلوب التحصيل بالجداول

تصبح الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة المصدرة عن طريق الجداول واجبة التحصيل في اليوم الأول من الشهر، ثالثا لشهر الذي يدرج فيه الجدول في التحصيل، وزيادة عن ذلك عندما تنطبق جداول أولية للضريبة الواحدة عن سنتين متتاليتين لا يجوز إصدار الواحد منها قبل ستة أشهر بعد الآخر.²

خامسا-أسلوب الحجز من المنبع

وهي أهم طرق التحميل حيث تنعدم فرص التهرب الضريبي من قبل الممول لأنه في المواقع يحصل على الدخل الصافي بعد أن تدفع الضريبة بواسطة شخص آخر أو جهة أخرى (المكلف بتوريد الضريبة) بالإضافة إلى ذلك فإن الطريقة توفر على مصلحة الضرائب صرف تكاليف هامة لجباية

¹ نبيلة براج ولحسن عزوزي، دراسة تحليلية لإجراءات تحصيل عائدات الجباية المحلية (دراسة حالة المديرية الولائية للضرائب)، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الأغواط، 2022، ص 8.

² سهام لنصاري، نبيلة مسعودي، أهمية وقياس الأداء الضريبي في دعم عملية التحصيل، دراسة حالة المديرية الفرعية للتحصيل لولاية أدرار، الجزائر (2013-2018)، مذكرة نيل شهادة الماستر، في مالية المؤسسة، منشورة، جامعة العقيد أحمد دراية،

أدرار، 2020/2021، ص 11-12

هذه الضريبة، حيث يلتزم المكلف بدفعها لمصلحة التحصيل في الآجال القانونية ودونا مقابل أو أجر.¹

الفرع الثاني: ضمانات التحصيل الضريبي

لقد قطعت التشريعات المالية والقانونية أشواطاً كبيرة فيما يتعلق بتوفير ضمانات التحصيل الضريبي وهذا حتى تضمن الحكومات الحصول على الأموال الضريبية على الأموال المقدرة والمرسومة، ويكون ذلك بتقرير هذه التشريعات لتعليمات وقواعد تتعلق بالتحصيل بعيداً عن شواهد العدالة والمعاملة اللينة. كما تبين هذه القواعد على مظاهر السلوك والإلزام الأخلاقي وتكريسها في نفوس الممول وكذلك على مظاهر الإجراءات الإدارية، والقانونية الكفيلة بضمان تحصيل الضرائب وعلى اختلاف أنواعها من هذه الضمانات الإجراءات الإدارية في تحصيل الضرائب والمتمثلة في الآتي:²

- النص على حق الامتياز لدين الضريبة على معظم الديون الأخرى، حيث يستوفي دين الضريبة قبل غيره من الديون، ويكون للإدارة الجبائية حق المتابعة للحصول على المبالغ المستحقة ضماناً للتحصيل الضريبي،
- تقرير حق إصدار أمر بالحجز الإداري على الممتلكات ضد المكلفين بالضريبة الذي يتأخرون ويرفضون دفع دين الضريبة، ويعتبر هذا الحجز حجزاً تحفظياً ولا يجوز التصرف في هذه الممتلكات إلا إذا رفع الحجز بحكم من المحكمة بقرار من المدير العام للضرائب؛
- منح المشروع الموظفين المختصين على مستوى المصالح الجبائية حق الاطلاع على الوثائق والأوراق والدفاتر المحاسبية التي يتعامل بها المكلف بالضريبة، من أجل تمكينهم من تحديد دين الضريبة. بل يجوز للنيابة العامة على ملفات أي دعوة مدنية أو جبائية تساعدهم في تحديد مبلغ الدين، وقد وضع المشرع سلسلة من العقوبات على من يعرقل استخدام هذا الحق سواء بالامتناع أو الإلتفاف قبل انقضاء مدة تقادم التي يسقط بعدها حق الإدارة الجبائية؛

- تفرض قاعدة الدفع ثم الاسترداد وهي قاعدة مقررة في التشريع الجبائي، حيث يلتزم المكلف بدفع دين الضريبة إلى الجهة المختصة ثم يستطيع أن يطعن في قرضها أساساً أو في مقدارها أو حتى استردادها والغرض من ذلك استقرار المعاملات الجبائية ومراعاة مصلحة خزينة الدولة، حتى لا تستغل المكلفين حقهم في الطعن ويتأخرون بذلك عن دفع دين الضريبة.³

¹ أحمد بساس و محمد دوة، أهمية التحصيل الجبري في تعظيم الحصيلة الضريبية، دراسة تحليلية لإجراءات التحصيل الجبري وفق النظام الضريبي الجزائري، مجلة القانون العقاري، جامعة عمار ثلجي، الاغواط، العدد الخامس عشر، 2021، ص 121/122.

² عبد الوهاب منصورية، دور أهمية مصلحة الضرائب في التحصيل الضريبي، مذكرة نيل شهادة الماستر، في مالية ونقود وتأمينات، منشورة، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، 2015/2016، ص 63.

³ مروة زحاف، دور رقمنة المالية العامة في زيادة التحصيل الضريبي، تجارب الدولية رائدة بالإشارة إلى حالة الجزائر، مذكرة نيل شهادة الماستر، في إدارة مالية، منشورة، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2019/2020، ص 36-37.

المطلب الثالث: معوقات التحصيل الضريبي

هناك العديد من المعوقات التي تحول دون تحصيل ما يمكن تحصيله من المستحقات الضريبية ناتجة عن مجموعة من الأحاسيس التي تنتاب المجتمع الضريبي تُورد أهمها في الآتي:¹

1. الإحساس بضعف القباضات وعجزها على تطبيق القانون وفرض حقوقها وعدم قدرتها على ممارسة مسؤولياتها الرقابية من أجل وضع اليد على الممارسات التدليسية؛

2. عدم العدل في توزيع الضرائب ووجود إعفاءات غير مستحقة لبعض الأشخاص؛

3. فرض عقوبات غير متشددة على المُدانين بتهمة التهرب الضريبي، الأمر الذي لا يحقق الردع المطلوب من العقوبة، مما يشجع المكلفين بالضريبة على التهرب إذا كان العائد المتحصل من خلاله أكبر من العقوبة المترتبة عنه؛

4. الشعور بارتفاع معدلات الضريبة وثقل العبء الضريبي على المواطن، وعدم الاستفادة -في المقابل- من أي خدمات حكومية أو الاستفادة من خدمات مفقودة للجودة، فلا يرى المواطن حينئذ أثر للضرائب التي يؤديها للقباضات يعود عليه بالنفع الكبير؛

5. الإحساس بعدم شرعية الضرائب في الأساس.

وبالإضافة إلى العديد من الأسباب التي تؤدي بشكل أو بآخر إلى ضعف التحصيل يمكن تصنيفها كمعوقات عدم استيفاء ديون الخزينة العمومية نذكر منه على الخصوص الآتي:²

- عدم التزام المكلفين بتقديم التصريحات في الآجال المحددة؛
- كثرة التعديلات التي تشهدها التشريعات والقوانين الضريبية في الجزائر؛
- التجاهل المقصود والتهرب في التصريح لبعض البيانات في التصريح الضريبي والتي تؤدي إلى خفض الضريبة؛
- نقص الوعي الضريبي لدى المكلفين؛
- عدم وجود الثقة بين المكلف والإدارة الضريبية؛
- عدم إدارة الحسابات وفهمها من طرف المكلفين (خصم التكاليف غير قابلة للخصم) وهذا ما يؤدي إلى عدم صحة المعلومات المقدمة إلى إدارة الضرائب؛
- غياب الدور الفعال الذي من المفروض أن تمارسه الإدارة الضريبية من خلال المتابعة الدورية والمستمرة للتصريحات الضريبية وهذا ما يؤدي إلى تخلف المكلفين عن الالتزام بتقديم التصريحات وبالتالي انخفاض الحصيلة الضريبية؛

¹ عائشة عبد المجيد حمدان الجنيدي، معوقات التحصيل الضريبي لدى بلديات المملكة الأردنية الهاشمية، مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية، المجلد (4)، العدد (2)، فبراير 2023، الجامعة الأردنية، الأردن، 2023، ص 622.

² محمد حساب وجمال الدين بكيري، نموذج مقترح لتحسين التحصيل الضريبي بتطبيق منهجية ستة سيجم (دراسة حالة في الإدارة الضريبية بولاية الأغواط)، مجلة الاستراتيجية والتنمية، المجلد 10، العدد 5 (خاص)، أكتوبر 2020، ص 572-573.

- عدم تفعيل العقوبات الردعية، وخاصة غرامات التأخير في دفع الضريبة المحددة؛
- عدم وصول إشعارات التبليغ إلى المكلفين بالضريبة؛
- اصطناع المجتمع الضريبي للنزاع مع الإدارة الجبائية لإبطاء إجراءات التحصيل الضريبي؛
- الإحساس باستعمال التعسف من قبل أعوان الإدارة الضريبية؛
- تركيز المجتمع الضريبي على ثغرات التشريع الجبائي مما يُصعب من تصنيفها كمشروعة أم غير ذلك وهذا ما من شأنه إعاقة التحصيل الضريبي؛
- عدم اقتناع المكلف أصلاً بوجود الضريبة وبالتالي الامتناع عن تسديدها؛
- إحساس المجتمع الضريبي بسوء المعاملة من موظفي الإدارة الجبائية، وهذا ما يجعلهم ينصرفون عن دفع المستحقات الضريبية.

المطلب الرابع: عرض لأهم إجراءات الإدارة الجبائية لتحفيز التحصيل الضريبي

الفرع الأول: قواعد التحصيل الضريبي

المقصود من قواعد التحصيل الضريبي هي تلك القواعد القانونية التي حددها المشروع الجبائي لتحصيل وجباية الضريبة والتي تتمثل فيما يلي:

1. الفعل المولد للضريبة

الفعل المولد للضريبة تحدده نصوص التشريع الجبائي كحق الضريبة من طرف مصالح الإدارة الجبائية على حساب المكلف بالضريبة، ويحدد التشريع الجبائي مجموعة من القواعد التي تخص كل حالة، على كل مكلف إذا ما توفرت فيه شروط خاضعة للضريبة، إذن هذا الفعل المولد للضريبة يختلف باختلاف نوع وطبيعة الضريبة، حيث أن عملية تحديد الفعل المولد للضريبة، لها أهمية قصوى لتحديد الشخصية القانونية للمكلف بالضريبة وبالتالي تحديد قيمة أودين الضريبة التي في ذمته. كما يلعب دور أساسيا في تحديد معدل الضريبة، وما إذا كان قد طرأ عليه أي تغيير سواء كان زيادة أو نقصان بعد تحقق الفعل المولد للضريبة، إذا أن المكلف بالضريبة يلتزم بدفع الضريبة حسب معدلها ووفقا لما هو قائم وقت تحقق الفعل المولد للضريبة، بغض النظر عن صدور أي قانون جديد يقضي برفع المعدل أو تخفيضه.

2. الملائمة في التحصيل الضريبي

حتى يكون التحصيل الضريبي فعال أو ناجح لابد أن تتميز إجراءاته بالبساطة، ومواعيده وأساليبه تتلاءم مع الظروف التي يعيشها المكلف بدفع الضريبة، حيث لا يتضرر هذا الأخير عند دفع الضريبة، ففي هذا السياق يجب أن يكون التحصيل الضريبي في وقت مناسب يخدم الطرفين.

3. الاقتصاد في نفقات التحصيل الضريبي

تخفيض نفقات التحصيل الضريبي يبقى ضرورة ملحة ولازمة على الإدارة الجبائية، حيث يكون الفرق بين ما يدفعه المكلف بالضريبة وما تحصله الإدارة الجبائية أقل ما يمكن، لأن أي زيادة نفقات الضريبة يؤثر سلبا على التحصيل الضريبي وبالتالي إيرادات الخزينة العمومية، أو بتعبير آخر كلما قلت نفقات التحصيل الضريبي كلما كانت المردودية الجبائية أحسن أو أهم.¹

الفرع الثاني: إجراءات عملية التحصيل الضريبي

بعد ما يتم تحديد دين الضريبة المستحقة على الممول بصفة نهائية تأتي المرحلة الأخيرة وهي مرحلة التحصيل، وهي المرحلة المهمة لأنه يترتب عليها جميع الحصيلة التي تم تقديرها من قبل وتصبح جميع الخطوات من تحديد الوعاء وربط الضريبة لا قيمة لها طالما أن التحصيل لم يتم.²

مع الإشارة إلى أنه يمكن تحصيل الضرائب والرسوم المختلفة وفق طريقتين التحصيل الودي والجبري.

أولا- التحصيل الضريبي الودي

يُعتبر التحصيل ودي عندما يقوم المكلف بتسديد الضريبة المستحقة عليه في الأوقات المحددة من طرف الإدارة الجبائية، بدفعة واحدة أو على أقساط وفق ما يحدده القانون الضريبي، سواء أكان نقدا أو بشيكات بنكية أو بحوالة بريدية إلى خزينة الدولة دون إنذار مسبق من قبل الإدارة الجبائية، ويتحمل المكلف كافة التبعات القانونية والعقوبات في حال التأخير في الدفع أو نقص في المبلغ المحدد ويتم هذا التحصيل بعدة طرق أهمها:³

1. طريقة الدفع المباشر من قبل المكلف

يعتمد النظام الحقيقي في النظام الضريبي الجزائري على طريقة التصريح و الدفع المباشر للمكلف، بإيداع الخاضع لهذا النظام للتصريح الشهري أو الفصلي لتسديد جميع الضرائب و الرسوم قبل عشرين (20) يوم من كل شهر أو فصل، أما بالنسبة للمكلفين الخاضعين للنظام الضريبة الجرافية الوحيدة فإنهم مطالبون بتسديد حقوق الضرائب بطريقتين، إما بدفع المبلغ الكلي للضريبة المستحقة عند إيداع التصريح التقديري لدى قباضة الضرائب التابع لها نشاطهم، و ذلك قبل ثلاثين (30) من شهر جوان من كل سنة كحد أقصى، أو اللجوء إلى طريقة الدفع بالإقساط، بتسديد 50 % من مبلغ الضريبة المستحقة عند التصريح التقديري، أما المبلغ المتبقي 50 % فيتم تسديده على دفعتين

¹ إلياس لوزري ومحمد بوقريية، رقمنة الإدارة الجبائية ودورها في التحصيل الضريبي، دراسة حالة موظفي مركز الضرائب بجيجل، شهادة

الماستر، جامعة محمد الصديق بن يحيى، جيجل، 2022، ص 16-17

² أحمد بساس، محمد دوة، مرجع سابق ذكره، ص 255

³ محمد ساحل، المالية العامة، جسور للنشر والتوزيع، الجزائر، 2017، ص: 141

متساويتين ، الأولى من 01 إلى 15 سبتمبر و الدفعة الثانية من 01 إلى 15 ديسمبر ، على أن لا يقل مبلغ الضريبة المستحقة عن 10.000 دج التي تمثل الحد الأدنى من الضريبة.¹

1. طريقة الدفع بالأقساط

يقوم المكلف بتسديد الضريبة إلى خزينة الدولة عبر أقساط تتناسب مع دخله المتوقع ومقدار الضريبة التي يتوقع أن يدفعها سنويا أثناء السنة وليس بعد الانتهاء منها، وفي نهاية العام تتم التسوية فإذا كانت المدفوعات الضريبية أقل من دين الضريبة فإن المكلف مجبر على تسديد الفرق أما إذا كان إجمالي ما دفعه من أقساط يفوق مقدار الضريبة فإن الإدارة الضريبية تعيد المبالغ الزائدة، أو تحسب عند أداء الأقساط للسنة القادمة.²

مع الإشارة إلى أن المشرع الجزائري تطرق إلى نظام التسبيقات على الحساب في العديد من المواد القانونية، فمثلا في المادة 355 من قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة التي تطرقت إلى التسبيقات على الحساب الخاصة بالضريبة على الدخل الإجمالي، على الأرباح التجارية و المهن الحرة ، أما المادة 356 من قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة فقد خُصصت لتسبيقات المكلفين الخاضعين للضريبة على أرباح الشركات، و الذي يترتب عليها أداء ثلاثة (03) تسبيقات على التوالي، دون أن تتجاوز 20 مارس و 20 يونيو و 20 نوفمبر من السنة التي تلي تلك التي تم تحقق الأرباح المعتمدة كأساس لحساب الضريبة دون إخطار مسبق بواسطة التصريح الشهري G50.³

2. طريقة الحجز من المنبع

الحجز من المنبع من أهم طرق التحصيل حيث تتميز بتكلفتها الضعيفة و صعوبة التهرب الضريبي منها ، فالمكلف يحصل على دخله الصافي من المصدر، الذي يتولى التحصيل و التوريد للضريبة من هذا المكلف و يسدها لمصلحة الضرائب، وتكون الضريبة المحجوزة نهائية للمكلفين الذين ليس لهم دخول أخرى، بينما تعتبر دفعات تحت الحساب بالنسبة للمكلفين الذين لهم دخول إضافية تخضع للضريبة، و يعتبر مبلغ الضريبة الذي حجز من المنبع كأقساط و تحسم عند حساب المبلغ الإجمالي للضريبة المستحقة النهائية و تطبق طريقة الحجز من المنبع خاصة على الرواتب والأجور وما في حكمهما، ويكون صاحب العمل مهم كانت صفته القانونية ملزم بتنفيذها على مستخدميه، و يجب تحديد المكلفين الملزمين قانونا بتطبيق هذه الطريقة، و كيفية حساب الضريبة وأجال تسديدها للمصالح الجبائية.

¹ المديرية العامة للضرائب، قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة، 2023، المطبعة الرسمية، الجزائر، المادة 282 مكرر 5، ص 110.

² حميد بوزايدة ، جباية المؤسسات دراسة تحليلية في النظرية العامة للضريبة (الإصدار الطبعة الثانية). ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،

ص 36.

³ المديرية العامة للضرائب، قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة 2023، المادة: 356 ، المطبعة الرسمية، الجزائر، ص 102.

ثانيا-التحصيل الجبري

إن امتناع المكلفين عن دفع مستحقاتهم الضريبية لأسباب مختلفة يدفع بالإدارة الضريبية لاستخدام أسلوب التحصيل الجبري لإرغامهم على دفع مستحقاتهم الضريبية، ولاستعمال هذه الطريقة من التحصيل يجب توفر مجموعة من القواعد القانونية تتمثل في:

- **نشأة الدين الضريبي:** الوثائق التي تكون بحوزة قابض الضرائب تعتبر كسند قانوني يثبت نشأة الدين الضريبي مثل الجداول أو سندات التحصيل أو حكم قضائي أو غير ذلك، وتسمح له مباشرة عملية التحصيل الجبري؛

- **بداية آجال استحقاق الدين الضريبي:** انقضاء المدة القانونية المحددة للاستحقاق دين الضريبة والتي أثنائها يمكن للمكلف التسديد الطوعي لمبالغ الضرائب والرسوم التي هي على عاتقيه؛

- **عدم تقادم الدين الضريبي:** لم تنتضي مدة أربع(04) سنوات القانونية ابتداء من تاريخ استحقاق الدفع، أو أن مدة التقادم قد أوقفت من طرف قابض الضرائب بإرسال إخطار أو المكلف بإيداع شكوى.¹

مختلف درجات التحصيل الجبري

لقد حددت المادة 145 من قانون الإجراءات الجبائية لسنة 2023 مختلف درجات التحصيل الجبري التي يمكن أن تقوم بها القباضة والمتمثلة في:

أ.التنبيه أو الإخطار

يعتبر التنبيه الدرجة الأولى من درجات المتابعة، ويمكن إرساله بعد نهاية يوم واحد من تاريخ استحقاق الضريبة حيث يعتبر التنبيه وثيقة متابعة وعقدا قضائيا قانونيا يرسل للمكلف المعني بواسطة البريد المضمون وبإشعار بالاستلام أو يسلم له باليد مع إشعار بالاستلام.²

ب.الغلق المؤقت المحلات المهنية

بعد إرسال التنبيه وقبل بدء إجراءات الحجز والبيع، تقوم مصلحة المتابعات بالقباضة بغلق المؤقت للمحل المهني للمكلف الذي لم يسدد ديونه الجبائية، وهو إجراء مؤقت يتمثل في نزع ملكية من الخاضع للضريبة، ويسحب منه حق الانتفاع بها مؤقتا، ويستلزم من قابض الضرائب احترام مجموعة من الإجراءات ولا يمكن أن تتجاوز مدة الغلق ستة (06) أشهر.

¹المديرية العامة للضرائب، قانون الإجراءات الجبائية 2023، المادة 147، المطبعة الرسمية، الجزائر، 2023، ص 57.

²المرجع السابق، المادة 140، ص 53.

ت. الحجز

و المقصود به حجز مال من أموال المدين، سواء تمثل في منقولات أو أموال مودعة لدى الغير أو عقارات حجزاً تنفيذياً، أو بمعناه قانوني وضعه تحت يد القضاء تمهيداً لبيعه و استثناء الدائن حقه من ثمنه ، و الحجز يصنف إلى عدة أنواع منها، الحجز التحفظي هو وضع أموال المدين المنقولة أو العقارية تحت يد القضاء ومنع المكلف من التصرف فيها، أو حجز ما للمدين لدى الغير بحيث يجوز للدائن بمقتضى سند تنفيذي رسمي أن يحجز ما يكون لمدينه لدى الغير من المبالغ المستحقة الأداء، و ما يكون له من أموال في يد الغير من أموال منقولة أو أسهم أو حصص الأرباح في الشركات و استثنى المشرع الجزائري بعض الأشياء التي اعتبرها غير قابلة للحجز كالأموال العامة المملوكة للدولة،

أو للجماعات الإقليمية أو للمؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية، الأموال الموقوفة وفقاً عاماً أو خاصاً، ما عدا الثمار والإيرادات الخ.¹

ث. البيع

في حالة ما إذا لم تؤتى عملية الحجز بنتائجها المتمثلة في الحصول على الديون الضريبية، فإن قابض الضرائب يمكنه اللجوء إلى عملية بيع المحجوزات للحصول الحقوق الضريبية من بيع ثمنها. تأتي عملية البيع بعد ثمانية(08) أيام كاملة من بداية عملية الحجز.²

¹ Direction générale des impôts, (2019), instruction générale sur la procédure du recouvrement MF/DGI/DOFR, P : 2.

² أحمد بساس، محمد دوة، أهمية التحصيل الجبري في تعظيم الحصيللة الضريبية، دراسة تحليلية لإجراءات التحصيل الجبري وفق النظام الضريبي الجزائري، مجلة القانون العقاري، جامعة عمار ثليجي، الاغواط، العدد الخامس عشر، 2021، ص 129

المبحث الثالث: أثر التحول الرقمي في زيادة فعالية إجراءات التحصيل الضريبي

لقد أثرت التحولات الرقمية غير المسبوقة التي يشهدها العالم على كافة المناخ الحياة وأسفرت عن تحقيق مكاسب كبيرة على صعيد الإنتاجية والتنافسية من خلال دورها في إعادة تشكيل طريقة أداء العديد من القطاعات الإنتاجية والخدمية. كما انعكست كذلك على آليات عمل وأداء الحكومات ولسياساتها الاقتصادية الكلية ومن بينها المالية العامة. فقد أدت التحولات الأخيرة بتبني الإدارة الإلكترونية في تقديم الخدمات العمومية بدل الطرق التقليدية إلى تحقيق مكاسب مهمة جدا تصب في مصلحة الجهاز الحكومي من جهة والمواطن من جهة أخرى، من خلال توفير الوقت والتكلفة وتقديم خدمة عمومية بكفاءة عالية. ومن أهم تلك المجالات الإدارة الضريبية فقد أثبتت التجارب الدولية نجاح رقمنة القطاع في تحقيق مكاسب عالية للإدارة الضريبية والتقرب أكثر من المكلف وتسهيل عملية التحصيل الضريبي وضمان تحصيل الإيرادات الضريبية بمعدل أعلى مما كان عليه بالطرق التقليدية.

المطلب الأول: انعكاسات التحول الرقمي على أداء الإدارة الجبائية في الجزائر

استنادا إلى تجارب بعض الدول الرائدة في رقمنة إدارتها، تعتبر الخدمة العمومية من أهم الاهتمامات التي تراهن عليها الحكومة الجزائرية ، وهذا ما يدفعها إلى العصرية والتحديث المستمر للإدارة وتقريبها من المواطن مما يسهل عليه قضاء حاجاته بسهولة ويسر، ولعل رقمنة الإدارة أداة مهمة لتنشيط وتنظيم العلاقة بين المواطن والإدارات العمومية، كما تهدف إلى اختصار الإجراءات الروتينية التي يعاني منها المواطنون، وتوفير المعلومات والاتصالات بطريقة بسيطة للاستفادة من التقدم التكنولوجي والرقمي الحاصل، وتعتبر الإدارة الجبائية واحدة من أهم الإدارات التي تراهن عليها الحكومة الجزائرية لرفع مستوى التحصيل الضريبي ومحاربة كل أشكال التهرب والغش في دفع الضريبة، كما تعمل على كسب أكبر قدر ممكن من الرضا لدى المكلفين حول مستوى الخدمات المقدمة من خلال رقمنة الإدارة الجبائية، حيث تساعد رقمنة الإدارة الجبائية على تحسين التحصيل الضريبي، مما يسمح للإدارة الضريبية بمعالجة المزيد من المعلومات حول مختلف النتائج الاقتصادية لدافعي الضرائب وذلك من خلال تبنيها لنظم الدفع الإلكتروني والنظم الإلكترونية التي تساهم بدورها في زيادة الحصيللة الضريبية. كما تتمثل أهم مكتسبات التحول الرقمي للإدارة الجبائية في اختصار الوقت والجهد على كل من دافعي الضرائب والإدارة الضريبية وحصر الاقتصاد غير الرسمي وضمه للاقتصاد الرسمي وحصر التعاملات المالية بين الشركات وبعضها إضافة إلى زيادة إيرادات الدولة بتحصيل مستحقاتها الضريبية، كما تعتمد أغلبية الدول على الطرق والتقنيات الحديثة في تحصيل الإيرادات الضريبية بهدف تبسيط إجراءات تقديم الإقرارات الضريبية للمكلفين في الموعد المحدد لها، وتسديد مبالغ الضريبة من قبلهم، وتتمثل أهم المزايا التي يتمتع بها السداد عبر الأنترنت في ما يلي:

-تأمين المبالغ النقدية من الضياع والسرقة؛

- القدرة على المرور والتنقل بين الحدود بسرعة وشفافية عبر الأنترنت لأنها لا تعود لدولة محددة وإنما يتم استخدام العملة بحسب الدولة التي يتم السداد بها؛
- تقليل التعامل الشخصي بين المكلفين ومصالح الإدارة الضريبية الذي عادة ما يولد نوعين من التصرف وهما الحياد إلى جانب المكلف والخضوع إلى الأهواء الشخصية، واتخاذ الموقف العدائي مع المكلف الذي ينتج عنه التباعد والجفاء بين طرفي العملية؛
- تحقيق حالة الاتصال الدائم مع المكلفين، مع القدرة على تأمين كافة الاحتياجات الاستعلامية والخدمية للمكلف. كما أنه عند دمج رقمنة المدفوعات في الإدارة الجبائية يمكن أن تحقق عدة مكاسب من حيث الفعالية والوظائف التي يمكن أن تقدمها هذه الأنظمة وهي:
- تقوي الرقمنة بشكل كبير وظائف المدفوعات وجعلها منظمة في الوقت المناسب؛
- تحسين المحاسبة والابلاغ، كما تعزز جودة المعلومات حول التطورات المالية؛
- توفير المزيد من المعلومات في الوقت المناسب للمراكز النقدية للحكومات وبالتالي تعزيز وظائف إدارة النقد، كما تضمن أفضل تسوية بين المعاملات المالية مثل التحويلات والتسجيل المقابل في الحسابات المصرفية ذات الصلة غير المباشرة؛
- توفر رقمنة المدفوعات دعم البنية التحتية المالية للمعاملات الخاصة التي تقلل من استخدام السيولة النقدية، وهذا ما يمكن من تقليل حجم اقتصاديات الظل وبالتالي يمكن أن يساعد ذلك على معالجة التسرب في ميزان المدفوعات للمعاملات ومنه إغلاق وسيلة أخرى للتهرب الضريبي.¹

المطلب الثاني: ضرورة استخدام الرقمنة للرفع من مستوى التحصيل الجبائي

من المعروف أن الضريبة تصل في مرحلة التحصيل إلى آخر مراحلها، فبعد تحديد وعاء الضريبة وتطبيق معدل الضريبة المناسب يصبح المبلغ الضريبي جاهز للتحصيل، فعملية التحصيل تعبر في نفس الوقت عن مجموع العمليات التي تستهدف تحويل قيمة الضريبة من ذمة المكلف إلى الخزينة العمومية، أي انتقال العنصر المالي من الدافع إلى الخزينة العمومية، لهذا تعمل التشريعات الضريبية على توفير عدد من الشروط لتقديم ضمانات تحصيل دين الضريبة حتى يتم ضمان توفير الأموال وصبها في الخزينة العامة للدولة، فالتشريعات الضريبية تقرر دائما أن دين الضريبة هو دين محمول لا مطلوب، أي يجب على المكلف أن يبادر بنفسه بتسديد ما عليه من ضرائب، وكذلك فإن الدين الضريبي واجب الأداء، رغم المنازعة في صحته أحيانا، فدين الضريبة مفروض بحكم القانون ولا يتوقف على إرادة المكلف أو إرادة الإدارة الضريبية، أو إرادتهما معا، أي يكون ذلك في حدود ما يسمح به القانون، أين نلمس بشكل واضح ضمانات التحصيل وقواعدها سواء بالنسبة للمكلف بالضريبة، أو بالنسبة للإدارة الضريبية (الخزينة العمومية)، إلا أنه في كثير من الحالات نصطدم بواقع ضعف

¹ حنيش أحمد، انعكاسات تطبيق الإدارة الإلكترونية على أداء الإدارة الجبائية في الجزائر، مجلة دراسات جبائية، المجلد 11، العدد 2، 2022، جامعة الجزائر 3، ص 96-97.

التحصيل ومشاكله التي تؤثر سلبا في أمور عديدة سواء على المكلف الضريبي أو الإدارة الضريبية، أو الميزانية... وغيرها، وكان هنا لابد من ضرورة رقمنة الإدارة الجبائية لتجنب الأسباب و العوائق والنواقص والسلبيات من جهة، و الكيفية التي يمكن من خلالها القضاء وإيجاد الحلول للرفع من مستوى التحصيل الجبائي، فنظام هذا الأخير يتكون من مختلف المدخلات وعمليات التحويل، أين نرى أهمية إدراك مختلف العناصر وكذا المتغيرات التي تؤثر بطريقة مباشرة في سير النشاط الضريبي وفق المراحل المتبعة من طرف الجميع، وهذا ما يمكن ملاحظته في الشكل الموالي الذي قمنا بإعداده إثر تتبعنا لمسار العمليات من طرف المكلف بداية من الانطلاق في النشاط إلى غاية التحصيل النهائي واستلام وصل التحصيل، ويتبين لنا من الشكل الموالي وجود مجموعة من الأعوان الذين يدخلون بطريقة مباشرة في العملية الضريبية وهم كل من :

أ. **قبضة الضرائب:** هي المقر أو الصندوق الذي يقوم باستلام الأموال نقدا أو باستلام وصل من طرف المكلف يبين فيه أنه قد قام بدفع الأموال المستحقة عن طريق البنك أو الحساب البريدي الجاري، مما يثبت عملية التحصيل، وفي المقابل تقوم قبضة الضرائب بمنح المكلف وصل استلام النهائي. تمنحنا هذه الطريقة القدرة على فهم واستخراج المعوقات والمتغيرات التي تؤثر في العملية التحصيلية، فربما يكون سبب ضعف التحصيل الضريبي في أحد العمليات السابقة، كعدم تقديم التصريحات في الوقت المناسب، أو نقص المعلومات، أو أن يكون بسبب عدم استلام المكلف للإشعار بالدفع، أو عدم توفر السيولة في البنك وغيرها من الأسباب.

ب. **مفتشية الضرائب:** هي الإدارة المكلفة بمتابعة العمليات المختلفة كاستلام الملف الجبائي من المكلف، وكذلك فرض الغرامات، بالإضافة إلى دراسة التصريحات المقدمة لها، أين تقوم بتحديد وفرض الضريبة التي تراها مناسبة، وبعد ذلك تقوم بإرسال إشعار الدفع للمعنيين بالتسديد.

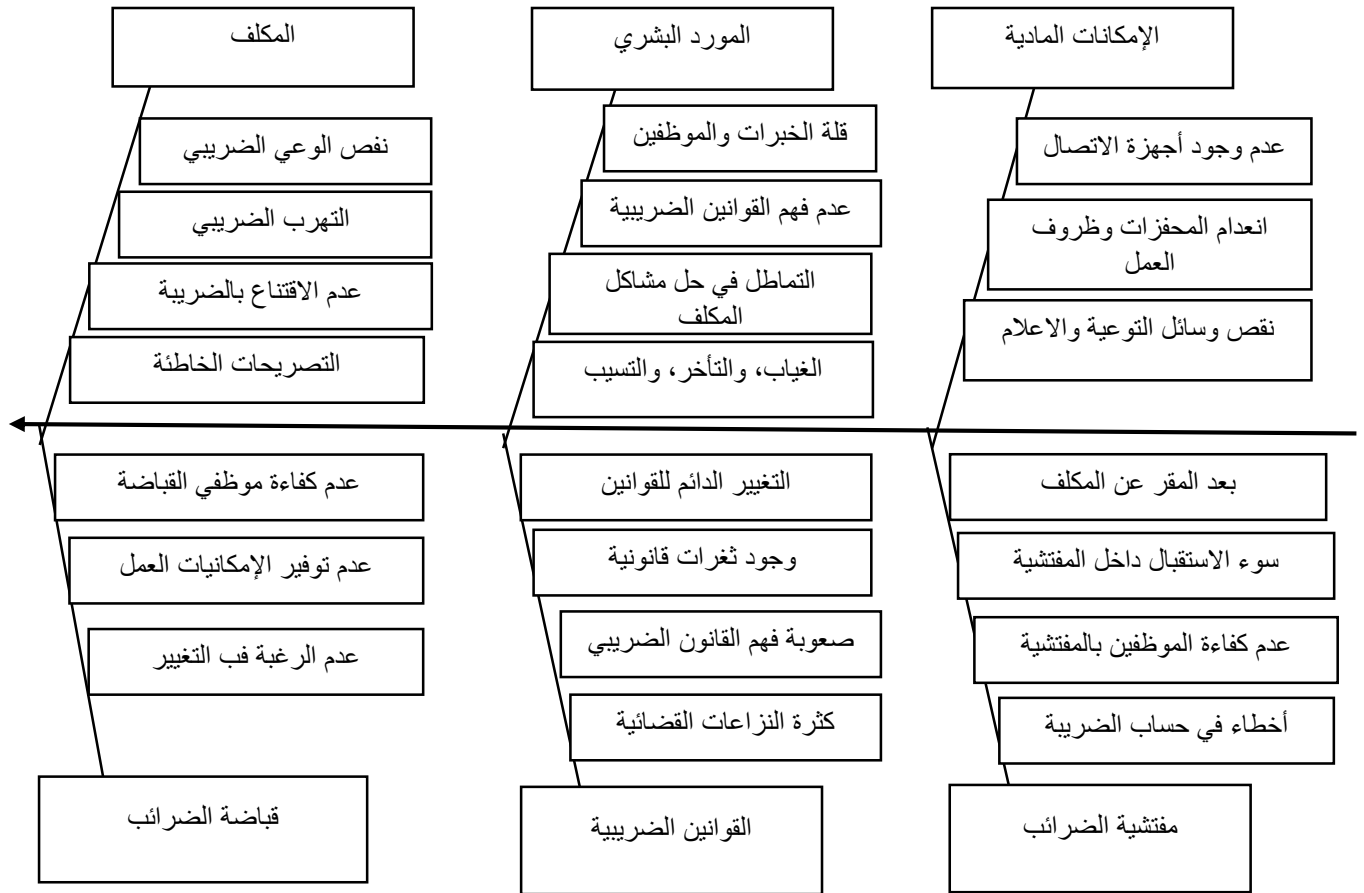
ت. **مركز الميكانيوغرافي:** لديه دور واحد حسب ما هو موضح في الشكل الموالي، يتمثل في تحضير الاشعارات بالدفع.

ث. **المكلف بتسديد الضريبة:** هو الذي يمارس نشاط معين ينجر عنه تسديد لقيمة ضريبة تسدد للمصالح المعنية، وأهم العمليات التي يقوم بها تتمثل في تقديم تصريح بممارسة النشاط أو ما يعرف بتصريح بالوجود يقدم إلى مفتشية الضرائب، وهذا بوضع ملف يحتوي على مجموعة من الوثائق الضرورية، بالإضافة إلى أن المكلف يقوم باستلام اشعار بتسديد الغرامات في حال عدم التصريح بالوجود، وكذا يقدم التصريحات الضرورية حول نتائج النشاط التي حققها، ثم قيامه بالتسديد وحصوله على وصل التحصيل.¹

¹ محمد لمين حساب، جمال الدين بكيري، نموذج مقترح لتحسين عملية التحصيل الضريبي بتطبيق منهجية ستة سيجما (دراسة حالة في الإدارة الضريبية بولاية الأغواط)، مجلة الاستراتيجية والتنمية، المجلد 10، العدد 5، 2020، ص 567-568.

الفصل الأول: آفاق التحصيل الجبائي في ظل رقمنة الإدارة الجبائية

الشكل رقم (01-01): ضرورة استخدام الرقمنة للرفع من مستوى التحصيل الجبائي



المصدر: إعداد الطالبتين باعتماد على المرجع نموذج مقترح لتحسين عملية التحصيل الضريبي بتطبيق منهجية ستة سيجمما (دراسة حالة في الإدارة الضريبية بولاية الأغواط)، (محمد لمين حساب، جمال الدين بكيري)

يوضح الشكل أعلاه على أن الإدارة الجبائية التقليدية هي الإدارة التي لا تتوفر على أجهزة الإعلام والاتصال بالمستوى المطلوب وهي الإدارة التي يكثر فيها مسببات ضعف التحصيل مما يستلزم الرقمنة بها من أجل الحد من هذه المسببات وحل العديد من المشاكل وهذا ما يؤدي بالضرورة إلى زيادة مستوى التحصيل الجبائي.

المطلب الثالث: مزايا ومكاسب تطبيق الرقمنة في تطوير التحصيل الضريبي

تلعب رقمنة التحصيل الضريبي دورا مهما على صعيد توسيع القاعدة الضريبية، ومحاربة التهرب الضريبي، وزيادة كفاءة الأداء الضريبي من خلال التحول للنظم الإلكترونية للامتثال والتحصيل، التي أصبحت تمكن الحكومات من جمع معلومات دقيقة وفورية حول مدفوعات الرواتب، وأرباح الشركات، وحركة مبيعات السلع والخدمات بما يوفر صورة كاملة عن الاستحقاقات الضريبية وتوقعات دقيقة لمستوى الإيرادات الضريبية، بل والتحصيل الآني للضرائب إلكترونيا في بعض الدول. ويمكن اجمال المكاسب المحتملة من عملية التحول نحو رقمنة التحصيل الضريبي فيما يلي:

1. توسيع القاعدة الضريبية: ساعدت رقمنة الضرائب في العديد من الدول على زيادة مستويات التحصيل الضريبي، وتوسيع القاعدة الضريبية من خلال التحول للنظم الإلكترونية للإقرار (التصريح) الضريبي والامتثال والتحصيل والفوترة الإلكترونية فعلى سبيل المثال، أدت رقمنة الضرائب إلى زيادة بنسبة 50% في القاعدة الضريبية في الهند في أقل من عام واحد مما ساعد على توليد المزيد من الإيرادات العامة، كما يمكن للرقمنة أن تساعد في تخفيف قيود المعلومات من خلال طرق أفضل للتحقق من النتائج الاقتصادية الحقيقية لدافعي الضرائب.

2. تحسين أداء التحصيل الضريبي: تساهم عملية الرقمنة في السير الأمامي للعملية الجبائية عن طريق تسهيل عملية التصريح الإلكتروني عن بعد باكتتاب التصريحات الجبائية بصفة آلية ومراجعتها آليا لتجنب أخطاء وإرسالها ودفعها إلكترونيا لربح الوقت واستخراج مختلف الوثائق اللازمة دوم عناء التنقل، وهو ما يعود على الإدارة الضريبية بالمنافع من حيث اختصار الوقت والتكاليف. يسمح فرض ضرائب أفضل للحكومات لجمع نفس الإيرادات بضرائب أقل (أكثر كفاءة) أو إلى جمع المزيد من الإيرادات الضريبية بنفس الضرائب. وبالنظر لأهم قاعدة من قواعد الضريبة وهي قاعدة الاقتصاد في نفقات تحصيل الضرائب، فإن التحصيل الإلكتروني يحقق لإدارة الضرائب مكسبا في الوقت وفي تكاليف التحصيل.

3. دمج الاقتصاد غير الرسمي في الاقتصاد الرسمي: من خلال تطبيق منظومة الفوترة الإلكترونية مما يساعد على زيادة الثقة في تعامل المكلفين مع مصلحة الضرائب.

4. زيادة الامتثال وتقليل التهرب الضريبي: تخفيض عمليات الغش عن طريق إنشاء البطاقة الإلكترونية إحصاء المكلفين المتهربين. كما تجعل الأمر أسهل للحكومات لربط المعلومات الموجودة في أجزاء مختلفة من النظام الضريبي بكشف التهرب أو التجنب بشكل أفضل.

5. الإطار العام لرقمنة التحصيل الضريبي: إن عملية رقمنة التحصيل الضريبي تتضمن وجوبا أبعاد التالية:

- توفير القوانين والمعلومات الخاصة بالضرائب التي يتم تحصيلها إلكترونياً؛
- توفير التسجيل الإلكتروني للمكلفين؛
- تقديم الإقرار الضريبي إلكترونياً من قبل المكلفين؛
- الاستفسار الإلكتروني على وضع ملفات المكلفين؛
- السداد الإلكتروني للضرائب.¹

¹مفتاح فاطمة، بن حليمة هوارية، رقمنة التحصيل الضريبي في الدول العربية - الواقع والتحديات، المجلة الجزائرية للمالية العامة، المجلد 12، العدد 1، 2022، ص 168.

خلاص الفصل

من خلال هذا الفصل تم التطرق لكل من الرقمنة بالإدارة الجبائية في الجزائر والتحصيل الضريبي بها وفق ما جاء به التشريع الضريبي لتوضح اثر التحول الرقمي في زيادة فعالية إجراءات التحصيل الضريبي في ظل الانتشار السريع والكبير الذي عرفه قطاع تكنولوجيا المعلومات والأنظمة الالكترونية والذي أصبح ضرورة ملحة واجبة التطبيق في كل القطاعات والميادين، بما في ذلك القطاع الضريبي، حيث تساعد رقمنة الإدارة الجبائية على تحسين التحصيل الضريبي، ليتغير واقع الإدارة الضريبة التقليدية إلى إدارة الكترونية، تهتم بتقديم خدمة الضريبة الإلكترونية ، أين يُصبح المكلفون يقومون بأداء التزاماتهم الجبائية بطريقة الكترونية دون الحاجة إلى تنقلهم ، ضمانا لسرعة الانجاز ودقة في العمل والرفع في كفاءة الإدارة الجبائية من خلال تحسين التحصيل الجبائي ومكافحة التهرب الضريبي.

الفصل الثاني:

دراسة تحليلية لأهم التحصيلات الجبائية في ظل التحول
الرقمي للإدارة الجبائية بالأغواط

تمهيد

من خلال ما تضمنته الدراسة النظرية تبين لنا بوضوح مدى حرص المشرع الجبائي الجزائري لضمان تحصيل كافي للإيرادات الجبائية تستطيع من خلاله توفير مختلف المتطلبات الأساسية للمواطنين فحدد بشكل جلي مختلف الضرائب والرسوم وأرفقها بترسانة تشريعية تُبين طرق وإجراءات تحصيلها ، ونتيجة لطبيعة الدراسة وموضوعها التي تهدف إلى معرفة أهمية رقمنة الإدارة الجبائية في تطوير التحصيل الضريبي، كان لا بد من ربط الجانب النظري بجانب ميداني على مستوى الإدارة الضريبية بالأغواط وبالضبط بنيابة المديرية الولائية للتحصيل ، أين أردنا معرفة مستويات التحول الرقمي في مجال التحصيل الضريبي ، لهذا ارتأينا تقسيم هذا الفصل على النحو التالي :

المبحث الأول: عرض لأهم مصالح التحصيل بالإدارة المركزية للضرائب

المبحث الثاني: عرض لأهم تدابير إرساء الرقمنة بالإدارة الجبائية

المبحث الثالث: واقع الرقمنة بقباضات الضرائب بالأغواط

المبحث الأول: عرض لأهم مصالح التحصيل بالإدارة المركزية للضرائب

تُشكل الإدارة الضريبية الجهاز المكلف بتطبيق التشريع الضريبي والتحقق من سلامة ذلك التطبيق حماية لحقوق الدولة من جهة، وحقوق الممولين من جهة أخرى، بالإضافة إلى اقتراح التعديلات والتشريعات الضريبية قصد تحسين كفاءة النظام الضريبي، وبهذا تعتبر الإدارة الضريبية عامل أساسي ومحرك للإصلاح الضريبي، إذ أنها هي التي سوف تقوم بتطبيق مختلف الإجراءات والتشريعات و تحسيس المكلف بها، فالتشريع الجبائي وحده غير قادر على تحقيق أهداف السياسة الجبائية ما لم تتوفر إدارة ضريبية تتميز بدرجة عالية من الكفاءة، حيث أن النظام الضريبي الأحسن تصورا لا تكون له قيمة إلا بفضل الإدارة التي تطبقه.

المطلب الأول: التعريف بمصالح الإدارة المركزية المكلفة بإجراءات التحصيل الجبائي

وفقا للمرسوم التنفيذي رقم 21-252 المؤرخ في 6 يونيو 2021، تتكفل الإدارة المركزية لوزارة المالية بالعديد من المهام من بينها ضمان¹ التدابير الضرورية لإعداد الوعاء وتصفية وتحصيل الضرائب والحقوق والرسوم الجبائية، وكذا تحصيل الرسوم شبه الجبائية والموارد الأخرى، منتهجة أسلوب التعريف والتبسيط للإجراءات الجبائية المتعلقة بتسيير الوعاء والرقابة وبالتحصيل وبالمنازعات الضريبية، كما كلفت هذه الإدارة قسم التسيير والتحصيل الجبائي وعصرنة المنظومات المهنية بالمهام التالية:

- تحديد وتبسيط الإجراءات الجبائية المتعلقة بتسيير الوعاء والتحصيل؛
- ضمان متابعة نشاط المصالح فيما يتعلق بجباية الأشخاص والشركات وكذلك الجباية العقارية؛
- ضمان التكفل العملي بجباية المحروقات وتلك المتعلقة بالنشاط المنجمي؛
- إعداد استراتيجية عصرنة المنظومات والإجراءات المهنية للمديرية العامة للضرائب قصد تسهيل إدماجها الإعلامي.

ويتكون من ثلاث مديريات:

أولاً- مديرية التحصيل والموارد الجبائية المحلية

وتكفل على الخصوص بما يأتي:

- انجاز إجراءات التحصيل الودي والقسري للضريبة وباقي الرسوم والمواد الأخرى؛
- تحديد بالاتصال مع المديرية العامة المكلفة بالمحاسبة كفيات التكفل بجداول وسندات الإيرادات وسندات التحصيل وأي سند إداري يثبت مستحقات الخزينة العمومية وتحديد كفيات التسجيل المحاسبي للمواد المتكفل بها من طرف قابضي الضرائب؛
- متابعة تصفية الحسابات وإعداد الملخصات الدورية المتعلقة بمستوى وشروط تحصيل الجباية المخصصة للجماعات المحلية وتتكون ممن ثلاث مديريات فرعية.

¹ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية العدد 47 في 15 جوان 2021، المتضمن تنظيم الإدارة المركزية لوزارة المالية، المطبعة الرسمية، الجزائر، ص 23.

1.المديرية الفرعية لإجراءات التحصيل

وُتُكَلِّف على الخصوص بما يأتي:

- اقتراح كل تدبير مطبق في مجال إجراءات تحصيل الضرائب والرسوم الجبائية وشبه الجبائية وباقي المواد والاحتساب؛
- تحديد وتعميم الأساليب الجديدة للاحتساب المتعلقة بالمواد المتكفل بها من طرف قابضي الضرائب بالاتصال مع الهيئة المكلفة بالمحاسبة العمومية ومتابعة العمليات المحاسبية؛
- تحديد الأهداف التوقعية والنهائية السنوية ومتعددة السنوات للتحصيل بالتعاون مع المديريات الفرعية الأخرى.

2.المديرية الفرعية للملاحظات وتصفية الحسابات

وُتُكَلِّف على الخصوص بما يأتي:

- تحديد كفاءات التكفل بالجدول وسندات الإيرادات وسندات التحصيل وكذا كل مستند إداري معائن لمستحقات الخزينة العمومية؛
- تنشيط وتعميم إجراءات التحصيل وإدارة كل إجراء ودي أو قسري لتحصيل الضرائب وباقي الرسوم والمواد الأخرى؛
- تقييم أعمال المصالح في مجال المتابعة والتحصيل القسري؛
- السهر على تنفيذ عملية تحرير الحسابات من طرف قابضي الضرائب وإعداد تقارير تتعلق بحالات إدانة المحاسبين؛

3.المديرية الفرعية للموارد الجبائية المحلية

وُتُكَلِّف على الخصوص بما يأتي:

- متابعة عملية إعداد التقديرات على أساس بطاقات الحساب والانجاز وتبليغ الجماعات المحلية؛
- متابعة عملية حساب العجز الجبائي والتحقق من صحة المبالغ المتكفل بها كتعويض لصالح كل جماعة محلية؛
- انجاز بالتعاون مع المديرية العامة المكلفة بالمحاسبة برامج الدعم والمساعدة لأمناء خزائن البلديات.

ثانيا-مديرية عصرنة المنظومات المهنية والقيادة

وُتُكَلِّف على الخصوص بما يأتي:

- تحديد استراتيجية عصرنة المنظومات والإجراءات المهنية قصد تسهيل إدماجها الإعلامي وضمان إدارة التغيير في إطار مشاريع العصرنه؛
- ضمان التفاعل بين الهياكل المهنية والمصالح التقنية لدعم الاحتياجات الوظيفية؛
- تنسيق وتوجيه الإجراءات لتوحيد أساليب وطرق التسيير؛

الفصل الثاني: دراسة تحليلية لأهم التحصيلات الجبائية في ظل التحول الرقمي للإدارة الجبائية بالأغواط

➤ إجراء الدراسات المتعلقة بالتنظيم والصلاحيات وتحديد الاختصاص التقني والإقليمي للمصالح الجبائية وإعداد النصوص التنظيمية ذات الصلة؛

➤ جمع وتركيز وتفسير المعلومة الإحصائية الجبائية والشبه الجبائية؛

➤ إدارة وتقييم نظام التسيير عن طريق مؤشرات النجاعة.

وتتكون من أربع (4) مديريات فرعية

1. المديرية الفرعية لقيادة استراتيجية العصرية

وتُكلف على الخصوص بما يأتي:

➤ تحديد استراتيجية العصرية للمديرية العامة للضرائب بالتوافق مع الاستراتيجية الوطنية لعصرية

الإدارة العمومية وضمان متابعتها؛

➤ اقتراح مشاريع مبتكرة لدمجها في النظام المعلوماتي؛

➤ ترقية ثقافة الرقمنة ومراقبة وضمان متابعة عمليات إدارة التغيير.

2. المديرية الفرعية للعلاقات مع المهن

وتُكلف على الخصوص بما يأتي:

➤ التنسيق بين المديريات المهنية والمصالح المتخصصة التابعة للمديرية المسؤولة عن النظام

المعلوماتي؛

➤ جمع احتياجات الرقمنة وتحليلها وتحديد المواصفات والإعدادات والتطورات الوظيفية المتوقعة؛

➤ المبادرة بالإجراءات لإعادة هندسة وتوحيد الأطر والإجراءات الوظيفية والدعائم.

3. المديرية الفرعية لتوحيد المقاييس والمناهج

وتُكلف على الخصوص بما يأتي:

➤ اقتراح في إطار تبسيط الإجراءات العملية التدابير والمناهج التي من شأنها ترشيد إجراءات

التسيير وتنفيذ المهام؛

➤ المبادرة واستباق إجراءات التوحيد من أجل تحسين تسيير المصالح؛

➤ إجراء الدراسات وإعداد النصوص التنظيمية المتعلقة بالتنظيم والصلاحيات وتحديد الاختصاص

التقني والإقليمي للمصالح الجبائية.

4. المديرية الفرعية للتقديرات وتقييم النجاعة.

وتُكلف على الخصوص بما يأتي:

➤ جمع وتفسير ونشر المعلومة الإحصائية المتعلقة بالجباية وشبه الجباية؛

➤ إجراء جميع أعمال البحث والاستشراف وبصفة عامة تحليل وتلخيص المعطيات المتعلقة

بالجانبيين الجبائي وشبه الجبائي؛

الفصل الثاني: دراسة تحليلية لأهم التحصيلات الجبائية في ظل التحول الرقمي للإدارة الجبائية بالأغواط

➤ وضع تقديرات للإيرادات الجبائية وتحليلها ودراسة كل المناهج التي من شأنها تحسين إدارة التقديرات؛

➤ إدارة وتقييم نظام التسيير عن طريق مؤشرات النجاعة.

ثالثا-مديرية التسيير الجبائي

وتُكلف على الخصوص بما يأتي:

➤ تحديد وتبسيط الإجراءات الجبائية وتصميم ومتابعة العمليات المتعلقة بالوعاء وتصفية الضرائب

والرسوم المتعلقة بالجباية المباشرة والجباية على الرسوم على رقم الأعمال؛

➤ تنشيط وتحليل وتقييم نشاط المصالح الخارجية لاسيما نتائج الأعمال المتعلقة بالإحصاء والرقابة الشكالية للتصريحات؛

➤ ضمان التكفل على المستوى العملي بالمجال المتعلق بالجباية على المحروقات وتلك المتعلقة بالنشاط المنجمي؛

➤ متابعة ومراقبة وتقييم تطبيق التشريعات والتنظيمات التي تسيير مختلف الضرائب والرسوم؛

➤ القيام بمتابعة الأجهزة المتعلقة بالأنظمة التفضيلية وتقييمها الدوري.

وتتكون من خمس (5) مديريات فرعية نذكرها على النحو التالي:

1.المديرية الفرعية لجباية الأشخاص الطبيعيين

وتُكلف على الخصوص بما يأتي:

➤ التكفل بالمسائل المرتبطة بالوعاء بعنوان الجباية المطبقة على الأشخاص الطبيعيين؛

➤ تنشيط وتحليل وتقييم نشاط المصالح الخارجية وخصوصا نتائج الأشغال المتعلقة بالرقابة الشكالية للتصريحات الخاصة بجباية الأشخاص الطبيعيين؛

➤ السهر على التطبيق من طرف المصالح الخارجية للأحكام التشريعية والتنظيمية وكذا الإجراءات الجبائية المطبقة على هذه الفئة من المكلفين بالضريبة.

2.المديرية الفرعية لجباية الشركات وتُكلف على الخصوص بما يأتي:

➤ التكفل بالمسائل المتعلقة بالوعاء بعنوان الجباية المطبقة على الشركات؛

➤ السهر على التطبيق من طرف المصالح غير الممركزة للأحكام التشريعية والتنظيمية الناجمة عن قواعد الوعاء والإجراءات المطبقة على جباية الشركات؛

➤ تنشيط وتحليل وتقييم نشاط المصالح الخارجية لاسيما بعنوان نتائج الأشغال المرتبطة بالرقابة الشكالية على التصريحات.

3.المديرية الفرعية لجباية المحروقات والنشاطات الاستخراجية

وتُكلف على الخصوص بما يأتي:

➤ المشاركة في إعداد النصوص التشريعية والتنظيمية المتعلقة بالجباية المطبقة على قطاعي المحروقات والمناجم؛

الفصل الثاني: دراسة تحليلية لأهم التحصيلات الجبائية في ظل التحول الرقمي للإدارة الجبائية بالأغواط

- ضمان التقابل مع الوكالات المختصة في قطاع المناجم والمحروقات؛
- متابعة ومراقبة تطبيق من طرف المصالح الخارجية للتشريعات والتنظيمات المتعلقة بجمالية الأنشطة الاستخراجية.

4. المديرية الفرعية للضمان والأنظمة الجبائية الخاصة

وتكلف على الخصوص بما يأتي:

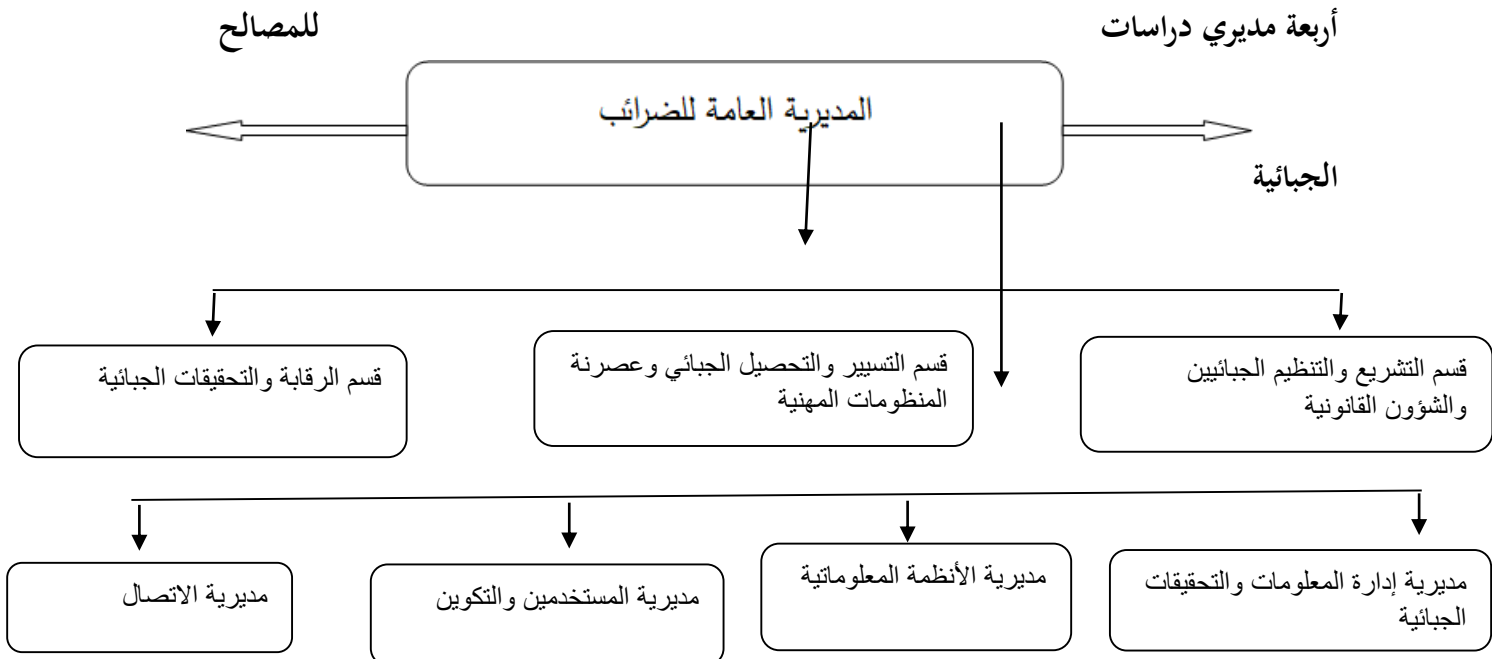
- متابعة ومراقبة تطبيق التشريع والتنظيم المتعلقين باختبار وضمان المصوغات من المعادن النفيسة وإنتاج وتجارة مختلف المنتجات الخاضعة للضرائب غير المباشرة؛
- متابعة نشاط مختبرات المالية ومصلحة الكحول؛
- متابعة ومراقبة تطبيق التشريع والتنظيم الجبائيين المتعلقين بحقوق الطابع والتسجيل.

5. المديرية الفرعية لمتابعة المزايا الجبائية

وتكلف على الخصوص بما يأتي:

- إعداد إجراءات تسيير مختلف الأنظمة التفضيلية المتضمنة في التشريع الجبائي؛
 - متابعة ومراقبة المزايا الجبائية الممنوحة في إطار الأنظمة التفضيلية؛
 - تقييم مختلف التدابير المتعلقة بالأنظمة الاستثنائية المستحدثة.
- كما يمكن عرض التنظيم الهيكلي الجديد لكل من الإدارة المركزية وقسم التسيير والتحصيل الجبائي وعصرنة وعصرنة المنظومات المهنية من خلال الشكلين التاليين:

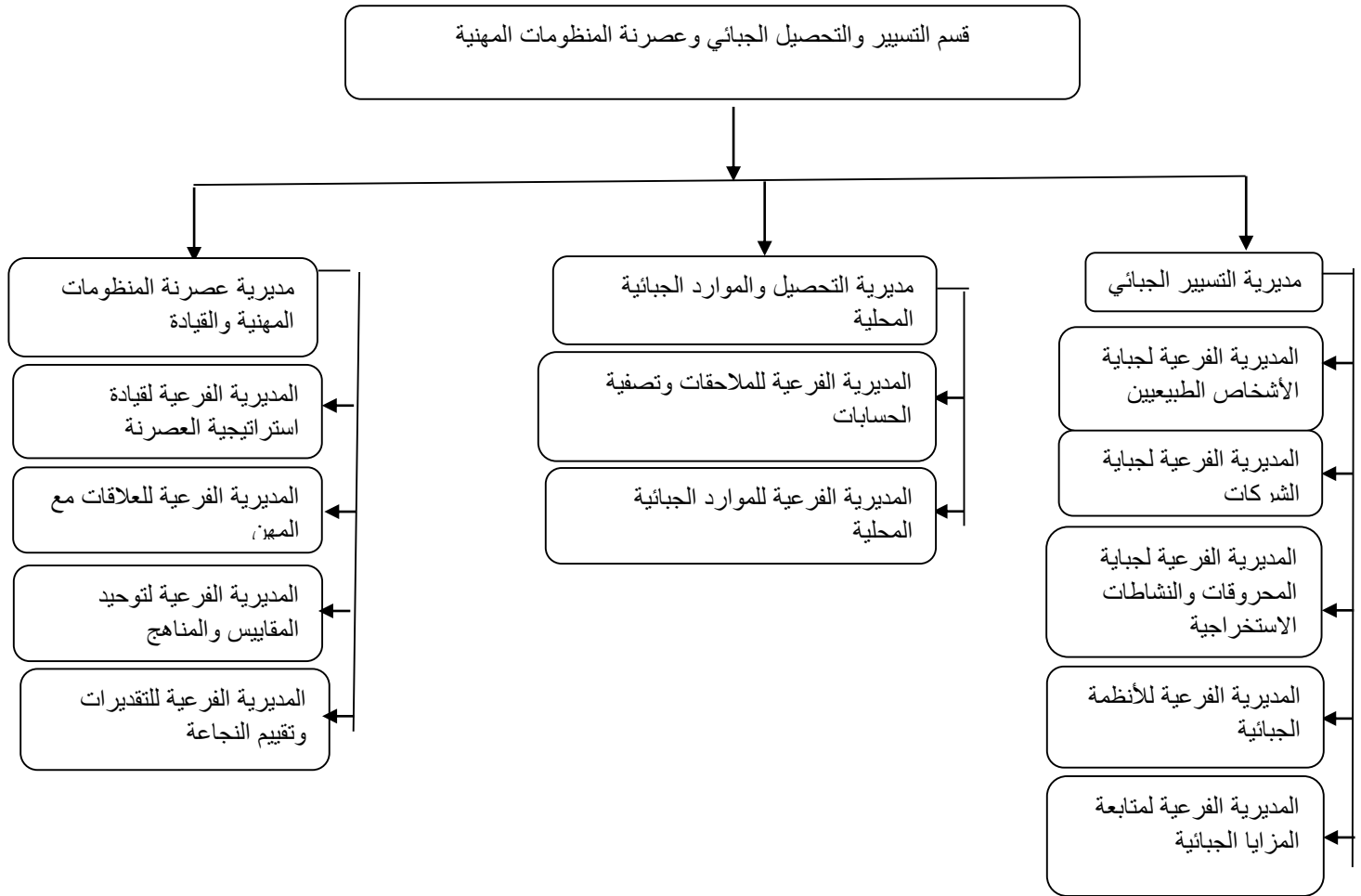
الشكل رقم (01-02) : التنظيم الهيكلي الجديد للإدارة المركزية



المصدر: من إعداد الطالبتين وبإعتماد على الجريدة الرسمية العدد 47 في 15 جوان 2021، المرسوم التنفيذي رقم 21-252 المؤرخ في 6 يونيو 2021 المتضمن تنظيم الإدارة المركزية لوزارة المالية، ص 23

الفصل الثاني: دراسة تحليلية لأهم التحصيلات الجبائية في ظل التحول الرقمي للإدارة الجبائية بالأغواط

الشكل رقم (02-02): التنظيم الهيكلي الجديد لقسم التسيير والتحصيل الجبائي وعصرنة المنظومات المهنية



المصدر: إعداد الطالبتين وبالا اعتماد على الجريدة الرسمية العدد 47 في 15 جوان 2021، المرسوم التنفيذي

رقم 21-252 المؤرخ في 6 يونيو 2021، مرجع سبق ذكره، ص: 25-27

الفصل الثاني: دراسة تحليلية لأهم التحصيلات الجبائية في ظل التحول الرقمي للإدارة الجبائية بالأغواط

المطلب الثاني: التعريف بمصالح المديرية الولائية للضرائب المكلفة بإجراءات التحصيل الجبائي

تأسست المديرية الولائية للضرائب، بالأغواط بموجب المرسوم التنفيذي رقم 91-06 المؤرخ في 23 فيفري 1991 المتضمن التنظيم واختصاصات المصالح الخارجية للإدارة الجبائية المعدل والمتمم، وبهذا فهي مكلفة بالآتي:

- ممارسة السلطة السلمية لمراكز الضرائب والمراكز الجوارية للضرائب؛
- السهر على احترام التنظيم والتشريع الجبائي، ومتابعة ومراقبة نشاط المصالح وتحقيق الأهداف المحددة لها؛
- تنظيم جمع العناصر اللازمة لإعداد التقديرات الجبائية؛
- إصدار الجداول وقوائم المنتوجات وشهادات الإلغاء أو التخفيض وتعابنها وتصادق عليها وتقوم النتائج وتعد الحصيلة الدورية؛
- تحليل وتقويم دوريا عمل المصالح الخاضعة لاختصاصها، إعداد تلخيصا عن ذلك واقتراح أي إجراء من شأنه أن يحسن عملها؛
- مراقبة الجداول وسندات الإيرادات وتحصيل الضرائب والأتاوى؛
- مراقبة التكفل والتصفية اللتين يقوم بهما كل مكتب قباضة مع متابعة تسوية ذلك متابعة تطور الدعاوى المرفوعة أمام القضاء في مجال منازعات التحصيل؛
- ضمان الرقابة القبلية وتصفية حسابات تسيير القابضين؛
- تنظيم جمع المعلومات الجبائية واستغلالها؛
- إعداد برامج التدخل لدى المكلفين بالضريبة ومتابعة تنفيذها وتقويم نتائجها؛
- وضع الرقابة المقررة فيما يخص القيم والأسعار وتأذن بالزيادة إن اقتضى الأمر ذلك؛
- دراسة العرائض وتنظيم أشغال لجان الطعن ومتابعة المنازعات ومسك الملفات المرتبطة بها بصفة منتظمة؛
- متابعة تطور القضايا المرفوعة أمام القضاء في مجال وعاء الضريبة؛
- تقدير احتياجات المديرية من الوسائل البشرية والمادية والتقنية والمالية وإعداد تقديرات الميزانية المطابقة لذلك؛
- ضمان تسيير المستخدمين والاعتمادات المخصصة لهذه المصالح؛
- توظيف وتعيين المستخدمين الذين لم تقرر طريقة أخرى لتعيينهم؛
- تنظيم وتطبيق أعمال التكوين وتحسين المستوى التي تبادر بها المديرية العامة للضرائب؛
- تكوين رصيда وثائقيا للمديرية الولائية وتسييره وضمان توزيعه وتعميمه؛
- السهر على مسك ملفات جرد الأملاك العقارية والمنقولة كما السهر على صيانة هذه الأملاك والمحافظة عليها؛

الفصل الثاني: دراسة تحليلية لأهم التحصيلات الجبائية في ظل التحول الرقمي للإدارة الجبائية بالأغواط

- تنظيم استقبال المكلفين بالضريبة وإعلامهم؛
 - نشر المعلومات والآراء لفائدة المكلفين بالضريبة.
- مع الإشارة إلى أن المديرية الولائية للضرائب تتكون من خمس (05) مديريات فرعية تُردها على النحو التالي:

أولاً-المديرية الفرعية للتحصيل

- تتكفل المديرية الفرعية للتحصيل بالعديد من المهام نذكر منها على الخصوص الآتي: التكفل بالجداول وسندات الإيرادات ومراقبتها ومتابعتها وكذا بوضعية تحصيل الضرائب والرسوم وكل ناتج آخر أو أتاوى؛
 - متابعة العمليات والقيود المحاسبية والمراقبة الدورية لمصالح التحصيل وتنشيط قابضات الضرائب في مجال تنفيذ أعمالها للتطهير وتصفية الحسابات وكذا التحصيل الجبري للضريبة؛
 - التقييم الدوري لوضعية التحصيل وتحليل النقائص لا سيما فيما يخص التصفية مع اقتراح تدابير من شأنها أن تحسن الناتج الجبائي؛
 - مراقبة القابضات ومساعدتها قصد تطهير حسابات قابضات الضرائب بغية تصفية الحسابات وتطهيرها.
- كما تعمل على تسيير المكاتب الآتية:

1.مكتب مراقبة التحصيل:

ويكلف بدفع نشاطات التحصيل، المحافظة على مصالح الخزينة بمناسبة الصفقات العقارية الموثقة وعند إرجاع فائض المدفوعات، بالإضافة إلى إعداد عناصر الجبائية الضرورية لوضع الميزانية وتبليغها للجماعات المحلية وكذا الهيئات المعنية.

1-مكتب متابعة عمليات القيد وأشغاله:

ويكلف بضمان:

- متابعة أعمال التأشير والتوقيع على المدفوعات وعلى شهادات الإلغاء من الجداول وسندات الإيرادات المتكفل بها؛
- المراقبة الدورية لوضعية الصندوق وحركة الحسابات المالية والقيم غير النشطة؛
- التكفل الفعلي بالأوامر والتوصيات التي يقدمها المحققون في التسيير، بخصوص مهام المراقبة وتنفيذها؛
- ضمان إعداد وتأشير عمليات القيود عند تسليم المهام بين المحاسبين.

2.مكتب التصفية:

ويكلف بضمان:

- مراقبة التكفل بالجداول العامة وسندات التحصيل أو الإيرادات المتعلقة بمستحقات ومستخرجات الأحكام والقرارات القضائية في مجال الغرامات والعقوبات المالية أو الموارد غير الجبائية؛

الفصل الثاني: دراسة تحليلية لأهم التحصيلات الجبائية في ظل التحول الرقمي للإدارة الجبائية بالأغواط

- استلام المنتجات الإحصائية التي يعدها قابضو الضرائب والمصادقة عليها؛
- مركزة حسابات تسيير الخزينة والمستندات الملحقة،
- التكفل بجداول القبول في الإرجاء للمبالغ المتعذر تحصيلها وجدول تصفية منتجات الخزينة وسجل الترحيل، ومراقبة كل ذلك.

ثانيا-المديرية الفرعية للعمليات الجبائية

- تتكفل المديرية الفرعية للعمليات الجبائية بالعديد من المهام نذكر منها على الخصوص الآتي:
- تنشيط المصالح وإعداد الإحصائيات وتجميعها، كما تكلف بأشغال الإصدار؛
 - التكفل بطلبات اعتماد حصص شراء بالإعفاء من الرسم على القيمة المضافة ومتابعتها ومراقبتها؛
 - متابعة أنظمة الإعفاء والامتيازات الجبائية الخاصة.
- كما تعمل على تسيير الآتي:

1.مكتب الجداول:

ويكلف بالتكفل بالجداول العامة والتصديق عليها وبمصفوفات الجداول العامة وسندات التحصيل.

2.مكتب الاحصائيات:

ويكلف باستلام إحصائيات الهياكل الأخرى في المديرية الولائية، مركزة المنتجات الإحصائية الدورية الخاصة بالوعاء والتحصيل ومركزة الوضعيات الإحصائية الدورية وضمان إحالتها إلى المديرية الجهوية للضرائب.

3.مكتب التنظيم والعلاقات العامة:

ويكلف باستلام ودراسة طلبات الاعتماد في نظام الشراء بالإعفاء من الرسم على القيمة المضافة مع تسليم هذه الاعتمادات، متابعة الأنظمة الجبائية الخاصة والامتيازية ونشر المعلومة الجبائية واستقبال الجمهور وإعلامه وتوجيهه.

4.مكتب التنشيط والمساعدة:

ويكلف لا سيما، بضمان التكفل بالاتصال مع الهياكل الجهوية والمديريات الولائية للضرائب وكذا بتنشيط المصالح المحلية ومساعدتها قصد تحسين مناهج العمل وانسجامها، بالإضافة إلى متابعة تقارير التحقيق في التسيير ومعالجتها.

ثالثا-المديرية الفرعية للمنازعات

- تتكفل المديرية الفرعية للمنازعات بالعديد من المهام نذكر منها على الخصوص الآتي:
- معالجة الاحتجاجات المقدمة برسم المرحلتين الإداريتين للطعن النزاعي أو المرحلة الإعفائية،
 - وتبليغ القرارات المتخذة والأمر بصرف الإلغاءات والتخفيضات الممنوحة؛
 - معالجة طلبات استرجاع الدفع المسبق للرسم على القيمة المضافة؛
 - تشكيل ملفات إيداع التظلمات أو طعون الاستئناف والدفاع أمام الهيئات القضائية المختصة عن مصالح الإدارة الجبائية.

كما تعمل على تسيير:

1. مكتب الاحتجاجات:

ويكلف باستلام دراسة الطعون الهادفة سواء إلى إرجاع الحقوق أو إلى إلغاء القرارات الملاحقة أو إلى المطالبة بأشياء محجوزة، بالإضافة إلى استلام ودراسة الطلبات المتعلقة باسترجاع اقتطاعات الرسم على القيمة المضافة.

2. مكتب لجان الطعن:

ويكلف بدراسة الاحتجاجات أو الطلبات التي يقدمها المكلفون بالضريبة وتقدّمها للجان المصالحة والطعن النزاعي أو الإعفائي المختصة وتلقي الطلبات التي يتقدم بها قابضو الضرائب الرامية إلى التصريح بعدم إمكانية التحصيل أو إخلاء المسؤولية أو إرجاء دفع أقساط ضريبية أو رسوم أو حقوق غير قابلة للتحصيل وعرضها على لجنة الطعن الإعفائي المختصة.

3. مكتب المنازعات القضائية:

ويكلف بإعداد وتكوين ملفات إيداع الشكاوى لدى الهيئات القضائية الجزائية المختصة والدفاع أمام الهيئات القضائية المختصة على مصالح الإدارات الجبائية عند الاحتجاج على فرض ضريبة.

4. مكتب التبليغ والأمر بالصرف:

ويكلف بتبليغ المكلفين بالضريبة والمصالح المعنية بالقرارات المتخذة برسم مختلف أصناف الطعن والأمر بصرف الإلغاءات والتخفيضات الممنوحة مع إعداد الشهادات الخاصة بذلك.

رابعا-المديرية الفرعية للمراقبة الجبائية

تتكفل المديرية الفرعية للمراقبة الجبائية بإعداد برامج البحث ومراجعة ومراقبة التقييمات ومتابعة إنجازها، كما تعمل على تسيير المكاتب التالية:

1. مكتب البحث عن المعلومة الجبائية:

يعمل في شكل فرق، ويكلف بتشكيل فهرس للمصادر المحلية للمعلومات التي تعني وعاء الضريبة ومراقبتها وكذا تحصيلها وتنفيذ برامج التدخلات والبحث وكذا تنفيذ حق الاطلاع وحق الزيارة بالتنسيق مع المصالح والمؤسسات المعنية.

2. مكتب البطاقات والمقارنات:

ويكلف بتكوين وتسيير مختلف البطاقات المسوكة، التكفل بطلبات التعريف الجبائية للمكلفين بالضريبة ومراقبة استغلال المصالح المعنية لمعطيات المقارنة وإعداد وضعيات إحصائية وحواصل دورية لتقييم نشاطات المكتب.

3. مكتب المراجعات الجبائية:

الذي يعمل في شكل فرق، ويكلف بضمان متابعة تنفيذ برامج المراقبة والمراجعة، تسجيل المكلفين بالضريبة في مختلف برامج المراقبة وإعداد الوضعيات الإحصائية والتقارير الدورية التقييمية.

4. مكتب مراقبة التقييمات:

الذي يعمل في شكل فرق، ويكلف باستلام واستغلال عقود نقل الملكية بالمقابل أو مجاناً، المشاركة في أشغال التحيين للمعايير المرجعية (التطبيق) ومتابعة أشغال الخبرة في إطار الطلبات التي تقدمها السلطات العمومية.

خامساً- المديرية الفرعية للوسائل

تتكفل المديرية الفرعية للوسائل بالعديد من المهام نذكر منها على الخصوص تسيير المستخدمين والميزانية والوسائل المنقولة وغير المنقولة للمديرية الولائية للضرائب والسهر على تنفيذ البرامج المعلوماتية وتنسيقها وكذا السهر على إبقاء المنشآت التحتية والتطبيقات المعلوماتية في حالة تشغيل. كما تعمل على تسيير:

1. مكتب المستخدمين والتكوين:

ويكلف بالسهر على احترام التشريع والتنظيم الساريين المفعول في مجال تسيير الموارد البشرية والتكوين، وإنجاز أعمال ضبط التعداد وترشيد مناصب العمل، التي يشرع فيها بالاتصال مع الهياكل المعنية في المديرية الجهوية.

2. مكتب عمليات الميزانية:

ويكلف بالقيام في حدود صلاحياته، بتنفيذ العمليات الميزانية، تحرير أمر بصرف ملفات استرداد الرسم على القيمة المضافة، وذلك في حدود الاختصاص المخول له، تحرير أمر بصرف فوائض المدفوعات الناتجة عن استعمال شهادات الإلغاء الصادرة بخصوص الضرائب محل النزاع، الموجودة في حدود اختصاص المديرية الولائية للضرائب ومراكز الضرائب والإعداد السنوي للحساب الإداري للمديرية.

3. مكتب الوسائل وتسيير المطبوعات والأرشيف:

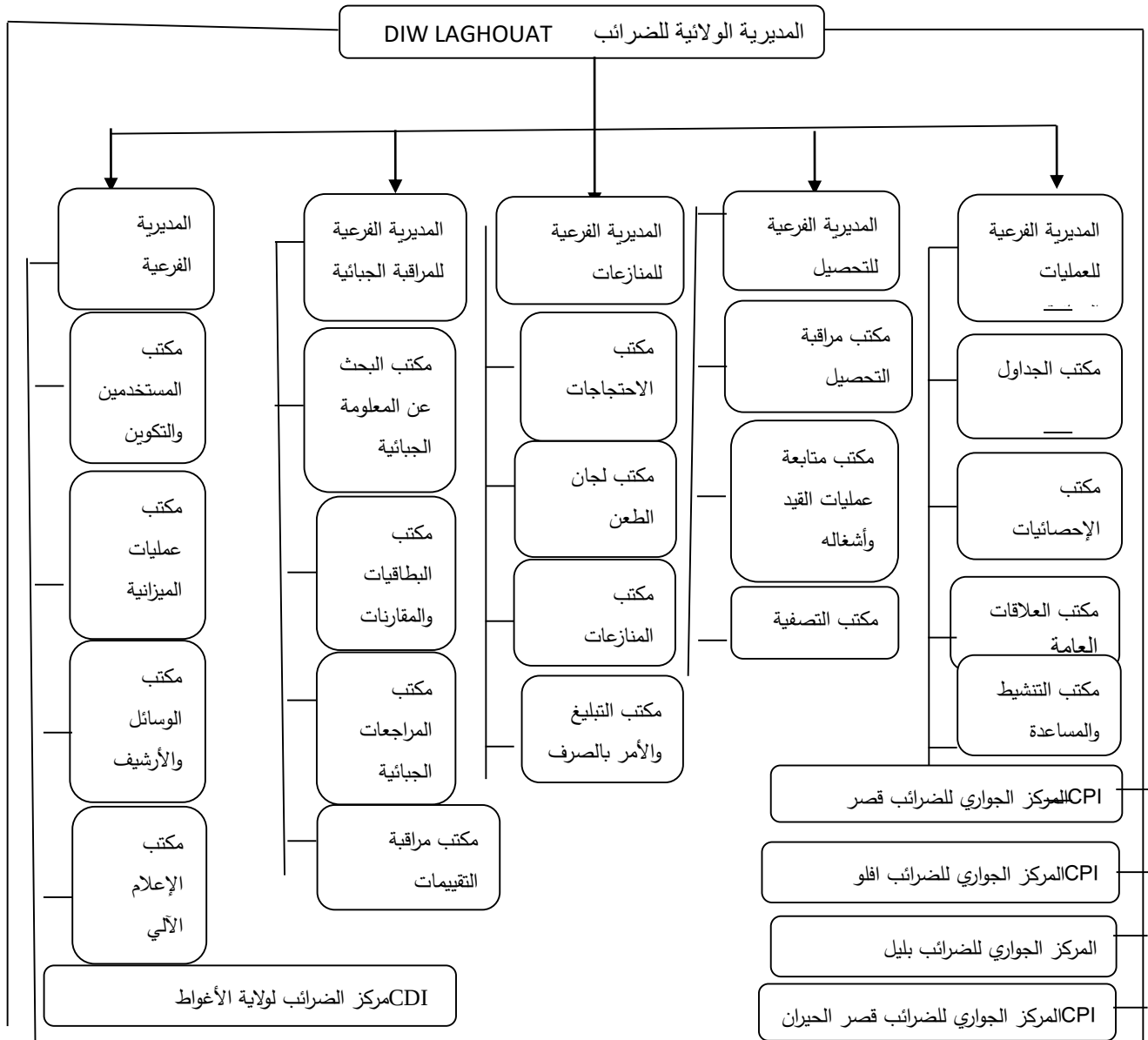
ويكلف بتسيير الوسائل المنقولة وغير المنقولة وكذا مخزن المطبوعات وأرشيف كل المصالح التابعة للمديرية الولائية للضرائب وكذا تنفيذ التدابير المشروع فيها من أجل ضمان أمن المستخدمين والهياكل والعتاد والتجهيزات مع إعداد تقارير دورية عن ذلك.

4. مكتب الإعلام الآلي:

ويكلف بالتنسيق في مجال الإعلام الآلي بين المصالح على الصعيدين المحلي والجهوي والمحافظة في حالة شغل للمنشآت التحتية التكنولوجية ومواردها. ويمكن عرض مخطط الهيكل التنظيمي للمديرية الولائية للضرائب بالأغواط من خلال الجدول التالي

الفصل الثاني: دراسة تحليلية لأهم التحصيلات الجبائية في ظل التحول الرقمي للإدارة الجبائية بالأغواط

الشكل رقم (02-03): مخطط الهيكل التنظيمي للمديرية الولائية للضرائب بالأغواط



المصدر: المعلومات المتحصل عليها من المديرية الفرعية للتحصيل.

المطلب الثالث: التعريف بمصالح مركز الضرائب المكلفة بتطبيق إجراءات التحصيل الجبائي

مركز الضرائب هو مركز تسيير موحد يجمع تحت إشراف رئيس المركز كل مهام التسيير والتحصيل والمراقبة والمنازعات التي تتكفل بها حاليا المفتشيات والقباضات ومديريات الضرائب، وبهذا الصدد يشكل مركز الضرائب المحاور الجبائي الوحيد للمكلفين بالضريبة التابعين لمجال اختصاصه¹، وفي هذا الإطار نصت المادة (88) من القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 21 فبراير 2009، والذي يحدد تنظيم المصالح الخارجية للإدارة الجبائية وصلاحياتها على أن مركز الضرائب يُنظم في ثلاث (3) مصالح رئيسية وقباضة ومصلحتين.

أولاً- المصلحة الرئيسية للتسيير

تكلف المصلحة الرئيسية للتسيير بالعديد من المهام نذكر منها على الخصوص الآتي:

- التكفل بالملفات الجبائية للمكلفين بالضريبة التابعين لمركز الضرائب في مجال الوعاء المراقبة الجبائية ومتابعة الامتيازات الجبائية والدراسة الأولية للاحتجاجات؛
- المصادقة على الجداول وسندات الإيرادات وتقديمها لرئيس المركز للموافقة عليها بصفته وكيلًا مفوضًا للمدير الولائي للضرائب؛
- اقتراح تسجيل المكلفين بالضريبة للمراقبة على أساس المستندات و/ أو المراجعة المحاسبية؛
- إعداد تقارير دورية وتجميع الإحصائيات وإعداد مخططات العمل وتنظيم الأشغال مع المصالح الأخرى مع الحرص على انسجامها.

وتضم هذه المصلحة الرئيسية خمس (5) مصالح هي المصلحة المكلفة بجباية القطاع الصناعي، المصلحة المكلفة بجباية قطاع البناء والأشغال العمومية، المصلحة المكلفة بجباية القطاع التجاري، المصلحة المكلفة بجباية قطاع الخدمات والمصلحة المكلفة بجباية المهن الحرة.

ثانياً- المصلحة الرئيسية للمراقبة والبحث

تكلف المصلحة الرئيسية للمراقبة والبحث لا سيما بما يأتي:

- إنجاز إجراءات البحث عن المعلومة الجبائية ومعالجتها وتخزينها وتوزيعها من أجل استغلالها؛
- اقتراح عمليات المراقبة وإنجازها، بعنوان المراجعات في عين المكان والمراقبة على أساس المستندات لتصريحات المكلفين بالضريبة التابعين لمركز الضرائب، مع إعداد جداول إحصائية وحواصل تقييمية دورية.

¹ المديرية العامة للضرائب، مركز الضرائب تنظيم ومهام، نشرة 2013، ص 6.

الفصل الثاني: دراسة تحليلية لأهم التحصيلات الجبائية في ظل التحول الرقمي للإدارة الجبائية بالأغواط

وتتضمن هذه المصلحة الرئيسية أربع (4) مصالح هي: مصلحة البطاقات والمقارنات، مصلحة البحث عن المادة الضريبية، مصلحة التدخلات ومصلحة المراقبة.

ثالثا-المصلحة الرئيسية للمنازعات

وتكلف هذه المصلحة الرئيسية بالعديد من المهام نذكر منها على الخصوص الآتي:

➤ دراسة كل طعن نزاعي أو إعفائي يوجه لمركز الضرائب والناتج عن فرض ضرائب أو زيادات أو غرامات أو عقوبات قررها المركز، وكذا طلبات استرجاع اقتطاعات الرسم على القيمة المضافة؛

➤ متابعة القضايا النزاعية المقدمة إلى الهيئات القضائية.

وتتضمن هذه المصلحة الرئيسية ثلاث (3) مصالح هي: مصلحة الاحتجاجات، مصلحة لجان الطعن والمنازعات القضائية ومصلحة التبليغ والأمر بالدفع.

رابعا-القباضة

تكلف القباضة بالعديد من المهام المتعلقة بالتحصيل الجبائي نذكر منها على الخصوص الآتي:

➤ التكفل بالتسديدات التي يقوم بها المكلفون بالضريبة بعنوان التسديدات التلقائية التي تتم، أو الجداول العامة أو الفردية التي تصدر في حقهم وكذا متابعة وضعيتهم في مجال التحصيل؛

➤ تنفيذ التدابير المنصوص عليها في التشريع والتنظيم الساري المفعول والمتعلقة بالتحصيل الجبري للضريبة؛

➤ مسك المحاسبة وتقديم حسابات التسيير المعدة إلى مجلس المحاسبة.

وتتضمن القباضة ثلاث (3) مصالح هي: مصلحة الصندوق، مصلحة المحاسبة ومصلحة المتابعات.

خامسا-مصلحة الاستقبال والإعلام

نظرا لأهميتها في توطيد العلاقة بين المكلفين بالضريبة والإدارة الضريبية، لهذا وُضعت هذه المصلحة تحت سلطة رئيس المركز، حيث تكلف لا سيما بما يأتي:

➤ تنظيم استقبال المكلفين بالضريبة وإعلامهم؛

➤ تشهير المعلومات حول الحقوق والواجبات الجبائية الخاصة بالمكلفين بالضريبة التابعين لاختصاص مركز الضرائب.

سادسا-مصلحة الإعلام الآلي والوسائل

هذه المصلحة مكلفة بالعديد من المهام نذكر منها على الخصوص الآتي:

➤ استغلال التطبيقات المعلوماتية وتأمينها وكذا تسيير التأهيلات ورخص الدخول الموافقة لها؛

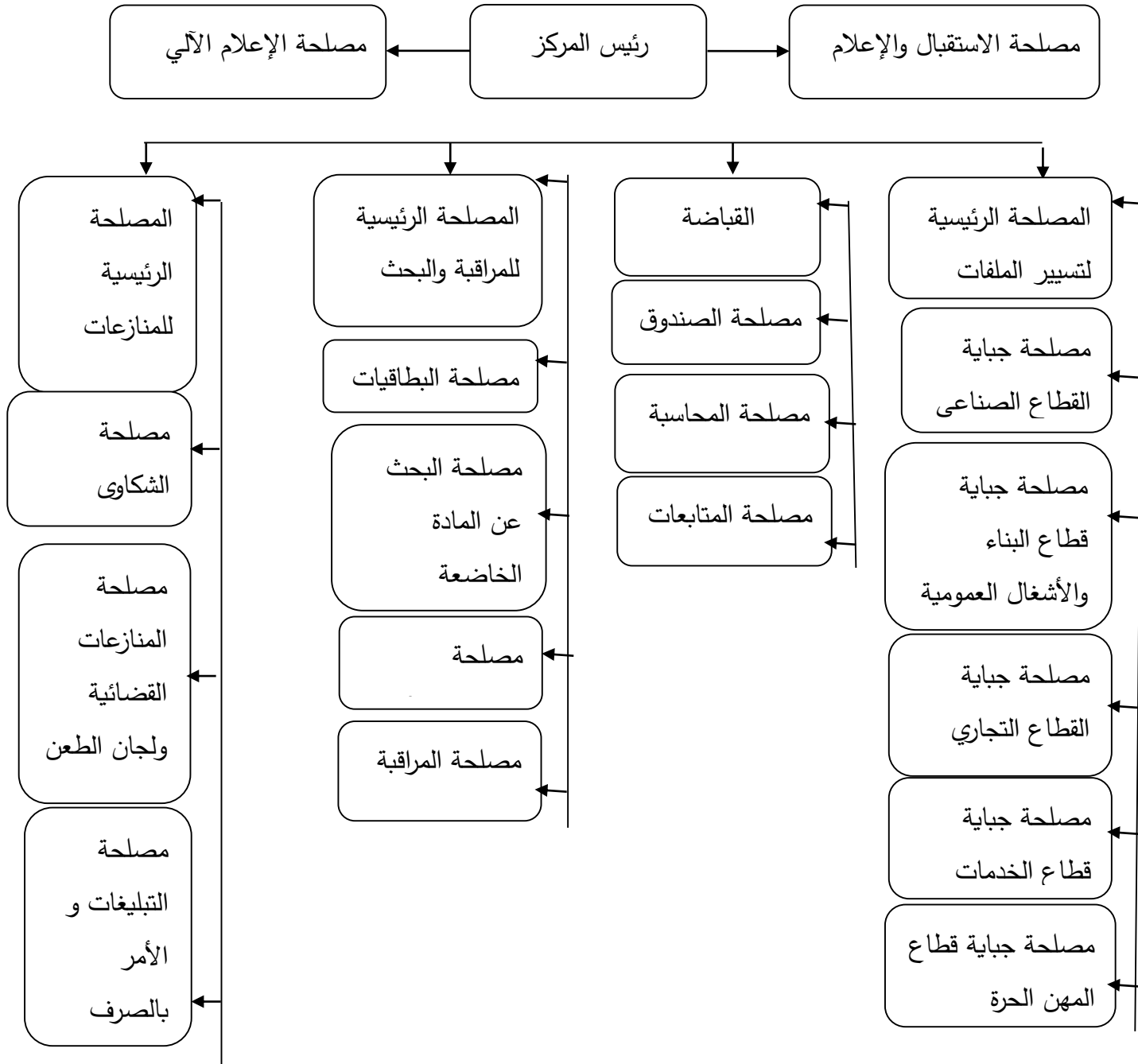
الفصل الثاني: دراسة تحليلية لأهم التحصيلات الجبائية في ظل التحول الرقمي للإدارة الجبائية بالأغواط

➤ إحصاء حاجيات المصالح من عتاد ولوازم أخرى وكذا التكفل بصيانة التجهيزات؛

➤ الإشراف على المهام المتعلقة بالنظافة وأمن المقرات.

ويمكن عرض الهيكل التنظيمي لمركز الضرائب على النحو التالي:

الشكل رقم (02-04): الهيكل التنظيمي لمركز الضرائب بالأغواط



المصدر: إعداد الطالبتين وبالاتماد على معلومات رسالة المديرية العامة للضرائب، مركز الضرائب، تنظيم

ومهام، مصدر سبق ذكره، ص 7.

المبحث الثاني: عرض لأهم تدابير إرساء الرقمنة بالإدارة الجبائية

يعتمد نظام المعلوماتية "جبائتيك" على التشغيل الآلي ورقمنة الإجراءات الإدارية من خلال تقديم خدمات عن بعد للتصريح ودفع الضرائب والرسوم ، كما يُنتظر منه الكثير لحل العديد من المشاكل التي تتطلبها استراتيجية الإدارة الجبائية لبناء علاقة متميزة مع المجتمع الضريبي، حيث اعتمدت الإدارة الجبائية في أولى مراحلها لتجسيد عصرنتها على تكنولوجيات الإعلام والاتصال كوسيلة لنشر المعلومة أما الآن فهي في مرحلة تعتمد على تكنولوجيات الإعلام والاتصال لبناء علاقتها مع مكفيها وذلك بإطلاق نظام التصريح والدفع الإلكتروني أو ما يسمى بـ " جبائتيك " كتجربة أولى بالنسبة للمكلفين بالضريبة التابعين لمديرية كبريات المؤسسات سنحاول من خلال هذه المساحة التعرف على هذا النظام وعلى مراحل تجسيده وكذا أهم المزايا الناتجة عن تطبيقه.

المطلب الأول: مفاهيم عامة حول نظام التصريح الجبائي الإلكتروني " جبائتيك "

نظام التصريح الجبائي الإلكتروني " جبائتيك " هو البوابة الجديدة للإدارة الجبائية في الجزائر تقدم خدمات تصريح الضرائب والرسوم عن بعد، إذ أنها تتواجد في بيئة تضمن البساطة والسهولة والملاءمة في الاستخدام لمكفيها، كما أنها تعتبر نظام موجه لفائدة المكلفين التابعين لمختلف الهياكل الجديدة وهي مديرية كبريات المؤسسات ومراكز الضرائب والمراكز الجهوية للضرائب.

لهذا هدفت المديرية العامة للضرائب من هذا النظام على الخصوص تبسيط الالتزامات الجبائية للمكلفين بالضريبة، كما يتم من خلاله تسهيل متابعة هذه الالتزامات الجبائية التي يتطلب من مستخدميه إظهار المبالغ والأوعية الخاضعة للضريبة باستعمال التصريح الإلكتروني الذي يعتمد على خدمة الإعلام الآلي والإنترنت¹، حيث يقدم نظام جبائتيك للمكلفين بالضريبة العديد من الخدمات نذكر منها على الخصوص الآتي:

- يضمن للمكلفين الولوج إلى فضاء آمن وخاص؛
 - الوصول إلى بيانات التعريف الخاصة بهم (اسم الشركة، العنوان....)²؛
 - اكتتاب الالتزامات الجبائية، مع الحساب التلقائي واختيار الخيارات المتواجدة في شكل قوائم متابعة، حيث أن هذه الخدمة تمنح التأمين للمكلف بالضريبة لاكتتاب يتوافق مع القواعد الجبائية المحدثة؛
 - متابعة الإدارة الجبائية والمكلفين بالضريبة لإجراءات المراقبة بمختلف وسائلها المشروعة.³
- مع الإشارة إلى أن المشرع الجبائي الجزائري وضع مجموعة من القوانين التي تحكم عمليات نظام التصريح الجبائي الإلكتروني " جبائتيك " والمتمثلة في عمليات التصريح، الدفع والتوقيع الإلكتروني.

¹ فلة محنت وأحمد بساس، أثر تطبيق نظام التصريح الإلكتروني في المراقبة الجبائية الشكلية، دراسات العدد الاقتصادي، المجلد 11 العدد 02، 2020، ص: 55-72

² <https://www.mfdgi.gov.dz/portailpublic/presentation.html#documentation>

³ تومي يمية وبن عمارة منصور، الإدارة الجبائية الإلكترونية ركيزة أساسية لتفعيل الرقابة الجبائية، مرجع سبق ذكره، ص 242.

الفصل الثاني: دراسة تحليلية لأهم التحصيلات الجبائية في ظل التحول الرقمي للإدارة الجبائية بالأغواط

أ- فيما يخص التصريح والدفع الإلكترونيين: هناك العديد من النصوص خصت كل من التصريح والدفع الإلكترونيين نوجزها في الآتي:

- نصت المادة 23 من قانون المالية التكميلي لسنة 2008 التي عدلت وتمت أحكام المواد من 161 إلى 168 من قانون الإجراءات الجبائية على أنه¹ ".... يتعين على الأشخاص المعنويين والشركات التابعة لمديرية كبريات المؤسسات والمنصوص عليهم في المادة 160 أعلاه اكتتاب تصريحاتهم وتسديد الضرائب المدينين بها عبر الطريق الإلكتروني ، كما يُحدد تاريخ تطبيق الاختيار بالنسبة للتصريح والتسديد الآليين وكذا الإجراءات والشروط الخاصة بتطبيقه عن طريق التنظيم...وعلاوة على كفاية التصريح والدفع عن طريق التصريح G 50 فإن الدفعات الوقتية للضريبة على أرباح الشركات، الرسم على القيمة المضافة، الرسم على النشاط المهني، رصيد التصفية والضريبة على الدخل الإجمالي لصنف الرواتب والأجور يمكن تسديدها عبر الطريق الإلكتروني في الآجال والشروط التي يتم تحديدها عن طريق التنظيم "؛

- نصت المادة 34 من قانون المالية لسنة 2017 التي عدلت أحكام المادة 67 من قانون الرسوم على رقم الأعمال على أنه² " يجب أن تُعلن عمليات البيع أو العمليات المحققة بالإعفاء أو تلك التي تمت وفق الشراء بالإعفاء من الرسم على القيمة المضافة بواسطة شهادات يمكن تحميل نموذجها إلكترونيا من طرف الخاضع للضريبة المستفيد من الإعفاء أو من شهادة الشراء بالإعفاء من الرسم على القيمة المضافة"؛

- نصت المادة 67 من نفس القانون المذكور أعلاه على أنه³ " تُستبدل عبارة تُقدم الإدارة الجبائية استمارة التصريح بعبارة تُقدم الإدارة الجبائية استمارة التصريح الممكن تسليمها إلكترونيا في المواد ذات الصلة في مختلف القوانين الجبائية"؛

كما نشرت وزارة المالية على موقعها الإلكتروني عدة إجراءات من شأنها التعميم للالتزامات الجبائية الإلكترونية لفئة الخاضعين للضريبة وفق نظام الربح الحقيقي وعليه فإنه يتعين على المكلفين بالضريبة الذين يحققون أرباحا مهنية تخضع للضريبة حسب نظام الربح الحقيقي أن يكتبوا بعنوان السنة أو السنة المالية السابقة التصريح الخاص بمبلغ ربحهم الصافي وكذا كشفا تلخيصيا سنويا يحتوي على المعلومات التي يجب أن تستخرج من التصريح والكشوف المرفقة، كما يتعين على الأشخاص المعنويين المشار إليهم في المادة 216 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة أن يكتبوا إلكترونيا كشفا تلخيصيا سنويا يتضمن المعلومات التي يجب أن تستقى من التصريح السنوي للنتائج والكشوف المرفقة.

مع الإشارة أن نظام الدفع الإلكتروني لم يتم إطلاقه إلا في نهاية عام 2016 والذي سمح للمؤسسات بدفع ضرائبها عن طريق هذا النظام في إطار عصرنة الإدارة الجبائية¹، وهناك طريقتين في استعماله:

¹ الجريدة الرسمية عدد 42 المؤرخة في 27 جويلية 2008، المادة 23، المطبعة الرسمية، الجزائر، ص 8-9.

² الجريدة الرسمية عدد 77 المؤرخة في 29 ديسمبر 2016، المادة 34، المطبعة الرسمية، الجزائر، ص 21.

³ الجريدة الرسمية عدد 77، نفس المرجع السابق، ص 31.

الفصل الثاني: دراسة تحليلية لأهم التحصيلات الجبائية في ظل التحول الرقمي للإدارة الجبائية بالأغواط

• **التحويل:** حيث أنه بمجرد ارسال التصريح إلكترونيا ينشأ الأمر بالتحويل ليتم اقتراحه على المكلف بالضريبة لطباعته ومن ثمة يتلقى وصلا بالاستلام متاح للمكلف بالضريبة لتحميله ثم يقوم هذا الأخير بتقديم الأمر بالتحويل في نسختين للبنك الذي يتعامل معه لتنفيذ العملية؛

• **الدفع الإلكتروني:** حيث أنه بمجرد ارسال التصريح ينشأ الأمر بالتحويل غير مادي ويقترح على المكلف بالضريبة تحميله حيث يقوم هذا الأخير بتعبئة الأمر بالتحويل في نظام المصرف الإلكتروني للبنك الذي يتعامل معه لتنفيذ العملية، وفي كلتا الحالتين الإجراء غير المادي المتعلق بإظهار البيانات يسمح بعد يومين بإنهاء الإجراء وبالتالي تحديث البوابة وعليه يتم إبلاغ المكلف بالضريبة بنتيجة الإجراء عبر فضائه الخاص².

ب- **فيما يخص التوقيع الإلكتروني:** تطرق المشرع الجزائري في المادة 323-1 من القانون المدني على أنه³ "يعتبر الإثبات بالكتابة في الشكل الإلكتروني كالإثبات بالكتابة على الورق، بشرط إمكانية التأكد من هوية الشخص الذي أصدرها، وأن تكون معدة ومحفوظة في ظروف تضمن سلامتها". وعليه يكون المشرع الجزائري قد سوي بين الكتابة الإلكترونية والكتابة العادية من حيث حجية الإثبات، مما يؤكد أن الوثيقة الإلكترونية أو المحرر الإلكتروني جاءت نتيجة لاستخدام الوسائل الإلكترونية عبر شبكة الإنترنت وإتمام معظم التصرفات القانونية من خلالها.

المطلب الثاني: مراحل تجسيد نظام التصريح الجبائي الإلكتروني " جباتيك "

يعد إنشاء نظام المعلوماتية للمديرية العامة للضرائب " جباتيك " خطوة هامة بالنسبة للإدارة الجبائية وقد تم تحقيقه بفضل تعزيز القاعدة التكنولوجية وترقية الخدمات عن بعد وتحسين ظروف المؤسسات وترقية التحضر الجبائي ، ومن أجل مساهمة التوسع المستمر الذي يشهده العالم الرقمي تبذل الإدارة الجبائية جهودا مضيئة لتكون مؤسسة مبدعة ومبتكرة تستجيب للتطورات التكنولوجية، وقد حددت أولوية كبرى لعصرنة قطاعها التي بدأت ثمارها الأولى تظهر على مستوى 22 مركزا للضرائب وسيتم تعميمها على المراكز الجوارية للضرائب⁴، فكانت الانطلاقة الأولى من مركز الضرائب بباب الزوار في الجزائر العاصمة في 04 أفريل 2017 ، ليتم توسيع العملية وتعميمها لتشمل جميع مراكز الضرائب والمراكز الجهوية للضرائب عبر مختلف ولايات الوطن⁵، لهذا تم وضع رزنامة عمل لتطبيق نظام المعلوماتية الإلكتروني "جباتيك" نوضحها من خلال الشكل التالي:

¹ أحسن ركي وسمير عماري، واقع وآفاق عصرنة الإدارة الضريبية في الجزائر، مجلة أرصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية، مجلد 03، عدد 01 جوان 2020، ص-ص 21-36، ص 29.

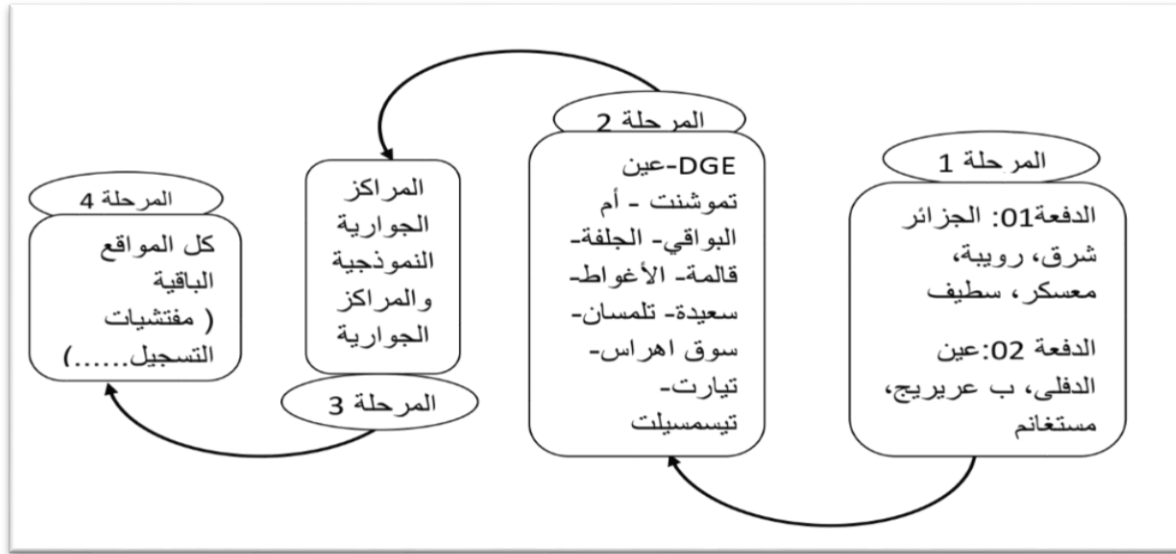
² تومي يمية وبن عمار منصور، الإدارة الجبائية الإلكترونية ركيزة أساسية لتفعيل الرقابة الجبائية، مرجع سبق ذكره، ص 244.

³ الجريدة الرسمية العدد 44 في 26 جويلية 2005، قانون رقم 05 / 10 المؤرخ في 20 جويلية 2005، يعدل ويتمم الأمر رقم 75 / 58 المؤرخ في 26 سبتمبر 1975 والمتضمن القانون المدني، المادة 44، 2005، ص 24.

⁴ ريمادلية عبد الله سفيان، دور الإدارة الإلكترونية في تطوير الخدمة العمومية والمرافق العام في الجزائر رقمنة الإدارة الضريبية نموذجا، المؤتمر العلمي الدولي حول النظام القانوني للمرفق العام الإلكتروني واقع – تحديات – افاق يومي 26-27 نوفمبر 2018 جامعة المسيلة، ص 04.

⁵ نشرة المديرية العامة للضرائب، إطلاق النظام المعلوماتي الجديد للمديرية العامة للضرائب، مرجع سبق ذكره، ص 05.

الشكل رقم (02-05): رزنامة تطبيق نظام المعلومات " جباتيك "



فلة محتال وأحمد بساس، أثر تطبيق نظام التصريح الإلكتروني في المراقبة الجبائية الشكلية، دراسات العدد الاقتصادي، المجلد 11 العدد 02، 2020، ص 65

أولاً: شروط الولوج لخدمة "جباتيك"

لإعمال هذا النظام يجب على كل مكلف بالضريبة أن يقوم بتقديم طلب لفتح حساب خاص به عن طريق الاتصال بالمديرية المعنية للتسجيل وإجراء عملية التصريح الجبائي بالطريقة الالكترونية، مع ضرورة إرفاق الطلب بكشف الحساب البنكي، وبعد هذه العملية يتحصل المكلف على حساب خاص به ومن خلاله يمكنه الولوج إلى المنصة لإجراء عملية التصريح، ويتم تجديد التسجيل آليا كل سنة، إلا في حالة رغبة المكلف إلغاء الانخراط أين يجب عليه تقديم طلب لذلك.¹

ثانياً: امتيازات النظام المعلوماتي "جباتيك"²

بالنسبة للإدارة:

- التشغيل الآلي الكلي لجميع الإجراءات الإدارية بدءاً من استقبال المكلف بالضريبة وصولاً إلى الوعاء والتحويل وتسيير الملف الجبائي؛
- التبادل السريع للمعلومات بين المصالح ومع مختلف المصالح المؤسساتية من خلال تطوير واجهات متعددة؛
- رقمنة عمليات تسيير المادة الضريبية؛
- التشغيل الآلي لعمليات المحاسبة: عمليات الخزينة، توزيع الرسم على النشاط المهني والحساب الفعلي للمبلغ الرئيسي للتصريح والتعريف بالمكلفين بالضريبة؛

¹ د. فهيمة بلول، الإدارة الالكترونية ودورها في تفعيل الأداء الضريبي (جباتيك، مساهماتك نموذجاً)، المجلة النقدية للقانون والعلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة تيزي وزو، المجلد 17 العدد 02 السنة 2022، ص 404

² نشرة المديرية العامة للضرائب، إطلاق النظام المعلوماتي الجديد للمديرية العامة للضرائب "جباتيك"، رقم 85/2017، ص 07

الفصل الثاني: دراسة تحليلية لأهم التحصيلات الجبائية في ظل التحول الرقمي للإدارة الجبائية بالأغواط

- رقمنة التبليغات الموجهة للمكلفين بالضريبة مع إعطاء للمحققين إمكانية القيام بعملية مقارنة بين المعلومات الواردة بعد إنشاء العرائض؛
- الحصول على جداول في الوقت المناسب والتي من شأنها أن تسمح بتقييم أداء المصالح ومتابعة مستوى التحصيل حسب صنف الضرائب وقطاع النشاط؛
- تقديم معطيات تلخيصية موثوقة للدراسات الاستشرافية والتحليلية واتخاذ القرارات؛
- تقليص تكاليف الطلبات المتعلقة بالمطبوعات الجبائية

بالنسبة للمكلفين بالضريبة:

- تعتبر بوابة التصريح الإلكتروني حلا يسمح للمكلفين بالضريبة بما يلي:
- إجراء العمليات من المقر مع المديرية العامة للضرائب وتجنب التنقلات من أجل تقديم التصريحات الجبائية؛
- الولوج إلى الإدارة الجبائية 24/24 ساعة خلال كامل أيام الأسبوع؛
- تزويد المكلف بالضريبة بالمعلومات حول رزنامته الجبائية المحينة مع التزاماته الجبائية؛
- الولوج إلى استماراته التصريحية المودعة والاطلاع عليها؛
- الدفع عن طريق الانترنت لضرائبه ورسومه؛
- الاطلاع على دينه الجبائي الكلي؛
- طلب الشهادات الجبائية؛
- تقديم طعون (طعون ولائية، تخفيض مشروط... وغيرها)؛
- طلب امتيازات جبائية.

المطلب الثالث: البوابة الجديدة "مساهمتيك"

تعمل الإدارة الجبائية على تنفيذ برنامج عصرنة القطاع والذي لا يزال قيد الإنشاء، بحيث يهدف هذا الأخير بشكل أساسي إلى تحسين العلاقة بين الإدارة الجبائية والمكلف بالضريبة وآخر ما تم انشاؤه في إطار برنامج العصرنة هو بوابة "مساهمتيك" التجربة الجديدة في الإجراءات عن بعد.

أولاً: التعريف بالبوابة الجديدة مساهمتيك

تعتبر بوابة مساهمتيك تجربة جديدة في الإجراءات عن بعد الغرض منها تسهيل الإجراءات الإدارية وتبسيط القيام بالالتزامات الجبائية للمكلفين بالضريبة من خلال السماح لهم بالتصريح ودفع الضرائب عبر الإنترنت، حيث يتم إدراج بوابة مساهمتيك على مستوى قباضات الضرائب التابعة للمديريات الولائية للضرائب التي لا تتوفر على مركز للضرائب ولا على مركز جوارى للضرائب حيز الخدمة لقد اختارت المديرية العامة للضرائب التعميم التدريجي لبوابة مساهمتيك على مستوى قباضات الضرائب.

ثانيا: شروط انخراط في خدمة "مساهتك"

من أجل الانخراط في الخدمة ينبغي على المكلف بالضريبة سواء كان شخصا طبيعيا أو معنويا أن يسعى أمام مصلحة الضرائب المختصة من أجل تقديم طلب الانخراط حسب النموذج المحدد، ويتم فتح حساب خاص له في المنصة يتمكن من خلاله الولوج للمنصة والقيام بمختلف العمليات الضريبية لاسيما التصريح الجبائي أو الدفع الإلكتروني باستعمال بطاقة التأمين أو البطاقة الذهبية وفيما يخص إجراءات الاستفادة من الخدمة فينبغي على المكلف الدخول إلى الفضاء الخاص مع تشغيل خدمة الإجراءات عن بعد، واختيار نوع الخدمة سواء التصريح أو الدفع، ففي حالة رغبة المكلف التصريح بمداخله يقوم باختيار نوع النموذج الخاص بطبيعة النشاط الخاضع للضريبة مثل سلسلة التصريح G50 أو G12 حسب الحالة، وعند إتمام عملية التصريح يتم إرساله ويحول إلى قسم الدفع، بالإضافة إلى ضرورة ملأ حقول طلب التوطين البنكي وما يميز خدمة مساهمتك أنها تمنح للمكلف إمكانية الدفع الضريبة إلكترونيا دون عناء التنقل إلى قبضة الضرائب المختصة، مما يسهل ويساهم في تحصيل الديون الضريبية ويخفف الضغط على موظفي المصالح الضريبية.¹

ثالثا: مزايا البوابة الجديدة مساهمتك

حرصت الإدارة الجبائية من خلال البوابة الجديدة مساهمتك تحقيق العديد من المزايا نذكر منها على الخصوص الآتي:

- خدمات البوابة مجانية؛
- تتميز بقدر كبير من الجاهزية وسهولة الولوج إليها؛
- تبادل البيانات بين المكلف بالضريبة والبوابة يتم بصفة آمنة؛
- ترفق خدمة التصريح عن بعد بمساعدة سهلة الاستخدام من شأنها تجنب أخطاء الحساب والأخطاء المطبعية الناتجة عن الإجراءات الورقية؛
- بمجرد إرسال التصريح يتم تحويله إلى قسم "الدفع" ويعتبر ذلك إعلان ضمان الاستلام الصحيح للتصريح الضريبي من طرف المصالح الجبائية، بعد ذلك يقوم المكلف بالضريبة بالتسديد عن بعد للضرائب والرسوم بها عبر الإنترنت؛
- يمكن للمكلف دفع مستحقاته باستخدام بطاقة الإتمان أو البطاقة الذهبية وبمجرد نجاح العملية يتم إبلاغه بنتيجة الإجراء من خلال استلام إيصال الدفع على مستوى فضائه الخاص.²

¹د. فهمة بلول، الإدارة الإلكترونية ودورها في تفعيل الأداء الضريبي (جبائتك، مساهمتك نموذجا)، مرجع سبق ذكره، ص 405-406

² <https://www.mfdgi.gov.dz/index.php/ar/>

المبحث الثالث: واقع الرقمنة بقباضات الضرائب بالأغواط

حتى يتسنى لنا الوقوف على واقع الرقمنة بقباضات الضرائب بالأغواط تطلب منا القيام بزيارات ميدانية على مستوى نيابة المديرية للتحويل، وكذا المركز الوحيد للضرائب، في حين استبعدنا المراكز الجوارية لعدم وجود مقررات انشائها وانعدام التحول الرقمي بها، وتدعيما لهذه الزيارات ومن أجل الحصول على بعض الإجابات للعديد من التساؤلات قمنا بإجراء مقابلة مع مسؤول نيابة المديرية للتحويل سردناها بالمطلب الثالث لهذا المبحث

المطلب الأول: عرض مستوى الرقمنة بقباضة مركز الضرائب بالأغواط

مستوى الرقمنة بقباضة مركز الضرائب بالأغواط تعرف تأخر كبير مقارنة بالمستوى الذي وصلت إليه بعض القباضات الأخرى وهذا راجع للاضطرابات المستمرة بالنظام المعلوماتي (جبائتيك) ونقص الإمكانيات المادية والبشرية المتخصصة في مجال الإعلام والاتصال، ويمكن عرض بعض مراحل الرقمنة بقباضة مركز الضرائب على النحو التالي:

أولاً-نظام تخطيط موارد المؤسسة SAP

« **Systems, Applications and Products in data processing. SAP** »، هذه النظام من إنشاء الشركة أمانية للمعلوماتية و هو نظام معلوماتي يقوم بالتنسيق بين جميع الموارد والمعلومات والأنشطة اللازمة لإتمام الإجراءات المراد وضعها في مجالات متعددة كالمحاسبة و_الموارد البشرية في المؤسسة، فهو من فئة برامج إدارة الأعمال، و يتكون من مجموعة من التطبيقات، التي تستخدم لجمع البيانات من أنشطة المؤسسة وتخزينها وإدارتها وتفسيرها، و يسهل تخطيط موارد المؤسسات و تدفق المعلومات بين جميع وظائف الأعمال ويدير الاتصالات مع أصحاب المصلحة الخارجيين، و يتميز أنه نظام تشغيل موزع يربط مركز الضرائب بالأغواط بالمديرية العامة للضرائب و باقي مراكز الضرائب الأخرى التي تتوفر على نظام « SAP » و جبائتيك، يمتلك وسائل اتصال خاصة به و هو مخصص للاستعمال الداخلي للمصالح الجبائية، و أكثر تطبيقاته موجودة بقباضة الضرائب ، و يهدف هذا النظام لإدارة جميع عمليات الإدارة من خلال منصة واحدة، و إلى تقليص التدخل اليدوي للأعوان، و يسمح بالوصول الفوري و في الوقت اللازم للمعلومات و تقييد الوصول للمعلومات وفق نظام مبني على السلم الإداري و التنظيمي لكل عون مستعمل.

ثانياً-نظام جبائتيك

أصبح التطبيق جبائتيك متوفر في مركز الضرائب بالأغواط بتاريخ 2018/08/04 وهو عبارة عن تطبيق معلوماتي مخصص للمكلف من أجل التواصل الدائم مع المصالح المختلف للإدارة الجبائية، فهو عبارة عن أرضية بالانترنت يمكن للمكلف من خلالها الولوج إلى حسابه الخاص، والاستفادة من العمليات المتاحة عبر الخط، مثل إيداع التصريح (G50) وبالتالي علاقة إلكترونية مباشرة بين بمركز الضرائب والمكلف.

ثالثا-إنشاء نافذة ولوج رقمي جبايتك للمكلف

حتى يتمكن المكلف من الاستفادة من خدمات جبايتك سواء كان شخص طبيعي أو معنوي، والتابع لمركز الضرائب، يتطلب المرور بالمراحل التالية:

- بمصلحة الاستقبال يودع المكلف ملفه الإداري (وثائق تعريفية بالمكلف، نشاطه، ... إلخ)؛
- الحصول على رقم التعريف الجبائي من خلال الموقع الإلكتروني (nifenligne.mfdgi.gov.dz)؛
- يوجه الملف إلكترونيا إلى إحدى المصالح الأربعة تبعا لنشاط المكلف (مصلحة جباية القطاع الصناعي، مصلحة قطاع البناء والأشغال العمومية، مصلحة القطاع التجاري وقطاع الخدمات، مصلحة جباية المهن الحرة)؛

- تمنح المصالح المركزية الرقم السري للمكلف للولوج بكل أمان لحسابه، ومن خلالها يقوم بالتصريح عبر الخط ويصبح محصى على مستوى مركز الضرائب محليا وعلى مستوى برنامج جبايتك وطنيا؛
- تقوم هذه المصالح بفتح حساب للمكلف تحت اسم شريك الأعمال (Business Partner BP)؛
- مع الإشارة إلى أن (Business Partner BP) يتكون من عشرة (10) أرقام وهو رقم وطني وحيد يتضمن مختلف الضرائب والرسوم التي يمكن أن يخضع لها هذا المكلف، كما أنه بفتح هذا الحساب يصبح للمكلف حق الاستعمال والمعالجة ولإدارة الجبائية حق الاطلاع عليه سواء محليا على مستوى مركز الضرائب الأغواط، أو وطنيا للمصالح الجبائية المجهزة بخدمة جبايتك.

رابعا-مستوى الرقمة بمصلحة الصندوق

مصلحة الصندوق تتعامل إلكترونيا، مهما كانت طريقة التسديد للحقوق من طرف المكلف. حيث أن التصريحات الدورية (G50) تتم عبر الحساب الشخصي للمكلف (BP) والتي من خلالها تحدد له المبلغ الإجمالي الواجب دفعه إلكترونيا، من حقوق وعقوبات و غرامات، كما يمكن للمكلف أن يتقرب من مصلحة الصندوق لتسديد ما عليه من ضرائب حسب الطريقة التي يفضلها (نقدا أو بشيك أو بتحويل إلى حساب الجاري لقابض الضرائب)، أما بالنسبة للمكلفين الذين لم يحصلون على حسابهم لإيداع تصريحاتهم الدورية فيتم التصريح إلكترونيا عبر حساب خاص، مع الإشارة إلى أنه في نهاية فترة العمل المسائية تقوم مصلحة الصندوق ، بإغفال الحسابات و تسجل القيود المحاسبية إلكترونيا و ترسلها بنفس الوسيلة الآلية إلى مصلحة المحاسبة.

خامسا-مصلحة المحاسبة

هذه المصلحة تصب فيها كل العمليات المالية و المحاسبية التي تقوم بها القباضة، فهي التي تقوم بتجميع الحسابات، فرزها وتوزيعها، سوء تلك الخاصة بالإيرادات أو النفقات، مع العلم أن المحاسبة الإلكترونية متوفرة إلا أنها غير مستعملة من مصلحة المحاسبة بمركز الضرائب الأغواط، و يرجع ذلك حسب قابض الضرائب إلى عدم إتقان الطريقة الإلكترونية للمحاسبة من طرف الأعوان من جهة، و من جهة أخرى لوجود نقائص في هذا النظام المعلوماتي و خاصة من حيث تحيينه بالتعديلات بحسب ما تتضمنه القوانين الجبائية، مما يضطر مصلحة المحاسبة استعمال المحاسبة التقليدية(اليدوية)، إلا أن

الفصل الثاني: دراسة تحليلية لأهم التحصيلات الجبائية في ظل التحول الرقمي للإدارة الجبائية بالأغواط

بعض من أعمال هذه المصلحة تتجزأ إلكترونيا كالتكفل الإلكتروني بشهادات الإلغاء أو التخفيض ومستخلص جداول الضرائب .

وعلى العموم رقمنة قباضات الضرائب بما فيهم قباضة مركز الضرائب بالأغواط عرف تطور ملحوظ مقارنة بباقي مصالح الوعاء، إلا أنها غير كافية خاصة فيما يتعلق بالتسديد الإلكتروني الذي لم يدخل حيز الخدمة بعد، كما أن هناك بعض مهام القباضة لا تستعمل النظام المعلوماتي لحد نهاية تربصنا بالقباضة.

المطلب الثاني: عرض وتحليل لأهم حصائل قباضات الضرائب بالأغواط (2018-2022)

بالرغم من أن المستوى المتدني للتحول الرقمي بقباضات الضرائب بالأغواط، إلا أنه يمكن عرض وتحليل أهم الحصائل خلال الفترة الممتدة من 2018 إلى 2022، مع الإشارة إلى أن سنة 2018 هي سنة بداية الرقمنة على الورق بهذه القباضات، غير أنها بالفعل بداية التحول من خلال توفير بعض أجهزة الإعلام والاتصال مع بعض التداريب للمورد البشري المشرف على عملية الرقمنة بمصالح التحصيل، كما نؤوه على أن الفترة الممتدة من سنة 2020 وإلى غاية 2022 تقريبا شهدت خلالها الجزائر ظروف صحية استثنائية بسبب جائحة فيروس كورونا زاداها ضعف الرقمنة بالإدارة الجبائية بالأغواط عامة وقباضات الضرائب خاصة، ضف إلى هذا انخفاض القدرة الشرائية للمواطنين، ارتفاع الأسعار، استراتيجية الدولة في الحد من استنزاف العملة الصعبة الناجم عن الفوضى في عمليات الإستيراد والذي نجم عنه التخلي عن العديد من الأنشطة التي كانت تضمن إيرادات لا يُستهان بها من الضرائب والرسوم، لهذا نلاحظ بعض النسب خلال هذه الفترة، متذبذبة ومتقاربة تارة و مستقرة تارة أخرى.

أولاً- عرض وتحليل حصيلة الضريبة على أرباح الشركات (IBS)

يمكن عرض وتحليل حصيلة الضريبة على أرباح الشركات (IBS) من خلال الجدول أدناه:

الجدول رقم (01-02): الإيرادات الجبائية للضريبة على أرباح الشركات (IBS) للفترة (2018-2022)

البيان	2018	%	2019	%	2020	%	2021	%	2022	%	مجموع
قباضة الأغواط	318157232	0,36	228307617	0,27	110112802	0,13	118034751	0,13	98559194	0,11	873201596
النسبة %	100	/	100	/	100	/	100	/	100	/	/
قباضة قصر الحيران	00	00	42000	0,65	13000	0,20	9000	0,14	00	00	64000
النسبة %	00	/	00	/	00	/	00	/	00	/	/
قباضة حاسي الرمل	00	00	00	00	00	00	6250	1	00	00	6520
النسبة %	00	/	00	/	00	/	00	/	00	/	/
قباضة أفلو	550	0,002	37500	0,18	00	00	168764	0,81	00	00	206814
النسبة %	00	/	00	/	00	/	00	/	00	/	/
بقباضة تاجموت	00	00	00	00	00	00	00	00	00	00	00
النسبة %	00	/	00	/	00	/	00	/	00	/	/
المجموع	318157782	100	228387117	100	110125802	100	118212515	100	98559194	100	/

المصدر: إعداد الطالبتين انطلاقا من الإحصائيات المتحصل عليها من طرف مديرية الضرائب بالأغواط

الفصل الثاني: دراسة تحليلية لأهم التحصيلات الجبائية في ظل التحول الرقمي للإدارة الجبائية بالأغواط

نلاحظ من خلال معطيات الجدول أعلاه أن نسبة التحصيل بقباضة الضرائب بالأغواط للضريبة على أرباح الشركات (IBS) على مدار الخمس سنوات هي 100 % والتي نراها عادية كون قباضة الأغواط متواجدة بمقر الولاية أين يتبع المجتمع الضريبي الخاضع للنظام الحقيقي والخاضع لهذه الضريبة لقباضة مركز الضرائب بالأغواط من جهة ، ومن جهة أخرى حصائل هذا النوع من الضرائب يعود كليا لخزينة الدولة، في حين تأخذ سنة 2018 حصة الأسد بتحقيقها نسبة 36 %، تليها سنة 2019 بحصيلة نسبتها 27 % لتتدرج هذه النسبة خلال السنوات 2020، 2021 و 2022 إلى النسب 13 % ، 13 % و 11 % للأسباب المذكورة أعلاه (أنظر تمهيد المطلوب).

ثانيا: عرض وتحليل حصيلة الضريبة على الدخل الاجمالي (IRG)

يمكن عرض وتحليل حصيلة الضريبة على الدخل الاجمالي (IRG) من خلال الجدول أدناه:
الجدول رقم (02-02): الإيرادات الجبائية للضريبة على الدخل الاجمالي (IRG) للفترة (2018-2022)

البيان	2018	%	2019	%	2020	%	2021	%	2022	%	مجموع
قباضة الأغواط	4853423753	0,18	5415271172	0,20	5394928360	0,20	5783993983	0,20	5471297911	0,20	26898915179
النسبة %	0,91	/	0,90	/	0,91	/	0,91	/	0,91	/	/
قباضة قصر الحيران	69173390	0,19	78151144	0,21	75349363	0,21	76775787	0,20	70801745	0,20	370251429
النسبة %	0,01	/	0,01	/	0,01	/	0,01	/	0,01	/	/
قباضة حاسي الرمل	51426085	0,20	68609111	0,27	46368740	0,19	41807631	0,17	41749893	0,17	249961460
النسبة %	0,01	/	0,01	/	0,01	/	0,01	/	0,01	/	/
قباضة أفلو	291724333	0,17	342936135	0,19	339799534	0,19	386900271	0,19	401996910	0,22	1763357183
النسبة %	0,05	/	0,06	/	0,06	/	0,06	/	0,07	/	/
قباضة تاجموت	52782880	0,20	61940152	0,23	49763861	0,19	51883004	0,20	47675859	0,20	264045756
النسبة %	0,01	/	0,01	/	0,08	/	0,01	/	0,01	/	/
المجموع	5318530414	100	5966907714	100	5906209858	100	6341360676	100	6033522318	100	/

المصدر: إعداد الطالبتين انطلاقا من الإحصائيات المتحصل عليها من طرف مديرية الضرائب بالأغواط

نلاحظ من خلال معطيات الجدول أعلاه أن نسبة التحصيل بقباضة الضرائب بالأغواط للضريبة على الدخل الاجمالي (IRG) على مدار الخمس سنوات هي 91 % والتي نراها عادية كون قباضة الأغواط متواجدة بمقر الولاية أين يتبع المجتمع الضريبي الخاضع للنظام الحقيقي والخاضع لهذه الضريبة لقباضة مركز الضرائب بالأغواط من جهة ، ومن جهة أخرى حصائل هذا النوع من الضرائب تعود نسبة منها كليا لخزينة الدولة، في حين نسبة التحصيل بالقباضات الخمسة للضريبة على الدخل الاجمالي (IRG) متقاربة جدا على مدار الخمس سنوات حيث تتراوح بين 18 % سنة 2018 و 22 % سنة 2021 ، كون هذا النوع من الضرائب جزء منه يتم اقتطاعه من المصدر كالضريبة على الرواتب والأجور، وجزء منه يعود للجماعات المحلية كالضريبة على العقارات، بالإضافة للأسباب المذكورة أعلاه (أنظر تمهيد المطلوب).

الفصل الثاني: دراسة تحليلية لأهم التحصيلات الجبائية في ظل التحول الرقمي للإدارة الجبائية بالأغواط

ثالثا- عرض وتحليل حصيلة الرسم على النشاط المهني (TAP)

يمكن عرض وتحليل حصيلة الرسم على النشاط المهني (TAP) من خلال الجدول أدناه:

الجدول رقم (02-03): الإيرادات الجبائية للرسم على النشاط المهني (TAP) للفترة من (2018-2022)

البيان	2018	%	2019	%	2020	%	2021	%	2022	%	مجموع
قباضة الأغواط	418465872	0,21	416159861	0,21	375454723	0,21	402280116	0,19	386831005	0,19	1999191577
النسبة %	0,78	/	0,84	/	0,89	/	0,85	/	0,91	/	/
قباضة قصر الحيران	3081859	0,40	978394	0,12	1009731	0,13	1079027	0,15	1455859	0,19	7604870
النسبة %	0,01	/	0,002	/	0,002	/	0,002	/	0,003	/	/
قباضة حاسي الرمل	82791079	0,31	58685270	0,22	54645328	0,21	47855403	0,18	21422497	0,08	265399577
النسبة %	0,15	/	0,12	/	0,01	/	0,10	/	0,05	/	/
قباضة أفلو	31387251	0,34	17229410	0,19	14931270	0,16	14510313	0,16	12457898	0,13	90516142
النسبة %	0,06	/	0,03	/	0,03	/	0,03	/	0,02	/	/
قباضة تاجموت	1036686	0,10	1724093	0,16	1002034	0,09	4083999	0,39	2430921	0,23	10277733
النسبة %	0,002	/	0,003	/	0,002	/	0,01	/	0,005	/	/
المجموع	536762747	100	494777028	100	447043086	100	469808858	100	424598180	100	/

المصدر: إعداد الطالبتين انطلاقا من الإحصائيات المتحصل عليها من طرف مديرية الضرائب بالأغواط

نلاحظ من خلال معطيات الجدول أعلاه أن نسبة التحصيل بقباضة الضرائب بالأغواط للرسم على النشاط المهني (TAP) على مدار الخمس سنوات هي محصورة بين 78 % سنة 2018 و 91 % سنة 2022 وهي تمثل حصة الأسد خلال فترة الدراسة كون قباضة الأغواط متواجدة بمقر الولاية أين يتبع المجتمع الضريبي الخاضع للنظام الحقيقي والخاضع لهذا الرسم لقباضة مركز الضرائب بالأغواط من جهة ، ومن جهة أخرى حصائل هذا النوع من الرسوم يعود كليا للجماعات المحلية، في حين نسبة التحصيل بالقباضات الخمسة للرسم على النشاط المهني (TAP) متذبذبة تارة ومستقرة تارة أخرى على مدار الخمس سنوات حيث تتراوح بين 09 % سنة 2020 بقباضة تاجموت و 40 % سنة 2018 بقباضة قصر الحيران ، كون هذا النوع من الضرائب يعود كليا للجماعات المحلية كما يتضمن الرسم على النقل عبر الأنابيب الذي معدله 3 % وتعود عوائده للبلديات التي تمر بها هذه الأنابيب كما هو الشأن لبلديات الأغواط، قصر الحيران و تاجموت التي حققت قباضتهم أكبر حصيلة مقارنة بباقي القباضات، بالإضافة للأسباب المذكورة أعلاه (أنظر تمهيد المطلب).

الفصل الثاني: دراسة تحليلية لأهم التحصيلات الجبائية في ظل التحول الرقمي للإدارة الجبائية بالأغواط

رابعاً- عرض وتحليل حصيلة الرسم على القيمة المضافة (TVA)

يمكن عرض وتحليل حصيلة الرسم على القيمة المضافة (TVA) من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (02-04): الإيرادات الجبائية الرسم على القيمة المضافة (TVA) للفترة (2018-2022)

البيان	2018	%	2019	%	2020	%	2021	%	2022	%	مجموع
قباضة الأغواط	318157232	0,21	336090944	0,22	250344688	0,16	265632215	0,17	343974789	0,22	1514199868
النسبة %	100	/	100	/	0,97	/	0,96	/	0,98	/	/
قباضة قصر الحيران	185234	0,04	22851	0,00	9030	0,00	4165515	0,00	23610	0,00	4406240
النسبة %	00	/	00	/	00	/	0,02	/	00	/	/
قباضة حامي الرمل	229542	0,02	273598	0,03	6843000	0,75	1192536	0,13	534831	0,06	9073507
النسبة %	00	/	01	/	0,03	/	00	/	00	/	/
قباضة أفلو	435102	0,07	468282	0,07	454784	0,07	2610738	0,43	1975972	0,33	5947578
النسبة %	00	/	00	/	00	/	0,01	/	0,01	/	/
قباضة تاجموت	320897	0,08	181997	0,04	64235	0,01	1394781	0,37	1743817	0,47	3705727
النسبة %	00	/	00	/	00	/	0,01	/	0,01	/	/
المجموع	319328007	100	337037672	100	257715737	100	274995785	100	346683519	100	/

المصدر: إعداد الطالبتين انطلاقاً من الإحصائيات المتحصل عليها من طرف مديرية الضرائب بالأغواط

نلاحظ من خلال معطيات الجدول أعلاه أن نسبة التحصيل بقباضة الضرائب بالأغواط للرسم على القيمة المضافة (TVA) على مدار الخمس سنوات هي محصورة بين 96 % سنة 2021 و 100 % سنتي 2018 و 2019 وهي تمثل حصة الأسد خلال فترة الدراسة كون قباضة الأغواط متواجدة بمقر الولاية أين يتبع المجتمع الضريبي الخاضع للنظام الحقيقي والخاضع لهذا الرسم لقباضة مركز الضرائب بالأغواط من جهة ، ومن جهة أخرى حصائل هذا النوع من الرسوم يعود جزء كبير منه لخزينة الدولة، في حين نسبة التحصيل بالقباضات الخمسة للرسم على القيمة المضافة (TVA) مستقرة بقباضة الأغواط حيث تتراوح بين 16 % سنة 2020 و 22 % سنتي 2019 و 2022 ، ومتذبذبة بباقي القباضات على مدار الخمس سنوات حيث تتراوح بين 00 % سنتي 2019 و 2020 بقباضة قصر الحيران و 96 % سنة 2021 بنفس القباضة ، كون هذا النوع من الرسوم يعود جزء كبير منه لخزينة الدولة ، بالإضافة للأسباب المذكورة أعلاه (أنظر تمهيد المطلب).

الفصل الثاني: دراسة تحليلية لأهم التحصيلات الجبائية في ظل التحول الرقمي للإدارة الجبائية بالأغواط

خامسا- عرض وتحليل حصيلة الضريبة الجزافية الوحيدة (IFU)

يمكن عرض وتحليل حصيلة الضريبة الجزافية الوحيدة (IFU) من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (02-05): الإيرادات الجبائية للضريبة الجزافية الوحيدة (IFU) للفترة من (2018-2022)

البيان	2018	%	2019	%	2020	%	2021	%	2022	%	مجموع
قباضة الأغواط	161330135	0,22	186003731	0,25	146206804	0,20	116545242	0,16	112903058	0,15	722988970
النسبة %	0,67	/	0,67	/	0,65	/	0,58	/	0,62	/	/
قباضة قصر الحيران	7126914	0,16	10743729	0,24	8752873	0,20	9076148	0,20	7979067	0,18	43678731
النسبة %	0,01	/	0,04	/	0,04	/	0,05	/	0,04	/	/
قباضة حاسي الرمل	12514318	0,21	14144896	0,24	8793696	0,15	13371560	0,23	9209498	0,15	58033968
النسبة %	0,05	/	0,05	/	0,04	/	0,07	/	0,05	/	/
قباضة أفلو	44343913	0,19	52603574	0,22	49670201	0,21	46120907	0,19	40580166	0,17	233318761
النسبة %	0,18	/	0,18	/	0,22	/	0,23	/	0,22	/	/
قباضة تاجموت	13692795	0,22	13840707	0,22	10401443	0,16	14203611	0,23	9062801	0,14	61201357
النسبة %	0,06	/	0,05	/	0,05	/	0,07	/	0,01	/	/
المجموع	239008075	100	277336637	100	223825017	100	199317468	100	179734590	100	/

المصدر: إعداد الطالبتين انطلاقا من الإحصائيات المتحصل عليها من طرف مديرية الضرائب بالأغواط

نلاحظ من خلال معطيات الجدول أعلاه أن نسبة التحصيل بقباضة الضرائب بالأغواط للضريبة الجزافية الوحيدة (IFU) على مدار الخمس سنوات هي محصورة بين 58 % سنة 2021 و 67 % سنتي 2018 و 2019 وهي تمثل حصة الأسد خلال فترة الدراسة كون قباضة الأغواط متواجدة بمقر الولاية أين يتبع أغلب فئات المجتمع الضريبي الخاضع لنظام الضريبة الوحيدة الجزافية (IFU) والخاضع لهذه الضريبة لقباضة مركز الضرائب بالأغواط من جهة ، ومن جهة أخرى حصائل هذا النوع من الضرائب يعود جزء كبير منه لخزينة الدولة، في حين نسبة التحصيل بالقباضات الخمسة للضريبة الجزافية الوحيدة (IFU) مستقرة على مستوى كافة القباضات ، كون هذا النوع من الضرائب يعود جزء كبير منه لخزينة الدولة ويخضع له كل المكلفين الذين لا يتجاوز رقم أعمالهم حد معين بما في ذلك الذين لا يُحققون أي من رقم الأعمال، حيث يخضعون للحد الأدنى المقدّر بـ 10.000 دج بالإضافة للأسباب المذكورة أعلاه (أنظر تمهيد المطلب).

المطلب الثالث: وضعية التحصيل الجبائي في ظل رقمنة الإدارة الجبائية بالأغواط

حتى يتسنى لنا الوقوف على صعوبات التحصيل الجبائي في ظل رقمنة الإدارة الجبائية بالأغواط قمنا بمقابلة مع أحد مسؤولي نيابة المديرية للتحصيل نسرد مضمونها على النحو التالي:

الطالبتين: السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته سيدتي الكريمة في رأيكم ما هو مستوى الرقمنة بالإدارة الجبائية التي تمارسنا بها مهامكم؟

مسؤول نيابة المديرية الفرعية للتحصيل: وعليكم السلام ورحمة الله تعالى وبركاته، لا يمكننا تحديد المستوى ولا أحد يمكنه تحديد مستوى الرقمنة بالإدارة الجبائية بالأغواط ، ولكن يمكن القول أنها بدأت الرقمنة في سنة 2018 فلحد الآن نواجه العديد من الصعوبات لترسيخ فكرة الرقمنة في عقولنا فلا أجهزة الإعلام والاتصال متوفرة بالشكل المطلوب ولا المورد البشري المتخصص موجود ، على كل حال الرقمنة موجودة على مستوى قباضة مركز الضرائب لكن تسيير ببطء شديد ، وتكاد تنعدم بالمراكز الجوارية لعدم تثبيت هذه الأخيرة بمقرارات لحد الساعة، فما زلت المفتشيات والقباضة كما كانت عليه في السابق فلا شيء تغير .

الطالبتين: ما مدى تأثير رقمنة الإدارة الجبائية في زيادة التحصيل الضريبي؟

مسؤول نيابة المديرية الفرعية للتحصيل: أكيد هناك تأثير لكن بالنسبة للإدارة الجبائية بالأغواط لم نجني ثمار التحول الرقمي بعد، حيث أن البداية الفعلية كانت في مارس 2023، لهذا من السابق لأوانه الإجابة على هذا السؤال.

الطالبتين: هل للرقمنة تأثير سلبي أو إيجابي على الإدارة الجبائية التي تمارسنا بها مهامكم؟

مسؤول نيابة المديرية الفرعية للتحصيل: أكيد تأثير إيجابي لكن بشرط أن تكون على أسس صحيحة أي من الناحية النظرية جيد، أما من ناحية تطبيقها فهو صعب على العموم لأن الانطلاقة كانت تواجهها بعض المشاكل والنقائص، فبالنسبة للإيجابيات نذكر على الخصوص الدفع عن بعد، تقديم التصريحات عن بعد، التقليل من الوقت...إلخ

الطالبتين: ما هي الصعوبات التي واجهتكم في تحصيل المستحقات الضريبية في ظل محدودية استعمال الرقمنة؟

مسؤول نيابة المديرية الفرعية للتحصيل: الصعوبات متعلقة بتاريخ القباضة من حيث تسييرها فقد تعاقب عليها العديد من القابضين الذين لم يستقروا في مناصبهم و هذا الأمر نجم عنه صعوبات عديدة في المتابعة الجدية، هذا من جهة، ومن جهة أخرى وجود عدد كبير من المكلفين يستحيل متابعتهم بالطرق الجبرية نظرا للنقص في العنصر البشري والمادي والتقني، زد على ذلك وجود ديون لمكلفين متوفين لم يتركوا أموال أو منقولات يمكن الحجز عليها ، بالإضافة إلى وجود مكلفين وهميين ترتب عنهم ديون جبائية ضخمة يستحيل تحصيلها فكان من الممكن حل جل هذه الصعوبات لو كانت الرقمنة مفعلة.

الفصل الثاني: دراسة تحليلية لأهم التحصيلات الجبائية في ظل التحول الرقمي للإدارة الجبائية بالأغواط

الطالبتين: ما مدى وعي المجتمع الضريبي بالتزاماتهم الضريبية؟

مسؤول نيابة المديرية الفرعية للتحصيل: إن المكلفين بالضريبة لا يلجؤون إلى القباضة طواعية إلا فئة قليلة منهم، فالأغلبية المترددة على مصالح القباضة مقصدهم الأساسي استخراج مستخلص الجداول الضريبية ليصطدموا بوجود مستحقات ضريبية على عاتقهم لا علم لهم بها، مما يضطرهم للدخول في نزاع مع الإدارة الجبائية لشطب ما يمكن شطبه بحسب ما لديهم من إثباتات والتي هي في الغالب غير مقنعة أمام الجهات المختصة، مما يدل على قلة الوعي الضريبي لدى الفئة الغالبة من المكلفين بالضريبة.

الطالبتين: ما مدى كفاءة الأعوان الضريبيين في تحصيل المستحقات الضريبية؟

مسؤول نيابة المديرية الفرعية للتحصيل: الحديث عن الكفاءة يجرنا إلى مشكلة نقص الأعوان المتخصصين في التحصيل، فالإدارة الضريبية عموماً تُعاني من نقص في المورد البشري، ناهيك عن قلة خبرتهم في مجال التحصيل الجبري، بالرغم من وجود برامج تكوين عديدة لكنها غير فعالة في الميدان.

الطالبتين: هل إجراءات التحصيل الجبرية مطبقة على أرض الواقع أم هي فقط حبر على ورق؟

مسؤول نيابة المديرية الفرعية للتحصيل: يمكن تطبيق إجراءات التحصيل الجبرية في أرض الواقع لكن في أغلب الأحيان لا نضطر إلى تطبيق كل المراحل الجبرية، حيث تقتصر العملية في مرحلتين على الأكثر وهي التنبيه و الحجز على الحسابات البنكية وهي أكثر الإجراءات الجبرية فعالية في التحصيل أين تُجبر العديد من المكلفين بالضريبة التماس تسديد المبالغ المدينين بها باكتتابهم لجداول تقسيط بعد التفاهم مع قابض الضرائب، غير أن العديد من المكتتبين لا يلتزمون بما تعهدوا به لتتوقف إجراءات المتابعة عند هذا المستوى وهذا بسبب انشغال مصالح المتابعة ببعض المهام الأخرى التي لا تكاد تنتهي لتعاقب الإجراءات التشريعية والتنظيمية ذات الصلة بالتحصيل الجبائي.

الطالبتين: في رأيك ما هو السبب في امتناع المكلفين عن التسديد حتى بعد تهديده بتطبيق الإجراءات الجبرية؟

مسؤول نيابة المديرية الفرعية للتحصيل: المكلف على دراية تامة انه في حال تقربه في أي وقت من إدارة الضرائب وإبدائه حسن النية في دفع المستحقات فسوف تتراجع إدارة الضرائب عن أي إجراء كانت ستأخذه في حقه وسوف تقدم له مجموعة من التسهيلات لاستيفاء ديونه ومن بينها إدراج رزنامة لتقسيط ديونه بصفة شهرية إلى حين تسديد كل ديونه اتجاه الإدارة الضريبية.

الطالبتين: هل رقمنة الإدارة الجبائية تعتبر حل ناجع للرفع من نسب التحصيل وتقادي الإجراءات الجبرية؟

مسؤول نيابة المديرية الفرعية للتحصيل: نظرا لعدم توفر الوسائل الخاصة بالرقمنة، بالإضافة إلى نقص وعي المكلفين من حيث استعمال هذا الأسلوب في التصريح والتسديد وتعودهم على الطريقة التقليدية، فإن رقمنة الإدارة الجبائية حلما قد لا يتحقق في المدى القريب، فمسؤولي قطاع الضرائب لا يُريدونه أن يتطور على الأقل في المرحلة الراهنة.

الفصل الثاني: دراسة تحليلية لأهم التحصيلات الجبائية في ظل التحول الرقمي للإدارة الجبائية بالأغواط

الطالبتين: ما هو سبب عدم جدوى إجراءات التحصيل الجبري عن طريق حجز مال المدين لدى الغير والمتمثل في حجز أرصدة المكلفين لدى البنوك؟

مسؤول نيابة المديرية الفرعية للتحصيل: يرجع عدم فعالية هذا الإجراء إلى حرص البنوك على كسب ثقة زبائنها وحماية أرصدتهم وهذا ما يتعارض مع القوانين المحافظة على مصالح الخزينة العمومية، بحيث أن البنوك لا تعطي أهمية للإشعارات المطلوبة من طرف القباضة، أكثر من هذا فهي تقوم بإعلام المكلفين بما تلقته من الإدارة الضريبية لئتم تجفيف أرصدتهم والامتناع عن تمويلها مرة أخرى.

الطالبتين: هل قمتن بإجراء غلق مؤقت لمحل تجاري ضمن اختصاصكم الإقليمي؟

مسؤول نيابة المديرية الفرعية للتحصيل: بالنسبة لإجراء الغلق المؤقت للمحلات التجارية وبالرغم من وجود تعليمات تحت القابضين على تنفيذ هذا الإجراء إلا إن قرار الغلق يترتب عليه مسؤولية بالنسبة للسلع الموجودة داخل المحل بالإضافة إلى نقص الأعوان الذين يمكنهم تطبيق هذا الإجراء

الطالبتين: في رأيكم هل إدارة الضرائب هي المسؤول الوحيد عن ضعف التحصيل وهل هناك تقصير في تنفيذ إجراءات التحصيل؟

مسؤول نيابة المديرية الفرعية للتحصيل: إن واقع التحصيل على مستوى قباضة مركز الضرائب هو عينة من التحصيل على مستوى كل قباضات الوطن التي تعاني من نفس الظروف ونفس المصاعب ولا يمكن تحميل قابض الضرائب المسؤولية لوحده فمسؤولية التحصيل تتقاسمها كل المصالح الجبائية من دون استثناء، المكلف بالضريبة عند إخلاله بالتزاماته الجبائية في مجال دفع مستحقاته الضريبية طوعية أو جبرا وباقي الإدارات خاصة المؤسسات المالية التي لا تتعاون بالقدر المطلوب.

الطالبتين: في رأيكم ما هي الطرق الناجعة لزيادة فعالية التحصيل؟

مسؤول نيابة المديرية الفرعية للتحصيل: لتحقيق ما سبق ذكره يجب توفر العناصر التالية:

- 1- الإسراع في رقمنة الإدارة الجبائية خاصة القباضات؛
- 2- توفير الوسائل المادية والبشرية الضرورية للقيام بعملية التحصيل؛
- 3- تحفيز الأعوان الذين يعملون في القباضات وذلك نظير المشقة التي يعانون منها والخطر الذي يتعرضون له خلال القيام بعملية المتابعة؛
- 4- ضرورة الاستقرار في سن التشريعات الضريبية حيث أن عدم الاستقرار يؤدي إلى الانحراف عن المهمة الأساسية للقباضة والانشغال بأعمال ترهق القابض وليس لها أي مردود.

خلاصة الفصل

إن رقمنة التحصيل الضريبي عموماً تحقق منافع كبيرة للإدارة الضريبية والمكلف على حد سواء، من خلال اختصار الجهد، التكاليف والوقت في عملية التحصيل وتبسيط كل إجراءاتها، وقد أثبتت تجارب بعض القباضات التي كانت سباقة في التحول الرقمي نجاحها وانعكاساتها على كفاءة التحصيل الضريبي وعمل الإدارة الجبائية عموماً، بينما تتعثر بعض القباضات في اللحاق بسبب التحديات التنظيمية والتقنية التي تواجهها، ومن خلال زيارتنا الميدانية على مستوى نيابة المديرية للتحصيل أظهرت على أن رقمنة أعمال قباضة الضرائب بالأغواط عرف تطور مقبول إذا قورنت بباقي المصالح الجبائية الأخرى، إلا أنها غير كافية و خاصة أن التسديد الإلكتروني لم يدخل حيز الخدمة بعد، و نظام معلوماتي غير مستعمل في جميع أعمال ومهام القباضة، مما يتطلب إدخال الرقمنة لكل من مصالح قباضة الضرائب بدون استثناء مع تفعيل التسديد الإلكتروني.

حاولنا من خلال دراستنا لموضوع أهمية رقمنة الإدارة الجبائية في تطوير التحصيل الضريبي، الإجابة على الإشكالية الرئيسية واختبار الفرضيات، حيث اتضحت الصورة على أن رقمنة التحصيل الضريبي يُحقق مزايا ومكاسب عديدة لكل من الإدارة الجبائية والمجتمع الضريبي على حد سواء من خلال اختصار الجهد والوقت، تخفيض تكاليف التحصيل، توسيع القاعدة الضريبية، تحسين أداء التحصيل الضريبي، دمج الاقتصاد غير الرسمي، تقليل التهرب الضريبي، تجنب النزاعات. إلخ، إلا أنه وبالرغم من كل المزايا والمكاسب التي توفرها الرقمنة مازال هناك تباطؤ في الإستفادة منها، وهذا ما لمسناه من الدراسة الميدانية للمديرية الولائية للضرائب بالأغواط.

فمن خلال الفصلين لهذه المذكرة، وانطلاقا من الفرضيتين الأساسيتين لها، وبالاتماد على المنهجية المشار إليها في المقدمة استطعنا استخلاص الآتي:

أولا-نتائج اختبار فرضيات الدراسة

-الفرضية الأولى والمتمثلة في أن هناك العديد من المزايا والمكاسب تجنيها مصالح التحصيل الضريبي عند تحولها الرقمي، فقد تحققت هاته الفرضية حيث توصلنا من خلال هذه الدراسة وفي جانبها النظري على توفير الصورة الكاملة للاستحقاقات الضريبية، المساعدة على استنباط توقعات دقيقة لمستوى الإيرادات الضريبية، بل والتحصيل الآني للضرائب إلكترونيا.

-فيما يخص الفرضية الثانية والمتمثلة في أن تأخر التحول الرقمي بمصالح قباضات الضرائب بالأغواط أدى إلى محدودية إجراءات التحصيل الجبائي بها، فقد تحققت هاته الفرضية حيث أظهرت الزيارة الميدانية على مستوى نيابة المديرية للتحصيل على أن رقمنة أعمال قباضة الضرائب بالأغواط عرف تطور مقبول إذا ما قورنت بباقي المصالح الجبائية الأخرى ، إلا أنها غير كافية و خاصة أن التسديد الإلكتروني لم يدخل حيز الخدمة بعد ، و نظام معلوماتي غير مستعمل في جميع أعمال ومهام القباضة، مما يتطلب إدخال الرقمنة لكل من مصالح قباضة الضرائب بدون استثناء مع تفعيل التسديد الإلكتروني.

ثانيا-نتائج الدراسة

لقد توصلت الدراسة للعديد من النتائج نذكر منها على الخصوص الآتي:

- 1.رقمنة التحصيل الضريبي تلعب دورا مهما في توسيع القاعدة الضريبية، ومحاربة التهرب الضريبي، وزيادة كفاءة الأداء الضريبي من خلال رقمنة التصريحات والتحصيل الضريبي؛
- 2.لاتزال بعض القباضات متأخرة في التحول الرقمي، فقد اكتفت البعض منها بتحقيق التصريح الالكتروني دون الوصول للتحصيل الالكتروني؛
- 3تواجه عملية التحول الرقمي في قطاع الضرائب عموما والتحصيل خصوصا جملة مهمة من الصعوبات والتحديات، من بينها صعوبة تكييف الإدارة البيروقراطية والموظفين مع التحولات الرقمية، صعوبة التزام المكلفين بالتصريحات الالكترونية وغيرها؛

4. رقمنة التحصيل الضريبي تتطلب رقمنة جميع مصالح الإدارة الجبائية، التصريحات، الدفع، الفوترة، وكل الإجراءات السابقة لعملية التحصيل؛
5. إن عصرنة الإدارة الجبائية واستخدامها نظام دفع التصريحات الجبائية الالكترونية سوف يعزز الثقة بين طرفي العلاقة الضريبية وزيادة التفاعل بينهما، مما يسهم في تحسين الحصيلة الجبائية؛
6. هناك العديد من الصعوبات تصطدم بها عملية الرقمنة ترجع أساسا في قلة الكفاءة وعدم القدرة في استخدام تكنولوجيا الإعلام والاتصال، مع غياب الوعي الكافي وتقبل هذا التغيير؛
7. أن تفعيل نظام دفع التصريحات الجبائية الالكترونية سيسهل الأمور على المكلف بالضريبة وقيامه بدفع الضرائب في وقتها مما يسمح له بتجنب العقوبات، وكذا تجنبه عناء التنقل.

ثالثا-الاقتراحات

إن النتائج التي توصلنا إليها تدفعنا إلى تقديم جملة من الاقتراحات نراها ضرورية وكفيلة بتفعيل رقمنة الإدارة الجبائية لزيادة تطوير التحصيل الضريبي نذكر منها على الخصوص الآتي:

- ✓ ضرورة الاهتمام أكثر بوسائل الدفع والسادد الالكتروني من خلال تفعيل الجهاز المصرفي لإتمام عملية التحصيل الجبائي باستيفاء الإيرادات العامة بواسطة التحويل المالي الالكتروني؛
- ✓ ضرورة تحسين وتطوير الشبكة الرقمية لخدمات الانترنت من أجل التوسع في استخدام تكنولوجيا المعلومات بكافة مكوناتها في مديرية الضرائب بغية تطوير العمل لضمان جهاز ضريبي كفء؛
- ✓ ضرورة وجود تنسيق وتعاون رقمي بين إدارة الضرائب والهيئات الأخرى؛
- ✓ إقامة الدورات التدريبية في مجال الإدارة الإلكترونية لجميع الموظفين لإيضاح مفهوم الإدارة الالكترونية لهم من أجل زيادة مساهمتهم في إنجاح عملية التحصيل الجبائي؛
- ✓ تطوير نظام المعلومات الجبائي الحالي حتى يُصبح أكثر فعالية يمد قابضي الضرائب بالمعلومات اللازمة والدقيقة في الوقت المناسب والمكان الملائم نظرا للأهمية التي تكتسبها هذه المعلومات في تحديد إجراء التحصيل الجبائي المناسب بحسب الحالة؛
- ✓ إعادة هيكلة الإدارة الضريبية على النحو الذي يسمح لها بالتعامل مع التطورات التكنولوجية بما يضمن زيادة كفاءة وفعالية الإدارة الجبائية؛
- ✓ إعادة النظر في التشريعات والقوانين الضريبية بما يتوافق مع التطورات الحاصلة في مجال الإدارة الالكترونية وعالم الاقتصاد الرقمي؛
- ✓ ضرورة حماية البيانات الخاصة بالمكلفين من أجل زيادة الثقة في النظام الضريبي الرقمي، وضمان أكبر قدر من التفاعل والالتزام؛
- ✓ ضمان توفر التدفق العالي للأنترنت بشكل يسمح بممارسة المعاملات الالكترونية بسهولة ويسر؛

- ✓ ضرورة تبني نظم الفوترة الالكترونية كآلية لدعم الإدارة الجبائية في محاربة الغش والتهرب الضريبي وتوسيع القاعدة الضريبية؛
- ✓ توفير البنية التحتية للإدارة الالكترونية على مستوى الإدارة الجبائية لولوج عالم الرقمنة بمعناه الحقيقي وتطبيقه بكفاءة وفعالية؛
- ✓ إيجاد إدارة عصرية فعالة ومرنة، لا تتمثل في الهياكل والتجهيزات فقط، بقدر ما يركز على نوعية الموارد البشرية، وإيجاد الأعوان الجبائيين ذوي الكفاءة العالية خاصة فيما يتعلق بأساليب متابعة المتقاعسين عن دفع مستحقاتهم الضريبية؛
- ✓ ضرورة إلمام عون الضرائب بمختلف مواد التشريع الضريبي، فعون الضرائب الذي يلم بهاته المواد يستطيع إيجاد الحلول والمخارج القانونية لمعالجة مشكلات التحصيل الجبائي؛
- ✓ العمل على نشر الوعي الضريبي لدى المكلفين بالضريبة بمختلف وسائل الإعلام؛
- ✓ إنشاء جسر معلوماتي بين الإدارات الضريبية والبنوك لتسهيل عملية التحصيل لمجمل الضرائب وتعزيز دور هذه البنوك بأحدث الوسائل والتقنيات لتسهيل إتمام هذه العملية وتوفير نظام آمن للدفع.

رابعا-آفاق الدراسة

في إطار الحديث عن أهمية رقمنة الإدارة الجبائية في تطوير التحصيل الضريبي، تُثار العديد من القضايا التي تحتاج إلى المزيد من البحث والتوسع ولهذا نقترح دراسة العناوين التالية كي تكون موضع أبحاث علمية في المستقبل:

- ✓ دور رقمنة قطاع الضرائب في الحد من التهرب الضريبي؛
 - ✓ دور إجراءات التحصيل الإلكتروني في زيادة وتطوير الإيرادات الجبائية.
- وبهذا نكون قد أتيينا على نهاية هذه الدراسة التي نتمنى أن نكون قد وُفّقنا فيها إلى الإجابة عما طرحناه من تساؤلات، فإن كانت الأولى فما التوفيق إلا بالله فالحمد والشكر لله.

قائمة المراجع

أولا- باللغة العربية

❖ الأطروحات والرسائل الجامعية

1. إغيت مسكينة وحמידوش ثنينة، إشكالية التحصيل الضريبي، بين امتيازات إدارة الضرائب وضمانات المكلف بالضريبة، مذكرة نيل شهادة الماستر، تخصص القانون العام للإعمال، منشورة، جامعة عبد الرحمان ميرة، بجاية، دفعة 2014.
2. إلياس كتشاوي، ظاهرة الغش والتهرب الضريبي وانعكاساتها على الاقتصاد الوطني، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، 2009.
3. إلياس لوزري ومحمد بوقريبة، رقمنة الإدارة الجبائية ودورها في التحصيل الضريبي دراسة حالة موظفي مركز الضرائب بجبل، مذكرة ماستر جامعة جبل، 2022.
4. بلقروم لهلالي وسلماني طارق، الرقمنة وتسهيل آليات الاتصال الداخلي في المؤسسات التربوية دراسة ميدانية بشأنوية الشهيد تيطوم يحي، مذكرة ماستر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2022.
5. حداد زكرياء، الرقابة الجبائية ومساهمتها في التحصيل الجبائي، دراسة حالة بمديرية الضرائب لولاية سكيكدة، مذكرة ماستر، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2017.
6. خبابة نور الإسلام وكريو نور الإسلام، طرق التحصيل الجبائي في الجزائر، مذكرة ماستر، جامعة محمد البشير الإبراهيمي، برج بوعرييج، 2021.
7. سهام لنصاري، نبيلة مسعودي، أهمية وقياس الأداء الضريبي في دعم عملية التحصيل، دراسة حالة المديرية الفرعية للتحصيل لولاية أدرار، الجزائر (2013-2018)، مذكرة نيل شهادة الماستر، في مالية المؤسسة، منشورة، جامعة العقيد أحمد دراية، أدرار، 2020.
8. شيلي إلهام، دور الإدارة الالكترونية في تطوير الأداء التنظيمي دراسة ميدانية لبعض مؤسسات تسيير الموانئ البحرية الجزائرية، أطروحة دكتوراه، جامعة سطيف، 2020.
9. صباح شارف ومروى كشرود، دور الرقمنة في عصنة الإدارة الجزائرية قطاع العدالة نموذجا، مذكرة ماستر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة العربي التبسي تبسة، 2020.
10. طوايبي جلييلة، دور الرقمنة في إدارة الموارد البشرية، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة مستغانم، 2022.
11. عبد الحكيم حططاش، دور تطبيق الحكومة الإلكترونية في الجزائر في تحسين إدارة العلاقة مع المواطن، أطروحة دكتوراه، 2018.

12. عبد الوهاب منصورية، دور أهمية مصلحة الضرائب في التحصيل الضريبي، مذكرة نيل شهادة الماستر، في مالية ونقود وتأمينات، منشورة، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، 2015.
13. قبائلي نور اليقين سمية وبن صخري قмир، دور الرقابة الجبائية في تحسين التحصيل الضريبي، دراسة حالة للمديرية الفرعية للرقابة الجبائية بولاية بسكرة، مذكرة ماستر، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2022.
14. قريش رزيقة ولهالي آسية، انعكاسات التحول الرقمي في زيادة الإيرادات الضريبية دراسة لآراء عينة من موظفي مصلحة الضرائب بالمسيلة، مذكرة ماستر، جامعة المسيلة، 2022.
15. كلثم محمد الكبيسي، متطلبات تطبيق الإدارة الإلكترونية في مركز نظم المعلومات التابع للحكومة الإلكترونية في دولة قطر، رسالة ماجستير، 2008.
16. مروة زحاف، دور رقمنة المالية العامة في زيادة التحصيل الضريبي، تجارب دولية رائدة بالإشارة إلى حالة الجزائر، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي بأم البواقي، 2020.
17. نبيلة براح ولحسن عزوزي، دراسة تحليلية لإجراءات تحصيل عائدات الجبائية المحلية (دراسة حالة المديرية الولائية للضرائب)، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الأغواط، 2022.

❖ المجالات

18. أحسن ركي وسمير عماري، واقع وآفاق عصنة الإدارة الضريبية في الجزائر، مجلة أرصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية، مجلد 03، عدد 01 جوان 2020.
19. أحمد بساس، محمد دوة، أهمية التحصيل الجبري في تعظيم الحصيلة الضريبية، دراسة تحليلية لإجراءات التحصيل الجبري وفق النظام الضريبي الجزائري، مجلة القانون العقاري، جامعة عمار ثليجي، الأغواط، العدد الخامس عشر، 2021.
20. إلياس شاهد وآخرون، تقييم تجربة تطبيق الحكومة الإلكترونية في الجزائر، المجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية والمالية، العدد 03، 2016.
21. بوزكري جيلالي، دور الإدارة الإلكترونية في تحسين جودة الخدمات الجبائية دراسة ميدانية بمركز الضرائب تيسميسيلت، مجلة جديد الاقتصاد، جامعة تيسميسيلت، العدد 1، 2021.
22. تومي يمية وبن عمارة منصور، الإدارة الجبائية الإلكترونية ركيزة أساسية لتنفيذ الرقابة الجبائية، رماح للبحوث والدراسات، العدد 37 نوفمبر 2019 محمد عباس محرز، اقتصاديات المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2003.

23. حميد بوزيدة ، جباية المؤسسات دراسة تحليلية في النظرية العامة للضريبة (الإصدار الطبعة الثانية). ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر .
24. حنيش أحمد، انعكاسات تطبيق الإدارة الإلكترونية على أداء الإدارة الجبائية في الجزائر، مجلة دراسات جبائية، المجلد 11، العدد 2، 2022، جامعة الجزائر.3
25. فهمية بلول، الإدارة الإلكترونية ودورها في تفعيل الأداء الضريبي (جبائتك، مساهمتك نموذجاً)،المجلة النقدية للقانون والعلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة تيزي وزو، المجلد 17 العدد 02 السنة 2022.
26. رمزي حموش وسامية بوضياف، فعالية عناصر الإدارة الجبائية الإلكترونية ودورها في تحسين الخدمات الجبائية، مجلة آفاق علوم الإدارة والاقتصاد، جامعة البليدة، العدد 1، 2021.
27. عائشة عبد المجيد حمدان الجندي، معوقات التحصيل الضريبي لدى بلديات المملكة الأردنية الهاشمية، مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية، المجلد (4)، العدد (2)، فبراير 2023، الجامعة الأردنية، الأردن، 2023.
28. فائزة بن حمو، الرقمنة وتسريع عجلة تحول الجزائر إلى دولة رقمية خلال أزمة كورونا، مجلة التنمية البشرية والتعليم للأبحاث التخصصية، المجلد 7، العدد 4، أكتوبر 2021، المعهد المالي للعلوم والتنمية، ماليزيا، 2021.
29. فلة محتال وأحمد بساس، أثر تطبيق نظام التصريح الإلكتروني في الرقابة الجبائية الشكلية (دراسة حالة المراكز الضريبية بالأغواط)، مجلة دراسات العدد الاقتصادي، المجلد 11، العدد 2، 2020، جامعة الأغواط.
30. قوادي محمد، رقمنة النظام الضريبي ودوره في دعم الرقابة الجبائية في الجزائر، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، جامعة الجلفة، العدد 2، 2022.
31. محمد حساب وجمال الدين بكيري، نموذج مقترح لتحسين التحصيل الضريبي بتطبيق منهجية ستة سيجما (دراسة حالة في الإدارة الضريبية بولاية الأغواط)، مجلة الاستراتيجية والتنمية، المجلد 10، العدد 5 (خاص)، أكتوبر 2020.
32. مفتاح فاطمة، بن حليلة هوارية، رقمنة التحصيل الضريبي في الدول العربية – الواقع والتحديات، المجلة الجزائرية للمالية العامة، المجلد 12، العدد 1، 2022.

❖ القوانين، الأوامر والقرارات

أ- الأوامر

33. الجريدة الرسمية العدد 47 في 19 جويلية 2006، قانون المالية التكميلي 2006، المادة 13.
34. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية العدد 47 في 15 جوان 2021، المتضمن تنظيم الإدارة المركزية لوزارة المالية، المطبعة الرسمية، الجزائر
35. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية العدد 47 في 15 جوان 2021، المتضمن تنظيم الإدارة المركزية لوزارة المالية، المطبعة الرسمية، الجزائر
36. محمد ساحل، المالية العامة، جسور للنشر والتوزيع، الجزائر، 2017.

ب- القوانين

37. أحمد أوعمر وبن بادة: أزيد من 7000 تاجر في البطاقة الوطنية للغشاشين، جريدة الخبر اليومي، 30 جويلية 2013 العدد 7148، الجزائر، 2013.
38. الجريدة الرسمية العدد 44 في 26 جويلية 2005، قانون رقم 05/ 10 المؤرخ في 20 جويلية 2005، يعدل ويتم الأمر رقم 75/ 58 المؤرخ في 26 سبتمبر 1975 والمتضمن القانون المدني، المادة 44، 2005.
39. المديرية العامة للضرائب، قانون الاجراءات الجبائية 2023، المادة 147، المطبعة الرسمية، الجزائر، 2023.
40. المديرية العامة للضرائب، قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة، 2023، المطبعة الرسمية، الجزائر، المادة 282 مكرر 5.

ت-القرارات

41. الجريدة الرسمية عدد 42 المؤرخة في 27 جويلية 2008، المادة 23، المطبعة الرسمية، الجزائر.
42. الجريدة الرسمية عدد 77 المؤرخة في 29 ديسمبر 2016، المادة 34، المطبعة الرسمية، الجزائر.
43. المديرية العامة للضرائب، مركز الضرائب تنظيم ومهام، نشرة 2013
44. نشرة المديرية العامة للضرائب، إطلاق النظام المعلوماتي الجديد للمديرية العامة للضرائب "جبايتك"، رقم 85/2017.

45.نشرة المديرية العامة للضرائب، النظام المعلوماتي ركيزة أساسية لعصرنة المديرية العامة للضرائب، 2015/81.

❖ الملتقيات

46.شعباني لطفي وآخرون، دور الإدارة الإلكترونية في تعزيز عمل النظام الجبائي الجزائري، المؤتمر الدولي العلمي حول الإدارة الإلكترونية بين الواقع والحتمية، عمان، الأردن، 6 و 8 نوفمبر 2017.

47.سمية جيل، ضريبة الثروة ورقمنة القطاع الضريبي لحماية حقوق المواطنين المالية.

48.رمادلية عبد الله سفيان، دور الإدارة الإلكترونية في تطوير الخدمة العمومية والمرافق العام في الجزائر رقمنة الادارة الضريبية نموذجا.

49.المؤتمر العلمي الدولي حول النظام القانوني للمرفق العام الإلكتروني واقع - تحديات - افاق يومي 26-27 نوفمبر 2018 جامعة المسيلة.

ثانيا-باللغة الأجنبية

50.DGI, La Lettre de la DGI n°12, Numéro spécial 2003, Algérie, P12.

51.Direction générale des impôts, (2019), instruction générale sur la procédure du recouvrement MF/DGI/DOFR, P : 2.

52.<https://www.mfdgi.gov.dz/index.php/ar/>

53.<https://www.mfdgi.gov.dz/index.php/ar/com-smartslider3/modernisation-voir-plus-ar/229-2014-05-20-08-45-32>

54.<https://www.mfdgi.gov.dz/portailpublic/presentation.html#documentation>

56www.algerie1.com/actualité/Les-impots et Les douanes déclarent La guerre aux importateurs fraudeurs, page consulté Le/06/2023

الملحق رقم (01-02): الاحصائيات مختلف الضرائب والرسوم لسنتين (2018-2019)

RECETTES	IRG	
	DECEMBRE 2018	DECEMBRE 2019
R CDI LAGHOUAT	344 721 766,46	446 723 364,09
R LAGHOUAT VILLE	4 478 920 214,93	4 931 672 019,00
R ESSADIKIA	29 781 773,60	36 875 789,70
R TADJMOUT	52 782 880,95	61 940 152,55
R AFLOU	291 724 333,09	342 936 135,20
R HASSI RMIL	51 426 085,00	68 609 111,50
R KSAR ELHIRANE	69 173 390,00	78 151 144,42
TOTAL	5 318 530 444,03	5 966 907 716,46

RECETTES	IBS	
	DECEMBRE 2018	DECEMBRE 2019
R CDI LAGHOUAT	184 389 645,56	228 301 135,81
R LAGHOUAT VILLE	629 139,00	6 482,67
R ESSADIKIA	311 823,13	0,00
R TADJMOUT	0,00	0,00
R AFLOU	550,00	37 500,00
R HASSI RMIL	0,00	0,00
R KSAR ELHIRANE	0,00	42 000,00
TOTAL	185 331 157,69	228 387 118,48

RECETTES	TVA	
	DECEMBRE 2018	DECEMBRE 2019
R CDI LAGHOUAT	294 178 641,88	314 180 923,85
R LAGHOUAT VILLE	23 177 564,39	21 405 835,00
R ESSADIKIA	801 027,00	504 186,72
R TADJMOUT	320 879,73	181 997,87
R AFLOU	435 102,70	468 282,00
R HASSI RMIL	229 542,00	273 598,00
R KSAR ELHIRANE	185 234,00	22 851,00
TOTAL	319 327 991,70	337 037 674,44

RECETTES	TAP	
	DECEMBRE 2018	DECEMBRE 2019
R CDI LAGHOUAT	358 410 044,67	363 422 019,85
R LAGHOUAT VILLE	48 952 625,57	34 193 702,34
R ESSADIKIA	11 103 203,00	18 544 140,51
R TADJMOUT	1 036 686,59	1 724 093,00
R AFLOU	31 387 251,50	17 229 410,00
R HASSI RMIL	82 791 079,00	58 685 270,00
R KSAR ELHIRANE	3 081 859,05	978 394,75
TOTAL	536 762 749,38	494 777 030,45

RECETTES	IFU	
	DECEMBRE 2018	DECEMBRE 2019
R CDI LAGHOUAT	1 090 895,16	1 202 708,00
R LAGHOUAT VILLE	141 851 594,27	159 601 151,04
R ESSADIKIA	18 387 646,75	25 199 872,89
R TADJMOUT	13 692 795,38	13 480 707,57
R AFLOU	44 343 913,88	52 603 574,65
R HASSI RMIL	12 514 318,00	14 144 896,00
R KSAR ELHIRANE	7 126 914,25	10 743 729,40
TOTAL	239 008 077,69	276 976 639,55

الملحق رقم (02-02): الاحصائيات مختلف الضرائب والرسوم لسنتين (2019-2020)

RECETTES	IRG	
	DECEMBRE 2019	DECEMBRE 2020
R CDI LAGHOUAT	428 389 836,00	429 746 613,70
R LAGHOUAT VILLE	4 549 881 141,58	4 930 857 000,93
R ESSADIKIA	33 657 116,06	34 324 747,24
R TADJMOUT	57 382 657,82	49 763 861,12
R AFLOU	334 691 199,74	339 799 534,85
R HASSI RMIL	68 346 855,50	46 368 740,50
R KSAR ELHIRANE	73 136 969,59	75 349 663,42
TOTAL	5 545 485 776,29	5 906 210 161,76

RECETTES	IBS	
	DECEMBRE 2019	DECEMBRE 2020
R CDI LAGHOUAT	225 703 629,22	109 790 283,89
R LAGHOUAT VILLE	0,00	322 519,00
R ESSADIKIA	0,00	0,00
R TADJMOUT	0,00	0,00
R AFLOU	12 500,00	0,00
R HASSI RMIL	0,00	0,00
R KSAR ELHIRANE	42 000,00	13 000,00
TOTAL	225 758 129,22	110 125 802,89

RECETTES	TVA	
	DECEMBRE 2019	DECEMBRE 2020
R CDI LAGHOUAT	284 449 568,85	227 599 273,00
R LAGHOUAT VILLE	19 985 258,00	21 986 123,70
R ESSADIKIA	478 963,72	759 292,89
R TADJMOUT	181 997,87	64 235,05
R AFLOU	348 214,00	454 784,72
R HASSI RMIL	273 598,00	6 843 000,00
R KSAR ELHIRANE	22 851,00	9 030,00
TOTAL	305 740 451,44	257 715 739,36

RECETTES	TAP	
	DECEMBRE 2019	DECEMBRE 2020
R CDI LAGHOUAT	317 901 416,85	336 504 814,00
R LAGHOUAT VILLE	32 306 736,09	23 107 440,41
R ESSADIKIA	18 362 813,51	15 842 469,86
R TADJMOUT	1 637 120,00	1 002 034,20
R AFLOU	14 967 756,00	14 931 270,00
R HASSI RMIL	53 125 779,00	54 645 328,00
R KSAR ELHIRANE	933 632,75	1 009 731,80
TOTAL	439 235 254,20	447 043 088,27

RECETTES	IFU	
	DECEMBRE 2019	DECEMBRE 2020
R CDI LAGHOUAT	1 202 708,00	1 316 033,00
R LAGHOUAT VILLE	144 532 487,22	137 038 998,21
R ESSADIKIA	23 547 364,56	17 851 773,19
R TADJMOUT	12 120 583,57	10 401 443,23
R AFLOU	46 767 650,29	49 670 201,13
R HASSI RMIL	10 948 662,00	8 793 696,00
R KSAR ELHIRANE	8 634 423,40	8 752 873,00
TOTAL	247 753 879,04	233 825 017,76

الملحق رقم (02-03): الاحصائيات مختلف الضرائب والرسوم لسنتين (2020-2021)

RECETTES	IRG	
	DECEMBRE 2020	DECEMBRE 2021
R CDI LAGHOUAT	429 746 613,70	413 475 169,18
R LAGHOUAT VILLE	4 930 857 000,93	5 317 146 719,44
R ESSADIKIA	34 324 747,24	53 372 095,11
R TADJMOUT	49 763 861,12	51 883 004,95
R AFLOU	339 799 534,85	386 900 271,03
R HASSI RMIL	46 368 740,50	41 807 631,50
R KSAR ELHIRANE	75 349 663,42	76 775 787,94
TOTAL	5 906 210 161,76	6 341 360 679,15

RECETTES	IBS	
	DECEMBRE 2020	DECEMBRE 2021
R CDI LAGHOUAT	109 790 283,89	117 062 713,00
R LAGHOUAT VILLE	322 519,00	954 109,00
R ESSADIKIA	0,00	17 929,00
R TADJMOUT	0,00	0,00
R AFLOU	0,00	168 764,00
R HASSI RMIL	0,00	6 250,00
R KSAR ELHIRANE	13 000,00	9 000,00
TOTAL	110 125 802,89	118 218 765,00

RECETTES	TVA	
	DECEMBRE 2020	DECEMBRE 2021
R CDI LAGHOUAT	227 599 273,00	229 303 426,58
R LAGHOUAT VILLE	21 986 123,70	33 056 328,60
R ESSADIKIA	759 292,89	3 272 461,05
R TADJMOUT	64 235,05	1 394 781,61
R AFLOU	454 784,72	2 610 738,00
R HASSI RMIL	6 843 000,00	1 192 536,00
R KSAR ELHIRANE	9 030,00	416 551,00
TOTAL	257 715 739,36	271 246 822,84

RECETTES	TAP	
	DECEMBRE 2020	DECEMBRE 2021
R CDI LAGHOUAT	336 504 814,00	330 751 282,00
R LAGHOUAT VILLE	23 107 440,41	55 598 500,59
R ESSADIKIA	15 842 469,86	15 930 334,29
R TADJMOUT	1 002 034,20	4 083 999,33
R AFLOU	14 931 270,00	14 510 313,18
R HASSI RMIL	54 645 328,00	47 855 403,00
R KSAR ELHIRANE	1 009 731,80	1 079 027,34
TOTAL	447 043 088,27	469 808 859,73

RECETTES	IFU	
	DECEMBRE 2020	DECEMBRE 2021
R CDI LAGHOUAT	1 316 033,00	4 024 349,92
R LAGHOUAT VILLE	137 038 998,21	105 198 127,42
R ESSADIKIA	17 851 773,19	7 322 766,10
R TADJMOUT	10 401 443,23	14 203 611,70
R AFLOU	49 670 201,13	46 120 907,92
R HASSI RMIL	8 793 696,00	13 371 560,00
R KSAR ELHIRANE	8 752 873,00	9 076 148,00
TOTAL	233 825 017,76	199 317 471,06

الملحق رقم (02-04): الإحصائيات مختلف الضرائب والرسوم لسنتين (2021-2022)

RECETTES	IRG	
	DECEMBRE 2021	DECEMBRE 2022
R CDI LAGHOUAT	413 475 169,18	347 903 182,65
R LAGHOUAT VILLE	5 317 146 719,44	5 090 617 618,37
R ESSADIKIA	53 372 095,11	32 777 111,54
R TADJMOUT	51 883 004,95	47 675 859,50
R AFLOU	386 900 271,03	401 996 910,00
R HASSI RMIL	41 807 631,50	41 749 893,00
R KSAR ELHIRANE	76 775 787,94	70 801 745,20
TOTAL	6 341 360 679,15	6 033 522 320,26

RECETTES	IBS	
	DECEMBRE 2021	DECEMBRE 2022
R CDI LAGHOUAT	117 062 713,00	97 375 924,20
R LAGHOUAT VILLE	954 109,00	1 173 270,00
R ESSADIKIA	17 929,00	10 000,00
R TADJMOUT	0,00	0,00
R AFLOU	168 764,00	0,00
R HASSI RMIL	6 250,00	0,00
R KSAR ELHIRANE	9 000,00	0,00
TOTAL	118 218 765,00	98 559 194,20

RECETTES	TVA	
	DECEMBRE 2021	DECEMBRE 2022
R CDI LAGHOUAT	229 303 426,58	310 802 046,85
R LAGHOUAT VILLE	33 056 328,60	31 101 045,45
R ESSADIKIA	3 272 461,05	2 071 698,00
R TADJMOUT	1 394 781,61	1 743 817,92
R AFLOU	2 610 738,00	1 975 972,69
R HASSI RMIL	1 192 536,00	534 831,00
R KSAR ELHIRANE	416 551,00	23 610,00
TOTAL	271 246 822,84	348 253 021,91

RECETTES	TAP	
	DECEMBRE 2021	DECEMBRE 2022
R CDI LAGHOUAT	330 751 282,00	324 908 756,50
R LAGHOUAT VILLE	55 598 500,59	53 815 736,80
R ESSADIKIA	15 930 334,29	8 106 513,79
R TADJMOUT	4 083 999,33	2 430 921,84
R AFLOU	14 510 313,18	12 457 898,00
R HASSI RMIL	47 855 403,00	21 422 497,00
R KSAR ELHIRANE	1 079 027,34	1 455 859,89
TOTAL	469 808 859,73	424 598 183,82

RECETTES	IFU	
	DECEMBRE 2021	DECEMBRE 2022
R CDI LAGHOUAT	4 024 349,92	7 485 370,00
R LAGHOUAT VILLE	105 198 127,42	97 124 176,77
R ESSADIKIA	7 322 766,10	8 293 512,26
R TADJMOUT	14 203 611,70	9 062 801,04
R AFLOU	46 120 907,92	40 580 166,62
R HASSI RMIL	13 371 560,00	9 209 498,00
R KSAR ELHIRANE	9 076 148,00	7 979 067,75
TOTAL	199 317 471,06	179 734 592,44